

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
I	الإهداء
II	كلمة شكر وتقدير
III	الملخص
V	فهرس المحتويات
XI	قائمة الجداول
XII	قائمة الأشكال
أ - ج	مقدمة
أ	إشكالية الدراسة
ب	فرضيات الدراسة
ت	أهمية الدراسة
ت	أهداف الدراسة
ت	منهجية الدراسة
ث	الدراسات السابقة
ج	هيكل الدراسة
1 - 49	الفصل الأول: الإطار النظري لسياسة سعر الصرف والميزان التجاري
2	مقدمة الفصل الأول
3	المبحث الأول: ماهية سعر الصرف
3	المطلب الأول: مفهوم سعر الصرف وأنواعه ووظائفه

10	المطلب الثاني: كيفية تحديد سعر الصرف
11	المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف
15	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف
15	المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية وتعادل أسعار الفائدة
19	المطلب الثاني: النظرية الكمية والإنتاجية ونظرية الأرصدة
21	المطلب الثالث: نظرية كفاءة السوق ونظرية فقاعات المضاربة
23	المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف
23	المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف وأهدافها
25	المطلب الثاني: أدوات سياسة سعر الصرف
37	المبحث الرابع: ماهية الميزان التجاري وعلاقته بسياسة سعر الصرف
37	المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري وأقسامه
39	المطلب الثاني: التوازن والإختلال في الميزان التجاري
42	المطلب الثالث: تأثير تخفيض قيمة العملة على الصادرات والواردات
49	خلاصة الفصل
91-52	الفصل الثاني: سياسة سعر الصرف في الجزائر
52	مقدمة الفصل
52	المبحث الأول: نظام الصرف في الجزائر
53	المطلب الأول: تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري
53	المطلب الثاني: نظام التعويم للدينار الجزائري
59	المطلب الثالث: أسباب إختلال الدينار الجزائري

## فهرس المحتويات

67	المطلب الرابع:صندوق النقد الدولي وإصلاحات صرف الدينار الجزائري
73	المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر
74	المطلب الأول : تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2014
82	المطلب الثاني: أدوات سياسة النقدية في الجزائر
85	المطلب الثالث : الأدوات الحديثة للسياسة النقدية في الجزائر
87	المبحث الثالث: سياسة الصرف في الجزائر
87	المطلب الأول : سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر
91	المطلب الثاني: سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري
98	خاتمة الفصل
131-90	الفصل الثالث :سياسة سعر الصرف وتوازن الميزان التجاري الجزائري
90	مقدمة الفصل
91	المبحث الأول: تطور التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014
91	المطلب الأول: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014
97	المطلب الثاني: تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014
101	المطلب الثالث: وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2014
104	المبحث الثاني: علاقة سعر صرف الدينار بمتغيرات الإقتصاد الكلي في الفترة 2000-2014
104	المطلب الأول: علاقة سعر صرف الدينار بمعدل التضخم في الجزائر
107	المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بحساب رأس المال في الجزائر
110	المطلب الثالث: علاقة سعر الصرف بالمديونية الخارجية ومعدل نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر
114	المبحث الثالث:تقلبات سعر صرف الدينار وتأثيرها على الميزان التجاري الجزائري

## فهرس المحتويات

114	المطلب الأول: تطور أسعار صرف العملات وتأثيرها على الميزان التجاري الجزائري
120	المطلب الثاني: نظرية المرونات و توازن الميزان التجاري الجزائري
128	المطلب الثالث: نظرية الإستيعاب وتوازن الميزان التجاري الجزائري
129	المطلب الرابع : سياسة بنك الجزائر للحد من التقلبات العالمية لسعر الصرف وإعادة التوازن للميزان التجاري
132	خلاصة الفصل
138-134	الخاتمة
134	الخلاصة العامة للدراسة
136	نتائج إختبار الفرضيات
136	النتائج المستخلصة
137	التوصيات المقترحة
138	أفاق البحث
140	قائمة المراجع

### 1. تمهيد:

في ظل تشابك العلاقات الاقتصادية بين الدول والتطور الكبير الذي يشهده العالم وتوسع المعاملات الدولية وضخامة التجارة الدولية فإن هذا يستلزم إجراء مدفوعات دولية وهذه الأخيرة مختلفة تماما عن المدفوعات الداخلية. بحكم أن التبادل التجاري بين الدول وتعدد العملات المتداولة توجب وجود آلية واضحة يتم من خلالها تقييم أو مقارنة بين عمليتي البلدين محل التبادل، وذلك لتحديد السعر الذي يبنى عليه التعامل. وباعتبار النقود وسيلة تبادل وأداة للمدفوعات الأجلية وتحظى بالقبول العام، فإن جل المعاملات الدولية تتم بواسطتها. فيطلق على هذه الآلية بسعر الصرف.

وقد أولت جميع الدول الأهمية البالغة لهذا الموضوع حيث أصبح لسعر الصرف سياسة مستقلة عن السياسات الأخرى ولها أدوات وأهداف خاصة بها كما تعتبر هذه الأخيرة من أهم أدوات السياسات الاقتصادية الكلية و ذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة كحماية إقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية و الخارجية و تختلف درجة تأثير سياسة سعر الصرف من الإقتصاد على مدى استقرار السعر الأمثل الذي يتوقف على نظام الصرف القائم و يعتبر سعر الصرف متغيرا اقتصاديا شديدا الحساسية نظرا للمؤثرات الداخلية و الخارجية لا سيما أمام إتساع دور التجارة الدولية في تنمية الإقتصاد و تطور أسواق المال الدولية لذلك يظهر هذا السعر مختلفا إختلافا جذريا في مضمونه و مدلوله عن المتغيرات الاقتصادية الأخرى ، بإعتباره حلقة ربط بين الإقتصاديات الدولية .

والميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات، وإجمالي الواردات، فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي بصفة عامة وميزان المدفوعات بصفة خاصة، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي. ويلعب الميزان التجاري دور مهم للتعرف على مكانة البلد ضمن خريطة الإقتصاد العالمي من زاوية الاندماج التجاري في السوق العالمية، فالتجارة الخارجية لأي بلد هي متنفس فوائض الإنتاج السلي والخدمي. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في أي دولة وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية.

والجزائر كغيرها من الدول النامية قامت بخطوات تدريجية لإعادة النظر في هيكل إقتصادها وذلك في مطلع التسعينيات من القرن الماضي والتي جاءت نتيجة الغزوة التي ضربت الإقتصاد الوطني سنة 1986 والمتمثلة من جهة في إنهيار أسعار المحروقات حيث تمثل هذه الأخيرة المصدر الرئيسي للعملات الصعبة ومن جهة أخرى تذبذب قيمة الدولار في أسواق الصرف العالمية.

كل هذه العوامل قادت الجزائر للقيام بالعديد من الإصلاحات وكذا جملة من التخفيضات في قيمة عملتها، سعيا منها للخروج من الإقتصاد الموجه إلى إقتصاد السوق. وإعطاء إقتصادها دفعة قوية من خلال إستراتيجيات تشجيع الصادرات والتقليص من الواردات. فلقد حاولت الجزائر منذ أن بدأت تعاني من

## مقدمة

الإختلال في ميزان مدفوعاتها تجنب الوضعية السيئة لمؤشراتها الإقتصادية واتخاذ الإجراءات النقدية والمالية المناسبة لوضعيتها المالية، فكان لزاما عليها تشجيع الإنتاج خارج قطاع المحروقات للخروج من التبعية شبه الكلية لقطاع المحروقات، وتطبيق سياسة صرف فعالة لدعم مرونة الصادرات. وذلك بهدف تحسين وضعية الميزان التجاري .

إن تقلبات أسعار صرف العملات تتعكس بشكل مباشر على قطاع التجارة الخارجية في الجزائر خاصة وأن هذه الأخيرة تتميز بأحادية التصدير أكبر من 95% محروقات، فتحصل قيمتها بالدولار الأمريكي بالإضافة إلى تميز واردات الجزائر بتنوع هيكلها وضعف قدراتها الإنتاجية مما جعل تكاليف الإستيراد ترتفع، وتجدر الإشارة هنا أن الواردات الجزائرية تسعر بالأورو .

وهذا ما جعل الإقتصاد الوطني يقع في مصيدة سعر صرف العملة الوطنية أمام العملات الأخرى ،حيث أن التصدير يكون بعملة مرتفعة والإستيراد يكون بعملة منخفضة ،فالبلد المصدر يستفيد من عملة ضعيفة لأنه يبيع بسعر أرخص والبلد المستورد يستفيد من عملة قوية لأنه يشتري بسعر أرخص .

في ظل كل هذه التطورات برزت سياسة سعر الصرف كأداة لتسوية الإختلال في الميزان التجاري ،باعتبار أن حركة الصرف عالميا تؤثر على حصيلة صادرات الجزائر وعلى قيمة المدفوعات عن الواردات الجزائرية من الدول الأجنبية ،وعلى ضوء ما سبق ندرك أهمية دراسة علاقة سياسة سعر الصرف بالميزان التجاري .

وفي هذا السياق تندرج إشكالية دراستنا هذه ضمن السؤال الرئيسي التالي:

### II . تحديد إشكالية البحث :

كيف تساهم سياسة سعر الصرف في تحقيق التوازن في الميزان التجاري الجزائري؟

ولتوضيح الإشكالية الرئيسية نطرح جملة من التساؤلات الفرعية والمتمثلة في:

### III . الأسئلة الفرعية :

- 1 ما مفهوم سياسة سعر الصرف؟
- 2 ماهي علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري ؟
- 3 هل يرتبط تأثير سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري بعوامل أخرى؟
- 4 هل تساهم سياسة تخفيض الدينار الجزائري في إعادة التوازن للميزان التجاري في الجزائر؟

### IV . فرضيات الدراسة :

- 1 سياسة سعر الصرف تعبر عن القواعد والأنظمة التي تحكم وتنظم تسيير سعر الصرف لأي دولة.
- 2 يوجد في المدى الطويل علاقة إيجابية بين تخفيض سعر صرف العملة المحلية وبين الميزان التجاري.

## مقدمة

3 إن دراسة تأثير سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري لا تكون بمعزل عن دراسة المتغيرات الأخرى والتي تؤثر على حركة الميزان التجاري.

4 تسمح سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري على الرفع في الصادرات والتقليل من الواردات وبالتالي الوصول إلى التوازن في الميزان التجاري.

### **V. أهمية الدراسة:**

تكمن أهمية دراستنا لهذا الموضوع في كون سعر الصرف عبارة عن حلقة الوصل بين الإقتصاديات الدولية إضافة إلى أنه يعكس الوضع الإقتصادي لأي دولة داخليا وخارجيا، ومن جهة أخرى يعتبر الميزان التجاري المؤشر الرقمي للوضع الخارجية للدول، فكان لزاما إبراز العلاقة بين المتغيرين ومعرفة ما مدى تأثير سياسة سعر الصرف وخاصة سياسة تخفيض قيمة العملة على وضعية الميزان التجاري في الجزائر خاصة وأن هذا الأخير يعتمد على مورد وحيد ألا وهو العائدات البترولية.

### **VI. أهداف الدراسة:**

- تسليط الضوء على سعر الصرف و النظريات التي تحده و أنظمتها، وكذا معرفة دور أسعار الصرف في المعاملات الدولية.
- إبراز المراحل التي مر بها نظام الصرف في الجزائر منذ إنشاء العملة الوطنية .
- محاولة دراسة سلوك سعر الصرف وعلاقته بتوازن الميزان التجاري .
- نظرا للاهمية الكبيرة التي تكتسبها سياسة سعر الصرف في التقليل من عجز الميزان التجاري .
- معرفة مدى تأثير الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف . والبحث عن الوسائل والآليات للتقليل من العجز في الميزان التجاري الجزائري .

### **VII. منهجية الدراسة:**

1. **المنهج المستخدم:** من أجل الإحاطة بجميع نقاط الموضوع ونظرا لطبيعة التعقيدات التي يثيرها الموضوع تم توظيف المناهج التالية:

**المنهج الوصفي التحليلي:** والذي يقوم على وصف وتحليل الظواهر الإقتصادية فتم اتباع المنهج الوصفي من خلال التطرق لسعر الصرف (تعريفه، نظرياته، ...) وكذلك الإطار النظري للميزان التجاري. أما المنهج التحليلي فجاء في الجانب التطبيقي من خلال دراسة العلاقة بين سياسة سعر الصرف والميزان التجاري والأساليب المتبعة للوصول إلى التوازن. كما تم اللجوء للمنهج الإحصائي حيث تطلب الموضوع جداول رقمية.

## مقدمة

2. **مجتمع الدراسة:** وقد تم اعتماد دولة الجزائر نموذجا لدراسة الحالة، وذلك نظرا لكونها دولة نامية تعاني من الإختلال في ميزانها التجاري وتسعى للوصول إلى سياسة الصرف المناسبة لتحسين وضعية ميزانها التجاري.
3. **فترة الدراسة:** لقد تم تحديد فترة الدراسة (2000-2014) تماشيا مع سياسة الإنفتاح على اقتصاد السوق والإندماج في الإقتصاد العالمي، إضافة إلى كونها تزامنت أيضا مع برنامج الإصلاحات المالية و الاقتصادية التي عرفها الإقتصاد الوطني.
4. **وسائل جمع البيانات:** لإنجاز هذه الدراسة تمت الإستعانة بالوسائل التالية:  
الاعتماد على مجموعة من المراجع باللغة العربية والأجنبية تمثلت في الكتب، ورسائل الماجستير، الأطروحات، التقارير والنشرات، والملتقيات الوطنية، المجالات.  
أما مصادر الإحصائيات والتقارير والمنشورات المتعلقة بموضوع البحث، لقد تم الحصول عليها من مختلف المصالح والهيئات الرسمية الجزائرية والدولية.

### VIII. الدراسات السابقة:

**عبد الجليل هجيرة:** "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر"، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، 2011 - 2012، تهدف هذه الدراسة إلى محاولة دراسة أثر سلوك سعر الصرف على توازن الميزان التجاري إضافة على معرفة مدى تآثر الميزان التجاري الجزائري بتغيرات سعر صرف الأورو والدولار. كما تم الإستعانة في الجانب النظري بالأدوات التحليلية المالية أما الجانب التطبيقي فتم استخدام الادوات التحليلية الإحصائية. أهم النتائج المتوصل إليها هي انه توجد علاقة في المدى الطويل بين تغيرات سعر صرف الدولار والأورو والميزان التجاري الجزائري، وكذلك اعتماد الإقتصاد الوطني على قطاع المحروقات وبالتالي تآثره بأهم الصدمات التي تحدث على مستواه.

**دوحى سلمى:** أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها، دراسة حالة الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث، في العلوم التجارية، 2014-2015 تم اتباع المنهج التحليلي بالإضافة إلى المنهج الإحصائي القياسي من خلال الدراسة القياسية. أهم ما تهدف إليه هذه الدراسة تحديد مدى فعالية نظام اسعار الصرف المعتمدة في التخفيض من العجز في الميزان التجاري وكذا محاولة البحث عن الوسائل والليات للحد من الآثار السلبية لتقلبات اسعار الصرف على الميزان التجاري. أهم النتائج المتوصل إليها هي ان نظام صرف الدينار الجزائري شهد عدة تطورات ترمي في مجملها الى مسابرة ديناميكية النظام النقدي الدولي والقرارات الاقتصادية المحلية كله قصد رفع مستوى أداء الاقتصاد الكلي من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

**خليفة عزي:** سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)، دراسة مقارنة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير 2011-



2012. تهدف الدراسة الى تسليط الضوء على خطوات انتقال الدينار الجزائري من نظام التثبيت الى نظام التعويم المدار. وكذا إزالة الغموض الذي يكتنف صرف الدينار الجزائري ومدى تأثيره على ميزان المدفوعات. كما تم التوصل في هذه الدراسة الى جملة من النتائج ابرزها: يعتبر التحول من نظام الصرف الثابت الى نظام الصرف العائم امرا في غاية التعقيد سواء أكان هذا التحول منظما ام غير منظم. نجحت الجزائر في التحول من نظام الصرف الثابت الى نظام التعويم المدار، حيث امتدت عملية التحول عشرة سنوات من (1987-1996) مرورا من الانزلاق التدريجي الى التخفيض الصريح الى جلسات التثبيت الى نظام التعويم المدار.

### موقع البحث من الدراسات السابقة:

وتختلف هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في كونها قد عالجت ظاهرة الإختلال في الميزان التجاري في الجزائر، باعتبارها دولة نامية تعاني من التبعية شبه الكلية للثروة الربعية (البتترول)، وكذلك نظرا للأزمة التي ضربت الإقتصاد الوطني نتيجة إنهيار أسعار النفط. وربطت هذه الظاهرة بسياسة سعر الصرف وحاولت تحديد العلاقة بينهما وذلك عن طريق تحليل تأثير سياسة سعر الصرف المطبقة من طرف الدولة خصوصا سياسة التخفيض وانعكاسها على وضعية الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)، والتي تعتبر ذات أهمية كبيرة نظرا للظروف التي عرفها الإقتصاد الجزائري من إصلاحات عميقة وتحولات جذرية خلال هذه الفترة.

### 1. هيكل الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة وإختبار صحة الفرضيات والإلمام بمختلف جوانب الموضوع قسمنا الدراسة إلى فصلين، حيث تضمنت الفصول ما يلي:

**الفصل الأول:** حيث عالج هذا الفصل الإطار النظري لسياسة سعر الصرف في أربعة مباحث حيث تضمن المبحث الأول الإطار النظري لسعر الصرف الذي يستعرض ماهية سعر الصرف، وأنواع سعر الصرف وكذلك العوامل المؤثرة في سعر الصرف، أما المبحث الثاني فتضمن مجموعة من النظريات المفسرة لسعر الصرف، والمبحث الثالث تحت عنوان سياسة سعر الصرف حيث سنتطرق فيه إلى كل من مفهوم سياسة الصرف، أهداف سياسة سعر الصرف، وكذا أدوات سياسة سعر الصرف. أما المبحث الرابع المعنون بماهية الميزان التجاري حيث سنتطرق فيه الى كل من تعريف الميزان التجاري، أقسام الميزان التجاري وطريقة احتساب قيمة الصادرات والواردات، والأثر الإقتصادي للميزان التجاري.

بالإضافة إلى دور سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال التطرق إلى تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري، وتأثير تغيرات قيمة العملة (رفع أو تخفيض) على الميزان التجاري.

**وفي الفصل الثاني** سوف نتطرق إلى دراسة سياسة سعر الصرف في الجزائر و سنقسم هذا الفصل إلى أربعة مباحث:

## مقدمة

المبحث الأول المعنون بنظام الصرف في الجزائر حيث سنتطرق فيه إلى تطور كل من أنظمة تسعير صرف الدينار الجزائري، ونظام التعويم المدار، وكذلك أهم الإصلاحات والبرامج التي قامت بها الجزائر خلال هذه الفترة، أما المبحث الثاني فقد تناول سياسة سعر الصرف في الجزائر، سوق الصرف في الجزائر. سياسة تخفيض قيمة الدينار وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

أما المبحث الثاني المعنون السياسة النقدية في الجزائر حيث سنتطرق فيه إلى تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وأدوات السياسة النقدية وكذا الأدوات الحديثة للسياسة النقدية. أما المبحث الثالث فجاء بعنوان سياسة سعر الصرف في الجزائر حيث تم التطرق فيه لسياسة الرقابة على الصرف في الجزائر بالإضافة لسياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري.

**لنتتهي الدراسة بالفصل الثالث** والذي تناولنا فيه تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2014 ودراسة تحليلية لعلاقة سعر الصرف بمجموعة من متغيرات الإقتصاد الكلي بالإضافة إلى إنعكاس أسعار صرف الدولار والأورو على حركة الميزان التجاري الجزائري باعتبارهما عملتا التصدير والإستيراد. وتأثير سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري من خلال تحليل وتفسير تقلبات سعر صرف الدينار الجزائري على كل من الصادرات والواردات وفي الأخير قمنا بعرض نظريتي المرونات والإستيعاب ومدى فعاليتها في تحقيق التوازن في الميزان التجاري وكذا سياسة بنك الجزائر للحد من تقلبات العالمية لأسعار صرف العملات.

## مقدمة الفصل

لقد تطورت الحياة الاقتصادية و تطورت معها العلاقات الدولية بما فيها المبادلات التجارية و انتقال رؤوس الأموال، و لكن ذلك لن يتم إلا إذا توفرت عملة تتعامل بها هذه الدول، ويمكن أن تكون هذه العملة عملة احد البلدين المتعاملين و يمكن أن تكون عملة بلد ثالث ذو وزن اقتصادي، مما يعني أن التبادل الدولي يتطلب وجود نوع من المقارنة بين مختلف عملات الدول ، فهذه المقارنة تتم وفق نسبة معينة .هذه النسبة أطلق عليها ما يسمى بسعر الصرف.كل هذا في إطار ما يعرف بعملية صرف العملات،هذه العملية التي أصبحت لا غنى عنها.ونظرا لأهمية سياسة سعر الصرف بالنسبة لاقتصاد أي دولة سواء كان على الصعيد الداخلي أو الخارجي،فقد أولت لها أهمية بالغة من طرف السلطات النقدية لكل دولة.

والميزان التجاري عبارة عن الفرق الموجود بين إجمالي الصادرات وإجمالي الواردات،فهو جزء مهم من النشاط الاقتصادي، وله دور حساس فيما يخص النمو الاقتصادي. وترتبط التجارة الخارجية لأي اقتصاد بالسوق العالمية سواء فيما يتعلق بالواردات لاسيما من المواد المصنعة عالية التقنية ونصف المصنعة والمواد الغذائية، أو بالصادرات لاسيما من المحروقات. إذ تمثل حركة الصادرات والواردات وتأثيرها على ميزان المدفوعات أهم مؤشرات التوازن الخارجي، فالميزان التجاري مركز تراكم العملة الصعبة في أي دولة وتدهوره يعتبر سبب الأزمات الاقتصادية.

ومن هنا تظهر أهمية دراسة سياسة سعر الصرف وكل تأثيراتها المختلفة على الاقتصاد كونه يؤثر على كل المتغيرات الاقتصادية الكلية وحجم التجارة الخارجية وبالتالي على وضعية الميزان التجاري وميزان المدفوعات .

ويأتي هذا الفصل من الموضوع ليغطي القسم الأول من الجانب النظري للدراسة وذلك من خلال تقديم مفاهيم عامة حول سياسة سعر الصرف.والميزان التجاري ،وطبيعة العلاقة بينهما،حيث قسم الفصل إلى المباحث التالية

المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

المبحث الثالث: ماهية سياسة سعر الصرف.

المبحث الرابع: ماهية الميزان التجاري.

## المبحث الأول: ماهية سعر الصرف

تسعى كل دولة من دول العالم إلى معرفة حساباتها الدولية وإلى تحديد حقوقها وديونها، لكن هذا غير كافي ، لذا يجب كذلك ومنذ البداية، أن تحدد العملة التي يتم التحاسب والدفع بها. كل تبادل دولي يثير في الواقع مشكلة حساب قيمة التبادل، ثم مشكلة دفع تلك القيمة. فالتبادل الولي كالتبادل الداخلي لا يتم بغير النقود، إذ يجب أن تتدخل فيه النقود، فهو يثير مشكلة النقود التي يحسب بها، النقود التي يدفع بها.

فلو كانت هناك عملة عالمية، تتبعها جميع الدول لكان التحاسب والدفع يتمان بتلك العملة في أي مكان من العالم ولكن في الواقع لا توجد هذه العملة العالمية الواحدة. كل دولة لها عملتها الخاصة تستعمل في عمليات الدفع الداخلية وتظهر الضرورة إلى استعمال العملات الخارجية أي عملات الدول الأخرى عندما تقوم علاقات تجارية أو مالية بين شركات أو مؤسسات تعمل داخل الوطن مع شركات تعمل خارج الوطن.

## المطلب الأول: تعريف سعر الصرف وأنواعه ووظائفه

لقد تعددت التعاريف الخاصة بسعر الصرف وسوف نتطرق في هذا المطلب إلى تعريف سعر الصرف وأنواعه ووظائفه.

## الفرع الأول : تعريف سعر الصرف ووظائفه

هناك العديد من التعاريف لسعر الصرف نذكر منها :

يعتبر سعر الصرف عن عدد الوحدات النقدية التي تبدل به وحدة من العملة المحلية إلى أخرى أجنبية وهو بهذا يجسد أداة الربط بين الاقتصاد المحلي و باقي الاقتصاديات، فضلا عن كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى تزيكية الصناعات التصديرية و تكلفة الموارد المستوردة ، ومن ذلك على التضخم و النتائج والعمالة ، وهو بالإضافة إلى ذلك يربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية . فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.<sup>1</sup>

- سعر الصرف هو السعر الذي يتم به شراء أو بيع عملة ما مقابل وحدة واحدة من عملة أخرى ، فسعر صرف الدولار الأمريكي في سوق الصرف الأجنبي بمصر هو عدد وحدات الجنيه المصري التي تدفع مقابل وحدة واحدة من العملة الأمريكية.<sup>2</sup>

- هو أداة ربط بين أسعار السلع في الإقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف.<sup>3</sup>

- سعر الصرف هو ثمن عملة دولة ما مقومة في شكل عملة دولة أخرى، أو هو نسبة مبادلة عمليتين. ولا يوجد اتفاق عام بين الدول المختلفة في كيفية النظر إلى سوق الصرف الأجنبي وتحديد وحدة القياس في هذه العلاقات التقابلية بين العملات المختلفة، وتقوم أغلب الدول على حساب قيمة العملات الأجنبية بوحدات

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص 103.

<sup>2</sup> محمد كمال الحمزاوي، سوق الصرف الأجنبي ، منشأة المعارف ، الإسكندرية، مصر، 2004، ص 17.

<sup>3</sup> د. الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2005 ، ص 96.

قياس من العملة الوطنية. وبذلك يعرف سعر الصرف بأنه ثمن الوحدة الواحدة من عملة معينة في شكل وحدات من العملة الوطنية، غير أن هناك دول أخرى ترى أن سعر الصرف هو ثمن الوحدة الواحدة من العملة الوطنية في شكل وحدات من عملة أجنبية معينة ومن الواضح أنه لا خلاف بين الطريقتين. وككل ثمن فإن سعر الصرف عرضة للتقلب و الارتفاع و الانخفاض، لكن درجة هذا التقلب إنما يختلف باختلاف نظام الصرف المتبع.<sup>1</sup>

- يعرف سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات التأثير المباشر على العلاقة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية وكثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات وتوفير الواردات.<sup>2</sup>
- سعر الصرف هو عبارة عن عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة من عملة أخرى.<sup>3</sup>
- هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأجنبية أو هو عدد وحدات العملة الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من العملة الوطنية.

فمثلا إذا الدينار الجزائري يساوي 1.5 دولار فهذا يعني أن على المستورد الجزائري دفع 670 فلما من العملة الوطنية للحصول على دولار واحد لتمويل شراء السلع و الخدمات، ومن ناحية أخرى فان يتوجب على المستورد الأمريكي دفع 1.5 دولار على دينار جزائري لتمويل مشترياته من السلع و الخدمات الجزائرية.<sup>4</sup> وعلى العموم يمكن القول أن سعر الصرف يعبر عن الوحدات من عملة معينة والمساوية والمماثلة في القيمة لعملة أخرى أي عملية مبادلة عملة بدلالة عملة أخرى وفق نسب معينة ، وذلك بناء على عرض العملات والطلب عليها.

### الفرع الثاني : وظائف سعر الصرف

يقوم سعر الصرف على عدة وظائف هي:

**وظيفة قياسية:** يعتمد المنتجون المحليون على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

**وظيفة تطويرية:** يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة من منطقة أو مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات. ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو والاستعانة بالاستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد

<sup>1</sup> زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي العلاقات الاقتصادية و النقدية الدولية، الاقتصاد الدولي الخاص للأعمال، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية، 2005، ص 44.

<sup>2</sup> د. محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر، 1966 ص 105

<sup>3</sup> مجدي محمود شهاب، الاقتصاد الدولي المعاصر، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2007 ص 244

<sup>4</sup> موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2008، ص 43

على سعر صرف ملائم لتشجيع استيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي والجغرافي للتجارة الخارجية للدول.

**وظيفة توزيعية:** يمارس سعر الصرف وظيفة توزيعية على مستوى الاقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية ، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي، والثروات الوطنية بين الدول، وبالتالي فإن عملية تخفيض أو زيادة القيمة الخارجية للعملة (تغيير في سعر صرفها) ستؤثر على حجم الاحتياطي الموجود لدى البنك المركزي في دول أخرى.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: أنواع سعر الصرف

تقوم السلطات النقدية بتدخلات من أجل الوصول إلى السعر النقدي الأمثل الذي يحقق أهدافها فتطرقنا إلى الأنواع التالية:

#### 1) سعر الصرف الإسمي:

هو مقياس لقيمة عملة احدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، يتم تبادل العملات أو عمليات شراء وبيع العملات حسب أسعار هذه العملات بين بعضها البعض. ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما تبعا للطلب و العرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة. ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعا لتغير الطلب والعرض، و بدلالة نظام الصرف المعتمد في البلد. فارتفاع سعر عملة ما يؤشر على الامتياز بالنسبة للعملات الأخرى.

**وينقسم السعر الصرف الإسمي إلى:** سعر صرف رسمي أي معمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية، وهذا يعني وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت ولنفس العملة في نفس البلد.<sup>2</sup> وهما كمايلي:

#### 1.1 سعر الصرف الرسمي:

هو السعر الذي تحدده وتعلنه السلطات النقدية وفقا ما يتناسب مع ظروفها وسياستها الاقتصادية، يوضع قوانين وتشريعات للصرف.<sup>3</sup>

#### 2.1 سعر الصرف الموازي:

هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض و الطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين.

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني ، التمويل الدولي، دار مجدلاوي للنشر، الأردن، 1999، ص 109

<sup>2</sup>عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص103 ، 104.

<sup>3</sup>حنان لعروق ، سياسة سعر الصرف و التوازن الخارجي - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة منتوري، قسنطينة، 2004-2005، ص 62.

## (2) سعر الصرف الحقيقي:

يعتبر مؤشر تجاريا مرجحا يجمع بين كل من تقلبات سعر الصرف الاسمي، وتفاضل معدلات التضخم التي تقاس بواسطة مقارنة تكلفة وحدة العمل في الانتاج الصناعي بعد إدخال التسويات اللازمة. وهو يبين مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة. والعلاقة بين سعر الصرف الاسمي وسعر الصرف الحقيقي تظهر من خلال العلاقة الموالية:

**سعر الصرف الحقيقي = سعر الصرف الاسمي x مؤشر الأسعار المحلية / مؤشر الأسعار الأجنبية**  
 هذه المؤشرات التي توضع أسباب ونتائج تغيرات القدرة التنافسية لأسعار كل دولة تعتبر ذات أهمية كبيرة في تحليل و دراسة أوضاع موازين المدفوعات، وكذا تطورات الأسواق السلعية و النقدية و المالية.<sup>1</sup>

## (3) سعر الصرف الفعلي:

وهو يعبر كمايلي:

يعبر سعر الصرف الفعلي عن المؤشر الذي يقيس متوسط التغير في سعر الصرف عملة ما بالنسبة لعدة عملات أخرى في فترة زمنية ما، وبالتالي مؤشر سعر الصرف الفعلي يساوي متوسط عدة أسعار صرف ثنائية ، وهو يدل على مدى تحسن أو تطور عملة بلد ما بالنسبة لمجموعة أو لسلة من العملات الأخرى، ويمكن قياسه باستخدام مؤشر لاسبيرز ( LASPEYRES ) للأرقام القياسية.

حيث:  $(e^{er})_t$  ،  $(e^{er})$  سعر صرف عملة البلد P بالعملة المحلية في سنتي القياس و الأساس على التوالي.

$INER_{pr}$  : مؤشر سعر الصرف الثنائي الاسمي في سنة القياس مقارنة بنسبة الأساس.

$e^p_o$  ,  $e^p_t$  : سعر صرف عملة البلد مقارنة بالدولار في السنة القياس t أو سنة الأساس.<sup>2</sup>

$x^p_o$  : قيمة الصادرات إلى الدولة P في سنة الأساس ومقومة بعملتها ، وهي تستخدم كوزن ثابت للدولة P في حساب مؤشر لاسبيرز.

$Z_p$  : حصة الدولة P من إجمالي صادرات الدولة المعينة r مقومة لعملة هذه الأخيرة.

يمكن لسعر الصرف الفعلي أن يختلف من حيث قيمته، بالنظر إلى إمكانية اختلاف عدة عوامل مثل: سنة الأساس، قائمة عملات البلدان المتعامل معها و الأوزان المعتمدة في تكوين السلة.

فإذا كان هدف المؤشر هو قياس أثر تغير سعر الصرف على عوائد الصادرات، فتستخدم الصادرات الثنائية في تحديد أوزان المؤشر، أما إذا كان الهدف هو قياس الأثر على الميزان المدفوعات فنستخدم الواردات الثنائية في تحديد الأوزان، وإذا كان الهدف هو قياس عوائد صادرات سلعة أو عدد محدود من السلع بالنسبة لبلد ما إلى العالم فتستخدم حصص البلدان المنافسة من الصادرات العالمية في تكوين الأوزان في المؤشر، أما بالنسبة لسنة الأساس فيتم اختيار سنة يكون فيها اقتصاد البلد المعنى قريبا من التوازن.

<sup>1</sup> علة محمد، "الدولة ومشاكل عدم استقرار النقد و أثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، كلية العلوم

الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، 2002 - 2003، ص59.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 105-106 .

**4. سعر الصرف الفعلي الحقيقي:**

الواقع أن سعر الصرف الفعلي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد تجاه الخارج ، لابد أن يخضع هذا المعدل الإسمي إلى تصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية.<sup>1</sup> ولدينا في سعر الصرف الفعلي أيضا:

**a. سعر الصرف الفعلي للصادرات:**

هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولار واحد من الصادرات، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير و الإعانات المالية و الرسوم الإضافية وأسعار الصرف الخاصة و الإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج المتضمنة في الصادرات وغير ذلك في التدابير المالية و الضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

**b. سعر الصرف الفعلي للواردات:**

هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولارا واحدا من الواردات على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية و الرسوم الإضافية و الفائدة على الودائع الاستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.<sup>2</sup>

**5. سعر الصرف التوازني:**

يقصد بسعر الصرف التوازني ذلك السعر الذي يتحدد بتقاطع منحنى الطلب في السوق على العملة الأجنبية مع منحنى العرض على العملة الأجنبية.<sup>3</sup> والشكل الموالي يوضح ذلك.

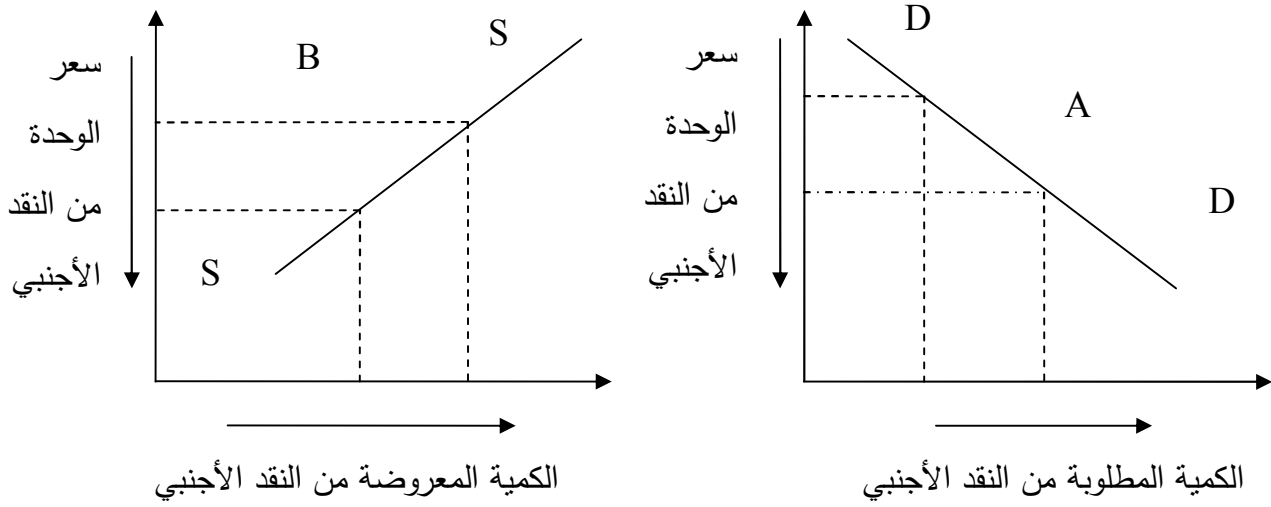
<sup>1</sup> عيد المجيد قدي، مرجع سابق، ص 106.

<sup>2</sup> محمد علة، مرجع سابق، ص 60.

<sup>3</sup> Dominick Salvatore، Economie Internationale (cours et problèmes)، Mc Graw Hill، Paris، 1982، P119.



## الشكل رقم (01-01): منحنى الطلب على العملة وعرضها في السوق الحرة



المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص9.

ويعكس منحنى الطلب على العملة الأجنبية قانون الطلب العادي، بمعنى أن زيادة الطلب عليها يأتي نتيجة لانخفاض سعرها والعكس صحيح. كذلك يتخذ منحنى عرض العملة الأجنبية شكل منحنى العرض العادي ويعكس قانون العرض، بمعنى أن زيادة السعر تؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من العملة الأجنبية والعكس صحيح بافتراض بقاء العوامل الأخرى على ما هي عليه.<sup>1</sup>

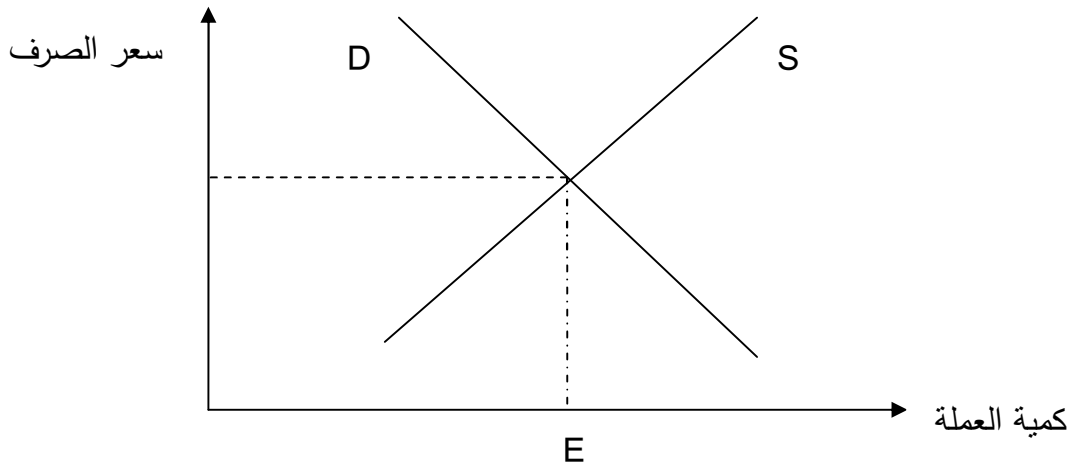
ويعبر سعر الصرف المحدد في النقطة E "أي تقاطع منحنى العرض والطلب" عن سعر التوازن، وهذا معناه أن كمية الطلب على العملة تساوي كمية عرضها.<sup>2</sup>

والشكل الموالي يوضح ذلك.

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص8.

<sup>2</sup> Dominick Salvatore, op.cit, P120.

## الشكل رقم (01-02) : سعر الصرف التوازني.



Source: Dominick Salvatore, Economie Internationale (cours et problèmes), Mc Graw Hill, Paris, 1982, P120.

## المطلب الثاني: كيفية تحديد أسعار الصرف

تتدخل السلطات في سوق الصرف للحد من التذبذبات الواسعة لأسعار الصرف، كما تعمل على إرساء القيمة المثبتة الرسمية للعملة، كما توجد في بعض البلدان التي تمارس سياسة التثبيت، أسواق صرف موازية يتم فيها تبادل العملة المحلية مع عدة عملات أجنبية، وتستخدم أغلبية العملات المثبتة عملة تدخل رئيسية غالباً ما تكون هي الدولار الأمريكي، أي أنها تطرح أسعار البيع والشراء للعملات مع ضبط هامش ضيق بين الأسعار نسبة إلى الدولار.

وفي معظم البلدان تقوم السلطات النقدية بطرح أسعار صرف عملتها مع عدة عملات أجنبية أخرى، بناءً على الحساب التقاطعي بين السعر المحدد للعملة من طرف السلطة النقدية مع عملة التدخل الرئيسية وأسعار السوق الجارية بعملة التدخل الرئيسية مع باقي العملات الدولية.

إلى جانب التدخل المباشر للسلطات في سوق الصرف، قد تلجأ إلى أحكام نظام الرقابة على عمليات الصرف نفسها لحماية عملتها الوطنية تتخذ عدة أشكال وفقاً لطريقة تحديد السعر المذكور<sup>1</sup>.

وهنا نميز بين ثلاث حالات:

**الحالة الأولى:** وهي حالة العملات التي يتم تحديد سعر صرفها عن طريق الارتباط المباشرة بعملة التدخل، فهذه العملات تظل أسعارها ثابتة عبر الزمن باتجاه العملة المرتبط بها مادامت السلطات النقدية للبلاد المعني لم تحدث أي تغيير في سعر الارتباط المركزي للعملة.

**الحالة الثانية:** هي حالة التعويم الحر دون أي إرتباط، في هذه الحالة يتم تحديد سعر صرف عملة البلد في سوق صرف حرة باستمرار، حيث لا يوجد سعر صرف ثابت بين هذه العملة وعملة التدخل أو أي سلة من العملات وإنما يتغير السعر بسوق الصرف يوميا حسب تقلبات العرض والطلب، تتأثر هذه التقلبات بدورها

<sup>1</sup>محمد علة، مرجع سابق، ص 62.

بالتوقعات والحاجيات المختلفة للمتعاملين في السوق من جهة وبالمؤشرات الاقتصادية والنقدية للبلد من جهة أخرى، أما تتدخل السلطات النقدية فيقتصر على حالات الضرورة للحد من المضاربات وللحفاظ على النظام في المعاملات المصرفية داخل السوق.

**الحالة الثالثة:** حالة الإرتباط بسلة من العملات، في هذه الحالة يتم ربط العملة بسلة من العملات تعكس أوزانها نسب التوزيع الجغرافي لتجارتها الخارجية، كما يجب أن تعتمد أيضا عملة للتدخل يتم بها إرساء القيمة المحددة يوميا في سوق الصرف للعملة الوطنية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: العوامل المؤثرة في سعر الصرف

تتعرض أسعار صرف عملات البلدان المختلفة إلى تقلبات مستمرة وهو الوضع السائد في الاقتصاد الدولي بعد تبني أسعار الصرف العائمة في عام 1973 البديلة لنظام السعر الثابت. ويمكن الإشارة إلى أهم العوامل الرئيسية التي تؤدي إلى تغير سعر الصرف.

ومنها العامل الإقتصادية وغير الإقتصادية وهي كالاتي:

#### أولا: العوامل الإقتصادية

##### 1. التغير في الميزان التجاري:

توجد علاقة وثيقة بين الميزان التجاري وسعر صرف عملة البلد فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة الى الواردات ستنتج قيمة العملة الى الارتفاع نتيجة لتزايد الطلب الاجانب عليها وبالتالي تصبح اسعار سلع البلد مرتفعة بالنسبة للاجانب مما يؤدي الى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك الى حدوث اختلال في الميزان التجاري وفي هذه الحالة ومن اجل العودة الى حالة التوازن لا بد من العمل على تشجيع الاستيراد من الخارج، اما اذا تم تحديد سعر صرف العملة باقل مما يجب ان تكون عليه فسيؤدي ذلك الى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي ايضا الى حدوث اختلال في الميزان التجاري وغالبا ماينتج عن هذه الاختلالات ضغوط تضخمية تساهم في الاستمرار الاختلال في الميزان .

وما يمكن استنتاجه هو أن سعر الصرف يرتبط بعلاقة طردية بالميزان التجاري فكلما كان التصدير اكبر من الاستيراد كلما ادى ذلك الى تحسين الميزان التجاري لصالح الدولة المصدرة وزيادة احتياطي الدولة من العملات الاجنبية<sup>2</sup>

##### 2. عرض النقود: كان الكلاسيك يرون من خلال النظرية الكمية للنقود بان هناك علاقة قائمة بين كمية

النقود و المستوى العام للأسعار، و هذه العلاقة تكون بنفس النسبة و نفس الاتجاه. و قد أكدت المدرسة

<sup>1</sup> د.محمود حميدات، مرجع سابق ، ص ص 109-110.

<sup>2</sup> دوحى سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها 'دراسة حالة الجزائر'، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) الطور الثالث في العلوم التجارية، بتخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014-2015، ص ص 41-42.

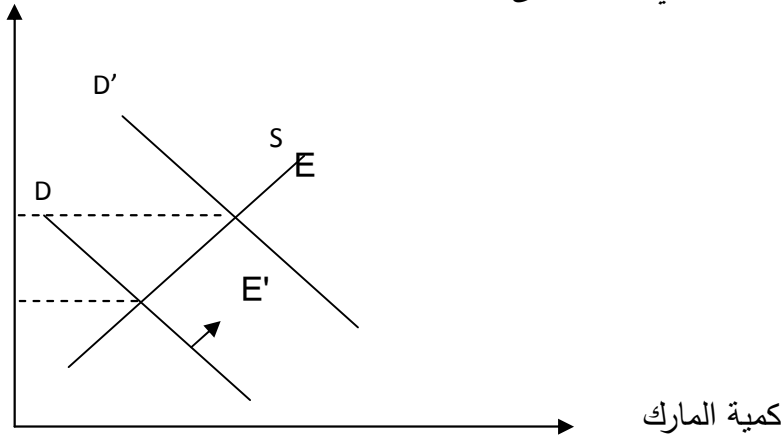
النقدية بزعماء العلاقة" ملتون فريدمان" على أهمية النقود في التأثير على المستوى العام للأسعار إلا انه ليس بالصورة التي تصورها الكلاسيك<sup>1</sup>.

3. **أسعار الفائدة:** إن حركة رؤوس الأموال الدولية و انتقالها ما بين الاقتصاد الدولي إنما تتحرك بحثاً عن الفائدة، فالبلد الذي ترتفع فيه أسعار الفائدة الحقيقية عن بقية الدول فإن ذلك الوضع سوف يشجع رؤوس الأموال على الانتقال إليه مما يعني زيادة عرض العملة الأجنبية في الداخل و بالتالي تدهور سعر صرفها<sup>2</sup>.

4. **معدلات الدخل:** تعتبر التغيرات في الدخل الحقيقي للدولة من العوامل الهامة التي تؤثر على سعر الصرف لعملتها وذلك لان زيادة الدخل الحقيقي لدولة ما، تؤدي إلى زيادة إمكانية الدولة على الثراء مما يؤدي إلى زيادة واردات هذه الدولة وبطبيعة الحال زيادة صادرات العالم الخارجي لها، وزيادة صادرات دولة العالم الخارجي تؤدي إلى زيادة الطلب على عملتها، وذلك على عكس الدولة التي استقبلت هذه الصادرات، فيزيد الطلب على عملة الأولى في مقابل الأخيرة، ويزيد عرض العملة الأخيرة في مقابل الأولى، وبالتالي تنخفض قيمة عملة الدولة التي زاد الدخل فيها(المستوردة) في مواجهة الدولة أو الدول المصدرة.

ويمكن توضيح هذه العملية في الشكل البياني الذي يوضح الأثر الناتج عن زيادة الدخل الحقيقي في الدولة على كمية الأوراق النقدية المطلوبة والمعروضة لعملة هذا البلد.

الشكل رقم(01-03): أثر التغير في الدخل على سعر الصرف \$



المصدر: بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2003، ص 123.

فإذا افترضنا أن هذه البلد هي الولايات المتحدة الأمريكية و البلد التي تصدر إليها هي ألمانيا، فإن الشكل يوضح التقاء منحنى العرض مع منحنى الطلب على عملة الدولار، مقومة بعملة المارك الألماني.

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير في

العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص نمذجة اقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2010. ص ص 7-8.

<sup>2</sup> صقر أحمد صقر، النظرية الاقتصادية الكلية، وكالة المطبوعات الكويت، 1983، ص 134.

وبزيادة الدخل في الولايات المتحدة الأمريكية، تزداد وارداتها من ألمانيا مثلاً، فيزداد المعروض من الدولار الأمريكي للحصول على المارك الألماني، ويتم ذلك عن طريقة تسوية عمليات التصدير الألمانية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، ينتقل منحى الطلب على المارك في الولايات المتحدة إلى جهة اليمين من D إلى D'. بينما منحى عرض المارك في ألمانيا يبقى على حاله، فيرتفع سعر الصرف إلى المستوى E'. لوحظت هذه الظاهرة عام (1977) عندما إرتفعت معدلات النمو في الولايات المتحدة الأمريكية بالمقارنة لبقية دول العالم مما أدى إلى انخفاض قيمة الدولار<sup>1</sup>.

5. **معدلات التضخم:** يعد التضخم من العوامل المؤثرة على سعر الصرف فارتفاع معدلاته في الداخل يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للعملة المحلية و بالتالي تدهور سعر صرفها مما يدل ذلك على أهمية المستوى العام للأسعار في التأثير على سعر الصرف.

6. **ميزان المدفوعات:** يعد التوازن والاحتلال في ميزان المدفوعات من بين أهم العوامل المؤثرة في سعر الصرف وذلك لكونه حلقة الوصل التي تعكس علاقة البلد بالعالم الخارجي. ففي حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات لبلد معين فإن ذلك يؤدي إلى زيادة طلبه على العملات الأجنبية لسد ذلك العجز، وبالمقابل انخفاض طلب الأجانب على عملته المحلية مما يعني تدهور سعر الصرف لعملة ذلك البلد، وبالعكس في حالة حصول فائض في ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

7. **التدخلات الحكومية:** تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي لبلد ما تعديل سعر صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والاقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها. ففي حال حدوث اختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدولة سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة، لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.<sup>3</sup>

8. **الموازنة العامة:** تلعب الموازنة العامة للدولة دور كبير في التأثير على سعر الصرف، فإذا ما اتبعت الدولة سياسة انكماشية من خلال تقليل التقليل في حجم الإنفاق العام الحكومي الذي يؤدي إلى الحد من حجم الطلب و انخفاض في مستوى النشاط الاقتصادي و هبوط في معدلات التضخم مما يؤدي بالنتيجة إلى ارتفاع سعر صرف العملة المحلية.

<sup>1</sup> يسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2003، ص 123.

<sup>2</sup> مراد عبد القادر، مرجع سابق، ص ص 7-8.

<sup>3</sup> بن الزاوي عبد الرزاق، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة 1970-

2007 أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر 2010-2011، ص ص 6-7.

9. **التغيرات في قيمة الصادرات و الإستيراد:** فحينما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الاستيرادات ستتجه قيمة العملة إلى الارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة، وسيعمل ذلك على تشجيع الاستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.

#### ثانيا: العوامل غير الإقتصادية:

و تشتمل على عدة عوامل أخرى لا تقل أهمية عن العوامل الاقتصادية في التأثير على سعر الصرف، ويمكن إجمالها كالتالي:

1. **الاضطرابات والحروب:** تلعب الاضطرابات السياسية و الحروب المختلفة دورا كبيرا في التأثير على سعر الصرف و ذلك من خلال تأثيرها على الوضع الاقتصادي للبلد بصورة عامة. حيث تتأثر معظم القطاعات الاقتصادية و لاسيما القطاع الصناعي و قطاع التجارة الخارجية، وبالتالي فان اقتصاد البلد يكون في وضع حرج نسبيا و يفقد الثقة بعملة البلد جراء ارتفاع معدلات التضخم.
2. **الإشاعات و الأخبار:** تعد الإشاعات من المؤثرات السريعة على سعر الصرف بغض النظر على درجة صحتها، إذ أنها تعمل على رفع أو خفض قيمة العملة لمدة قصيرة ثم ما تلبث أن تعود قيمة العملة إلى وضعها الطبيعي بعد زوال اثر الإشاعة أو الخبر، و أن سرعة تأثر سعر الصرف بتلك الإشاعات تعتمد على مدى تجاوب قوى السوق تبعا لاستجابات المتعاملين فيه.
3. **الخبرة في سوق المال:** خبرة المتعاملين في أسواق المال وقوتهم التفاوضية و الأساليب المستخدمة في تنفيذ عملياتهم المختلفة من شأنها التأثير على سعر الصرف العملات<sup>1</sup>.

#### المبحث الثاني: النظريات المفسرة لسعر الصرف

إن تعدد الأنظمة النقدية التي اتخذت مقاييس مختلفة ، يتم على أساسها اختيار القاعدة النقدية، هذا بالإضافة إلى اختلاف المؤشرات الاقتصادية و المالية المقدمة في تحديد قيمة العملة، أدى إلى تعدد النظريات المفسرة لتكوين سعر الصرف، وحاولت هذه النظريات في ايضاح كيفية تحديد أسعار الصرف ويمكن عرضها كالاتي:

**المطلب الأول: نظرية تعادل القوة الشرائية (P.P.A) ونظرية تعادل أسعار الفائدة**

**الفرع الأول: نظرية تعادل القدرة الشرائية (غوستاف كاسل)**

**أولا : عرض النظرية:**

يعود الفضل في المعالجة الحديثة لهذه النظرية إلى غوستاف كاسل في أوائل العشرينيات من القرن العشرين. وتنطلق الفكرة الأساسية لهذه النظرية من كون أن القيمة التوازنية للعملة في المدى الطويل تتحدد بالنسبة بين الأسعار المحلية والأسعار الخارجية، بمعنى أن سعر صرف عملة ما يتحدد على أساس ما يمكن أن تشتريه هذه العملة في الداخل والخارج .

حسب هذه النظرية تؤثر معدلات التضخم السائدة في دولتين بعد فترة معينة على سعر الصرف نقدا لعمليتي هاتين الدولتين بعد تلك الفترة .وكقاعدة عامة تنخفض قيمة عملة بلد معين مقابل عملة بلد آخر بعد مدة معينة

<sup>1</sup>مراد عبد القادر ،مرجع سابق ،ص ص 8-9.

إذا كان معدل التضخم فيه بعد تلك المدة أكبر من معدل التضخم بعد نفس المدة في البلد الثاني والعكس صحيح.

مثال :إذا كان سعر صرف الدولار في الجزائر هو 61.96 دينار .وكان معدل التضخم في الجزائر بعد سنة هو 9.6% ،بينما معدل التضخم في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة هو 2.7% في هذه الحالة ،فإن سعر صرف الدولار مقابل الدينار سوف يتغير بالارتفاع ،بينما تكون قيمة الدينار قد انخفضت مقابل الدولار ،ويمكن أن يحسب سعر الصرف الجديد بين العملتين كالتالي :

$$1 \text{ دولار} = 61.96 \times [1 + (2.7\% - 9.6\%)]$$

$$= 16.96 \times (1 - 0.069)$$

$$1 \text{ دولار} = 66.24 \text{ دينار} .$$

ونلاحظ أنه بعدما كان الدولار الواحد يساوي 61.96 دينار ،فإن ارتفاع مستوى التضخم بعد سنة في الجزائر عنه في الولايات المتحدة قد أدى إلى زيادة قيمة الدولار (انخفاض قيمة الدينار) حيث أصبح الدولار الواحد بعد سنة يساوي 66.24 دينار.<sup>1</sup>

تعتمد هذه النظرية على صيغتين مختلفتين :

أ/الصيغة المطلقة:تأسست نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها المطلقة على فكرة بسيطة مفادها أن:أن كل وحدة من العملة المحلية تسمح بالحصول على كمية من السلع و الخدمات هو نفس المقدار أو الكمية من السلع والخدمات التي نحصل عليها في الخارج بنفس الوحدة النقدية بعد تحويل العملة المحلية إلى العملة الأجنبية.

فإذا كان سعر الصرف E ومؤشر الأسعار المحلية P ومؤشر الأسعار الأجنبي  $P_1$  فإنه يمكن التعبير عن

$$E = P/P_1 \text{ الصورة المطلقة للنظرية بالمعادلة التالية:}$$

تقودنا هذه المعادلة إلى نتيجة أخرى و هي توحيد أسعار السلع والخدمات في مختلف البلدان بمعنى أن مستوى السعر المحلي يساوي ناتج سعر العملة الأجنبية مقوما بالعملة المحلية و مستوى السعر الأجنبي أي أن المعادلة

$$P = E \cdot P_1 \text{ السابقة تكون كالتالي:}$$

ب/ الصيغة النسبية: تتصرف نظرية تعادل القوة الشرائية في صورتها النسبية إلى ما يحدث من تغير في سعر صرف التوازن من لحظة إلى أخرى، فنقول أن سعر التوازن سوف يتحقق عندما يتساوى معدل التغير في سعر الصرف مع معدل التغير في النسبة بين الأسعار، إذا وجدت معدلات مختلفة من التضخم المحلي إن سعر الصرف سوف يتحرك حتى تتساوى الفروق بين هذه المعدلات.

و يمكن توضيح ذلك من خلال ما يلي:

$$\text{سعر الصرف التوازني الجديد} = \text{نسبة تغير سعر الصرف} \times \text{سعر الصرف القديم}$$

علما أن:

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 - 2012، ص ص 52-53.

نسبة تغير سعر الصرف = نسبة التضخم المحلي - نسبة التضخم الأجنبي

كما يمكن التعبير عنه بالعلاقة التالية:  $X_1/X_0 = P_{E1}/P_{E0}/P_{D1}/P_{D0}$

حيث :

$X_1$  ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة لمحلية في الفترة 1

$X_0$  ثمن العملة الأجنبية معبرا عنه بالعملة لمحلية في الفترة 0

$P_{E1}$  الأسعار الأجنبية في الفترة 1

$P_{E0}$  الأسعار الأجنبية في الفترة 0

$P_{D1}$  الأسعار المحلية في الفترة 1

$P_{D0}$  الأسعار المحلية في الفترة 0.

ثانيا :الانتقادات الموجهة للنظرية

أهم الانتقادات مايلي:

اختلافات أساليب قياس التضخم حسب نوع الأسعار المعتمدة: أسعار الاستهلاك ، أسعار الانتاج، أسعار الصادرات و الواردات ...الخ.

طول مدة تصحيح أسعار الصرف بالنسبة للأسعار غير محددة بالدقة، والنفس الأمر بالنسبة لسنة الأساس. هناك عناصر أخرى من غير الأسعار تؤثر على الميزان التجاري وميزان المدفوعات خاصة مرونة الصادرات و الواردات بالنسبة لنفس المتغيرين.

إن نظرية تعادل القوة الشرائية لا تتعلق إلا بميزان العمليات الخارجية وليس كل (بكامل) ميزان المدفوعات. تعتقد هذه النظرية أنه يمكننا تقدير معدل التضخم في كل البلدان بغض النظر عن تطور الأنظمة الإحصائية و الإعلامية.

تتوفر السلطات الاقتصادية على وسائل أخرى يمكن بواسطتها التأثير على عجز ميزان المدفوعات. وجود بعض السلع والخدمات التي تدخل ضمن نطاق التجارة الدولية لعدة اعتبارات ومن ثم لا توجد وسيلة لإقامة تعادل القوة الشرائية فيما بين أسعارها. هناك عوامل أخرى مؤثرة على تحديد أسعار الصرف مثل تغير أذواق المستهلكين وظهور المنتجات البديلة...الخ.

ويتوقف نجاح تعادل نظرية القوة الشرائية على:

سيادة حرية التجارة الدولية، ذلك أن وجود القيود من شأنه تسوية الأسعار.

سيادة حرية تحويل النقود من دولة إلى أخرى و عدم اخضاع ذلك لنظام المراقبة.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> جعفري عمار، إشكالية اختبار نظام الصرف الملائم في ظل التوجه الحديث لأنظمة الصرف الدولية، دراسة حالة لسعر الصرف في الجزائر للفترة 2010-

1990، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، تخصص اقتصاد دولي، جامعة بسكرة 2012-2013 ص 45.



## الفرع الثاني: نظرية تعادل أسعار الفائدة:

طورت هذه النظرية من طرف كيينز سنة 1923 و تشترط بهذه النظرية بأن معدل التأجير المشتري، أو معدل التسليم للعملة يجب أن يعكس اختلاف معدل الفائدة بين بلدين، و حسب هذه النظرية فإن المستثمر عند وضع أمواله في الخارج يكون المعدل "IE" مرتفع عن السوق المحلي فهو يتحصل بذلك عن معدل إيراد مرتفع عن الذي يتحصل عليه في سوقه، حيث يكون اختلاف المعدل الفائدة معوض بالفرق بين السعر المحلي و السعر الآجل .

مثلا : يمكن للمستثمرين توظيف أموالهم "M" في أسواقهم المحلية لمدة سنة مثلا و يحصلون في نهاية

حسب هذه أن يكون هذا المبلغ مساويا الفائدة يجب هو معدل "id" حيث  $M(1+id)$  التوظيف

النظرية للمبلغ المحصل عليه عند تحويل الأموال إلى عملات صعبة أجنبية بسعر الصرف الآتي ( نقدا ) و توظيفها في الأسواق الأجنبية بمعدل فائدة  $ie$  و إعادة بيعها لأجل بشكل يمكن من الحصول مجددا على مبلغ من العملة المحلية و يمكن أن نعبر عن ذلك رياضيا:

$$(1) \dots\dots\dots(1+ie) \times CT(1) M (1+ID) = \frac{M}{CC}$$

سعر الصرف الآتي (نقدا) CC حيث

CT: سعر الصرف الآجل

ie: معدل الفائدة الخارجي الإسمي

ID: معدل الفائدة الداخلي الإسمي

المعادلة ( 1 ) تؤدي إلى أن:

$$(2) \dots\dots\dots \frac{1+id}{1+ie} = \frac{CT}{CC}$$

نطح (1) من طرفي المعادلة (2) نحصل على:

$$\frac{CT-CC}{CC} = id + ie^1 \quad 2$$

## المطلب الثاني: نظرية الأرصدة والنظرية الكمية والإنتاجية

بالإضافة إلى النظريتين السابقتين تعادل القوة الشرائية ونظرية تعادل أسعار الفائدة، هناك العديد من النظريات التي جاءت لتفسير سعر الصرف ومنها نذكر أيضا، نظرية الأرصدة التي تخص أرصدة ميزان المدفوعات وكذا النظريتين الكمية والإنتاجية .

## الفرع الأول: نظرية الأرصدة

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد مدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة

ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.<sup>1</sup>

لقد تم إثبات صحة هذه الفرضية خلال فترة الحرب العالمية الثانية، حيث لم تتأثر قيمة المارك الألماني رغم الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وأيضاً ارتفاع مستوى الأسعار، وذلك نتيجة توازن الميزان التجاري لألمانيا وهو ما انعكس على رصيد ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

### الفرع الثاني: النظرية الكمية:

إن زيادة عرض النقود و سرعة تداولها في اقتصاد دولة ما يؤثر في تحديد سعر صرف العملة من خلال ارتفاع مستوى أسعار السلع و الخدمات المحلية، بالتالي ارتفاع تكلفة الصادرات مما يجعلها غير قادرة على منافسة نظائرها من سلع و خدمات الدول الأخرى، الشيء الذي ينتج عنه تباين واضح في معدلات التبادل الدولي باعتبار أن الطلب عليها في الأسواق العالمية قد انخفض، و إقبال المقيمين على اقتناء هذه السلع من الخارج و هذا يعني زيادة الطلب على العملة الأجنبية، بالتالي تدهور سعر صرف العملة الوطنية و يحدث العكس تماماً في حالة نقص كمية النقود و انخفاض سرعة تداولها إذ تقل تكلفة الصادرات فيزداد الطلب عليها فتزيد القيمة الخارجية، إذن تغيرات الكتلة النقدية ذات تأثير على معدلات الصرف.

لكن من نقائص هذه النظرية كون أن المبالغة في العرض النقدي يؤدي إلى التضخم المحلي والمتسبب الرئيسي في إحداث اختلال على مستوى ميزان المدفوعات.<sup>3</sup>

### الفرع الثالث: النظرية الإنتاجية

يرى أصحاب هذه النظرية انه من اجل تحقيق التوازن الاقتصادي و الاستقرار النقدي للدولة يجب أن يسير سعر الصرف في نفس اتجاه القوى الإنتاجية لهذه الدولة باعتبار أن لحجم و كفاءة الجهاز الإنتاجي الأثر البالغ في تحديد سعر صرف العملة المحلية، فكلما ازدادت إنتاجية القطاعات المختلفة للاقتصاد الوطني كلما ازدادت حركة رؤوس الأموال الأجنبية إلى الداخل قصد الاستثمار و منه الطلب على العملة المحلية، و بالتالي تحسين سعر صرف العملة، ويحدث العكس تماماً في حالة انخفاض مستوى الإنتاجية، بحيث يؤدي ذلك إلى خروج رؤوس الأموال الأجنبية و ارتفاع تكاليف الإنتاج، و كذا انخفاض الطلب على العملة المحلية مما يؤدي في النهاية إلى انخفاض قيمة العملة.

وحتى هذه النظرية لا تخلو من انتقادات فهي تبين ضرورة تقويم العملة المحلية بالشكل الذي يناسب مستوى إنتاجية الاقتصاد الوطني في قطاعاته المختلفة هو ما فسر اختلاف أو انعدام التوازن الاقتصادي المنشود.

<sup>1</sup> د.علي عباس ، إدارة الأعمال الدولية ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،الأردن ،الطبعة الثالثة ،2013،ص 116.

<sup>2</sup> عبد المجيد قدي ،مرجع سابق ، ص ص 123-124.

<sup>3</sup> سليمان شيباني، سعر الصرف و محدداته في الجزائر 1963-2003 ،مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)،جامعة الجزائر،2000-

ففي حالة انخفاض مستوى الإنتاجية مع تحديد سعر صرف العملة المحلية بقيمة مبالغ فيها أي مقدرة بقيمة أكبر من قيمتها الحقيقية فينشأ عن ذلك ارتفاع الأسعار المحلية لانخفاض الإنتاج و انخفاض الصادرات بسبب ارتفاع قيمة العملة هذا إلى جانب زيادة الطلب المحلي على السلع الأجنبية مما يؤدي في نهاية الأمر إلى حدوث تفاقم أو عجز في ميزان المدفوعات و يحدث العكس في حالة كون الاقتصاد الوطني قوي مع تقويم العملة بأقل من قيمتها الحقيقية.<sup>1</sup>

#### المطلب الرابع: نظرية كفاءة السوق و نظرية فقاعات المضاربة

##### الفرع الأول: نظرية كفاءة السوق

تستند هذه الفرضية على الاستغلال الكفئ للمعلومات من جانب العناصر الاقتصادية وذلك غالبا ما يشار الى ذلك باصطلاح كفاءة المعلومات ويوصف سوق الاصول بأنه يتسم بكفاءة المعلومات اذا كان سعر الأصل محل الاهتمام يعكس دائما بكفاءة المعلومات المتاحة واذا كانت تلك هي احدى خصائص سوق الاصول فلا ينبغي ان تكون هناك امكانية للمتعامل في السوق لان يحصل على ارباح غير عادية وكما أكد Levich يحتاج الامر النظر الى العوائد التوازنية المتوقعة أو الأسعار التوازنية وتفترض أن العناصر الاقتصادية تتسم بالرشد بمعنى عدم القيام باخطاء التنبؤ بشكل نظامي وأنهم يعرفون جيدا الأسعار التوازنية المتوقعة في السوق او العوائد التوازنية المتوقعة والسؤال هنا يطرح في حالة رفض كفاءة الاسواق لاصل ما فان العون لا يستطيع ان يميز ما اذا كان الرفض يرجع الى عدم رشد المشاركين في السوق ام انه يعود لسوء توظيفه للعوائد التوازنية المتوقعة وقد أوضح Levich أن كفاءة السوق تتضمن بالضرورة ان تتبع أسعار الاصول مسارا عشوائيا اي أن العوائد الفعلية تتقلب بشكل عشوائي حول قيمة العائد التوازني المتوقع ولكن في هذه الحالة من المفترض ان يكون العائد التوازني المتوقع غير ثابت فنجد ان الاسعار والعوائد ترتبط بشكل متسلسل حول قيم متوسطها لذلك حتى ولو كانت اسعار الاصول لا تتبع المسار العشوائي قد يضل السوق كفتنا فالعشوائية في حركات الاسعار لا هي شرط ضروري ولا شرط كاف لتحقيق كفاءة السوق وتعتبر تلك النقطة من النقاط التي تشكل الكثير من الباحثين في مجال كفاءة اسواق الصرف الاجنبي في تقويمها بشكل جيد.

وسيرا على نهج FAMA يوصف السوق بأنه ضعيف الكفاءة عندما لا يكون في اماكن اي متعامل في السوق ان يحقق عوائد غير عادية من خلال استخدام التاريخ السابق للاسعار والعوائد واذا حدث انه ويزيادة مجموعة المعلومات بحيث تشتمل على معلومات عامة متاحة أي (معلومات على معروض نقدي ،واسعار الفائدة والدخل ) لم يصبح في إمكان اي مشارك في السوق القدرة على تحقيق ارباح غير عادية عندئذ يقال ان السوق شبه قوي من ناحية الكفاءة اما الشكل القوي للكفاءة فيتحقق عندما تكون هناك استحالة للمتعامل في السوق لان يحقق ارباح غير عادية باستخدام قواعد التجارة المبنية اما على معلومات عامة اوخاصة الا ان هناك جدلا قائما اليوم بخصوص ما اذا كانت اسواق الصرف الحالية كفاءة نسبييا وهذا ما ادى الى القيام بعدة اختبارات لاثبات ذلك اظهر بعضها اختبارات(Giddey و Dufey على التوالي في عام 1975 و 1976) كفاءة السوق

<sup>1</sup>سي بول هالوود، رونالد ماكديونالد، ترجمة محمود حسن حسني، النقود والتمويل الدولي، دار المريخ للنشر، الرياض 2007، ص ص 390 -391.

في حين ان البعض الاخر دراسات " hun في 1986 " ودراسات " curney et mac-Donald " 1989 يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في اسواق الصرف.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني: نظرية فقاعات المضاربة

تبين هذه النظرية على ان تحركات اسواق الاصول هي التي تؤدي الى تغيرات في سعر الصرف حيث انها تعطي دورا هاما للتوقعات بحيث تستطيع تغيير اتجاه سعر الصرف عن مساره الاصلي وتحدث فقاعات المضاربة عندما ينتعد سعر عملة أجنبية ما في وقت عن قيمته الاصلية المحددة وفق نظرية معينة وهي معرضة للانفجار في أي وقت وتعود كلمة مضاربة لكونها موافقة لتنظيم وبسيكولوجية الأسواق المالية.

وحسب Watson و Blanchard سنة 1984 التي أكدت ان فقاعات المضاربة متسقة مع فرضية اسواق الصرف ان وجود فقاعات مضاربة يتماشى مع عقلانية المتعاملين فهم مستعدون لدفع السعر الى ارتفاع دائم للإستحواذ على عملة أجنبية علما أنهم قادرون على اعادة بيعها بسعر اعلى في تاريخ لاحق وهذه الفقاعات العقلانية غير محددة ولا متناهية حول قيمة اصلية اساسية معطاة وبذلك نقول ان فقاعات المضاربة تكون عقلانية عندما يكون كل متعامل من المتعاملين في السوق يعلم ان العملة محل الصفقة فيها مغالاة .ويعتقد انها ستتنخفض ومع ذلك يستمرون في المضاربة على الانخفاض وتكون فقاعات المضاربة غير عقلانية اذا كانت هناك حالة كبيرة من عدم التأكيد وقرارات المتعاملين تتجاهل المحددات الأساسية.<sup>2</sup>

### المبحث الثالث: سياسة سعر الصرف

من أجل قيام سعر الصرف بتحقيق وظائفه ومهامه بكفاءة عالية،على الدولة وضع سياسة تتلائم ووضعها (ميزان مدفوعاتها). ولتحقيق هذا الهدف لابد من توفر أدوات ووسائل على حسب الحالة.وتعتبر سياسة سعر الصرف سياسة إقتصادية تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية ،وهذا من خلال تميزها بأدواتها وأهدافها.

### المطلب الأول: مفهوم سياسة سعر الصرف وأهدافها

نظرا للأهمية البالغة التي تكتسبها سياسة سعر الصرف وأدواتها لأي اقتصاد وضرورة دراسة وفهم مضمون هذه السياسة وكيفية سيرها داخل الدولة .تأتي ضرورة معرفة مفهومها والأهداف التي تسعى إليها هذه السياسة.

### الفرع الأول: مفهوم سياسة الصرف

تعد سياسة سعر أسعار الصرف من ضمن السياسات المتعددة التي تلجأ إليها السلطات النقدية ببلدان العالم بهدف إدارة الإقتصاد الوطني و دعم نموه و الحد من الخلل في توازناته.يعتبر سعر الصرف الأداة الرئيسية ذات

<sup>1</sup>عبد المجيد قدي ،مرجع سابق ،ص 123.

<sup>2</sup> سي بول هالوود، رونالد ماكدونالد، مرجع سابق ،ص 390-391

التأثير المباشر على العلاقات بين الأسعار المحلية و الأسعار الخارجية، و كثيرا ما يكون الأداة الأكثر فاعلية عندما يقتضي الأمر تشجيع الصادرات و توفير الواردات<sup>1</sup>.

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية في الوقت الحالي، إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات و التصرفات و السلطات النقدية والتي لها انعكاسات على نظام و واقع سعر الصرف، كما تعتبر سياسة سعر الصرف أهم مجالات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعا لتدخلها معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف و المتغيرات الاقتصادية الأخرى، و غيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشامل هو تحقيق الرفاهية العامة وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد و البحث عن التشغيل الكامل و البحث عن التوازن الخارجي و التحكم في التضخم<sup>2</sup>.

نقصد بسياسة سعر الصرف مجموعة من التوجهات و التصرفات الفعلية المتبعة من طرف السلطات العمومية في مجال سعر الصرف... الخ، وذلك من خلال مجموعة من الأدوات و الوسائل المستعملة من طرف السياسة المالية و النقدية.

تعتبر سياسة سعر الصرف سياسة اقتصادية، تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهدافها و أدواتها<sup>3</sup>.

### الفرع الثاني: أهداف سياسة سعر الصرف

تسعى سياسة سعر الصرف إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها :

#### أولا : مقاومة التضخم

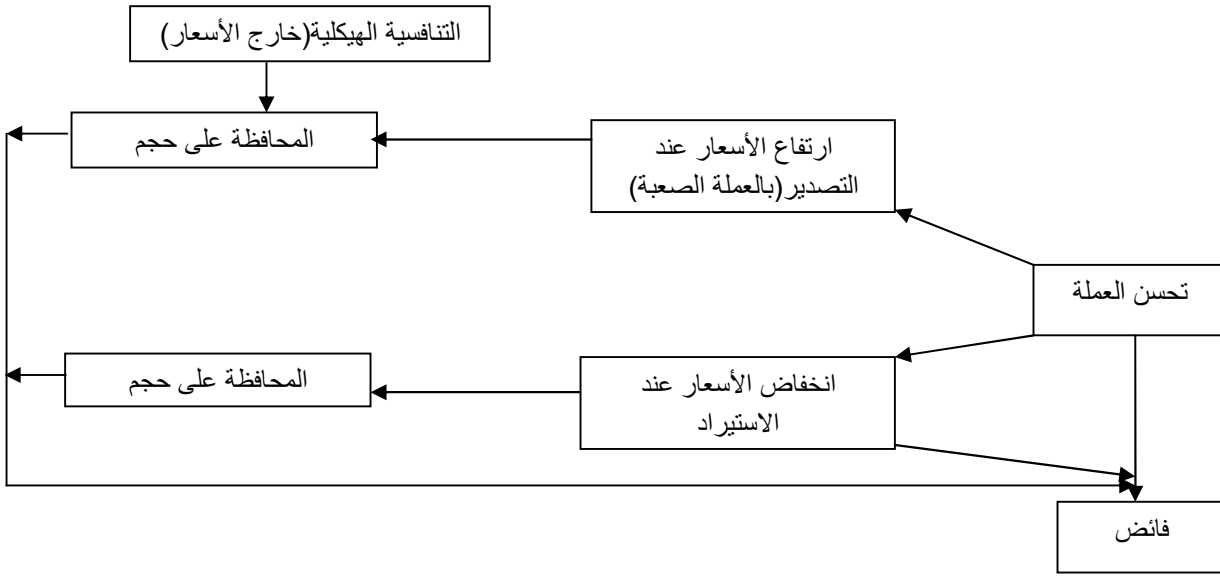
يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد و تحسن في مستوى تنافسية المؤسسات، ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الاستيراد اثر ايجابي على انخفاض مستوى التضخم و تتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط ، و هكذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية و تتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسياتها و تسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، و تم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقا من سنة 1983.

<sup>1</sup> د. محمود حميدات، مرجع سابق ، ص 105.

<sup>2</sup> مصطفى بن شلاط ، أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة الماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005 - 2006. ص 38.

<sup>3</sup> -عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص 131

## شكل رقم (01-04) : الحلقة الفاضلة للعملة القوية



المصدر: عبد المجيد قدي، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية"، دراسة تحليلية تقييمية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص132.

## ثانيا: تخصيص الموارد

يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الاقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير) و هذا ما يعمل على توسيع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلا للتصدير. وبالتالي يقل عدد السلع التي تم استيرادها.

و يزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محليا (إحلال واردات) و السلع التي يمكن تصديرها كما اثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير و في الصناعات المنافسة للاستيراد

## ثالثا: توزيع الدخل

يؤدي سعر الصرف دورا هاما في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية ، فعند ارتفاع القدرة التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية ، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي ، فان ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الاسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي)، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية ، فتقلص استثمارها. و بهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحيانا إلى اعتماد أسعار الصرف متعددة مثل سعر الصرف للصادرات التقليدية، سعر الصرف للواردات الغذائية... الخ.

#### رابعا : تنمية الصناعة المحلية

يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية .فلقد قام البنك الفدرالي الألماني سنة 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات ، وفي مرحلة ثانية قام باعتماد سياسة العملة القومية. كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات وما بين 1970-1990 وتحت ضغط الولايات المتحدة الأمريكية غيرت هذه السلطات سياستها بإعادة تقييم سعر الين إلا أن الفوائض التجارية استمرت في التزايد و ساهم هذا التحسن للين في اعتبار الاستثمارات اليابانية هي الأفضل في الخارج <sup>1</sup>.

#### المطلب الثاني : أدوات سياسة سعر الصرف.

لتنفيذ هذه السياسة وتحقيق أهدافها تستعمل السلطات العديد من الأدوات والوسائل، وأهمها:

#### الفرع الأول: سياسة تعديل سعر الصرف

لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقييمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.

إن تعديل سعر الصرف العملة يكون إما بتخفيض القيمة الخارجية للعملة أو رفع القيمة الخارجية لها. أو أدوات أخرى وهي كمايلي:

#### 1. سياسة تخفيض قيمة العملة:

كثيرا ما تلجأ العديد من الدول إلى تخفيض قيمة عملاتها خاصة لمواجهة مشاكل الميزان التجاري، فتخفيض القيمة الخارجية للعملة بلد ما يؤدي أساسا إلى انخفاض أسعارها مقومة بوحدات النقد الأجنبي ما يؤدي إلى تنشيط الصادرات، كما أن أسعار السلع الأجنبية مقومة بعملة تلك الدولة تصبح مرتفعة مما يؤدي إلى الحد من الواردات إن تخفيض قيمة العملة بلد ما يتوقف على مدى مرونة العرض و الطلب لصادراتها و وارداتها، فإذا قامت دولة معينة بتخفيض قيمة عملتها وكان الطلب الخارجي على صادرات الدولة مرنا وعرضا المنتجات المعدة للتصدير أيضا يتصف بالمرونة فإن تخفيض العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات، وإذا كان الطلب الداخلي على السلع المستوردة مرنا وكان العرض منها أدى التخفيض في قيمة عملة البلد المعني إلى الحد من الواردات نتيجة ارتفاع الأسعار بالعملات الأجنبية مما يساهم في إعادة التوازن لميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

ويعد تخفيض القيمة الخارجية للعملة قرارا تتخذه السلطات النقدية بغية تغيير سعر صرف العملة المحلية إزاء العملات الأجنبية.<sup>3</sup>

#### 1.1 مفهوم تخفيض قيمة العملة

<sup>1</sup> عبد المجيد قدي ، مرجع سابق ، ص ص 131-133.

<sup>2</sup> سمية موري، آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية - دراسة حالة الجزائر -، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص 39.

<sup>3</sup> سمية موري، مرجع سابق، ص 39

يستخدم تعبير تخفيض سعر الصرف للدلالة على ما يحدث من نقص في سعر صرف العملة الوطنية مقوما بالعملات الأجنبية، و ذلك في ظل حرية سعر الصرف التي لا تتدخل فيه الدولة في سوق الصرف الأجنبي حيث يسمح لسعر الصرف بالتقلب وفقا لحركة العرض و الطلب على النقد الأجنبي، و هكذا فان انخفاض سعر الصرف إنما يفترض عدم قيام السلطات العامة بأي إجراء من جانبها بهدف تحديد سعر الصرف عند مستوى جديد معين، و من الواضح إن انخفاض سعر صرف العملة معينة لنما يعني بذاته ارتفاع أسعار الصرف كافة العملات الأخرى بالنسبة إلى هذه العملة.

أما تعبير التخفيض في سعر الصرف فانه يستخدم للدلالة على ما تقوم به السلطات العامة عمدا من إحداث تغيير في سعر الصرف، أي في سعر العملة المحلية مقومة بالذهب عن طريق تغيير وزن الوحدة من العملة الوطنية من الذهب، وأن استخدام تعبير تخفيض قيمة العملة كان مقصورا على تغيير سعر الصرف في ظل قاعدة الذهب.<sup>1</sup>

فالتخفيض هو التقليل المعتمد في قيمة العملة الوطنية بالنسبة لعملات الدول الأخرى، فالدولة التي تعاني من اختلال هيكلي في ميزانها التجاري قد تلجأ إلى تخفيض قيمة عملتها لتحفيز الصادرات والحد من الواردات، وذلك لتصحيح الإختلال.<sup>2</sup>

**وينبغي أن نفرق بين تخفيض قيمة العملة Dévaluation وبين انخفاض قيمتها Dépréciation**

فانخفاض قيمة العملة أو تدهورها يحدث تلقائيا نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي في ظل نظام إقتصادي حر قائم على حرية التعامل وتعويم العملة، أما التخفيض فيحدث بصورة متعمدة بقرار من السلطات النقدية في ظل نظام سعر الصرف الثابت.<sup>3</sup>

عرفنا فيما سبق أن العجز المستمر في ميزان المدفوعات يؤدي إلى تدهور الاحتياطات الدولية لدى الدولة من الذهب النقدي والعملات الأجنبية والأصول السائلة التي تستخدم في تصفية المعاملات التجارية الدولية.

وتخفيض قيمة العملة هو أن تقرر الدولة تخفيض قيمة عملتها بالعملات الأجنبية بحيث تصبح تساوي عددا اقل من ذي قبل من هذه العملات ومعنى هذا إن التخفيض هو إجراء يخفض سعر الصرف للعملة ويخفض قوتها الشرائية في الخارج ، كان تقرر دولة كمصر مثلا أن يخفض سعر صرف الجنيه المصري بالدولارات، فبدلا من أن تساوي ثلاث جنيهات ونصف ، دولار واحد تصبح أربع جنيهات تساوي الدولار الواحد .

وظهرت عدة مفاهيم أخرى للتخفيض بعد منتصف القرن العشرين ومن هذه المفاهيم للتخفيض هي:

- التخفيض هو تقليص المحتوى الذهبي الرسمي المحدد لوحدة النقد

- التخفيض هو تقليص المحتوى الذهبي للعملة الوطنية

<sup>1</sup> حسون صبحي الساعدي، حماد عياد عبد، "أثر تخفيض سعر الصرف على بعض المتغيرات الاقتصادية مع التركيز على انتقال رؤوس الاموال في بلدان مختارة" مجلة جامعة الانبار للعلوم الاقتصادية و الادارية، المجلد 4، العدد7، 2011، ص 90.

<sup>2</sup> بلحشر عائشة، "سعر الصرف الحقيقي التوازني" دراسة حالة الدينار الجزائري"، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص نقود بنوك ومالية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2013-2014، ص 62.

<sup>3</sup> دوحى سلمى ، مرجع سابق ، ص 89.



- التخفيض هو كمية اقل من العملة الأجنبية أصبحت لازمة لشراء نفس الكمية من العملة الوطنية.<sup>1</sup>

### 2.1 أسباب تخفيض قيمة العملة:

من أسباب تخفيض قيمة العملة ما يلي:

عندما ترتفع الأسعار المحلية ارتفاعا تضحيا يصبح لدينا سعرين للعملة الأول مرتفع حددته الدولة و لا يتعامل به في السوق، والثاني منخفض يتحدد تبعا لقوى السوق، فإذا تجاهلت الدولة هذه الظاهرة و امتنعت عن تصحيح سعر عملتها فإن ذلك يؤدي إلى نتيجتين خطيرتين:

**النتيجة الأولى:** هي أن يصاب الميزان التجاري للدولة بعجز نتيجة لقلة صادرات البلد المتميزة بارتفاع أسعارها نظرا لأنها تكلف التاجر الأجنبي، بينما تزيد واردات هذا البلد نتيجة لانخفاض الأسعار في الخارج. أما **النتيجة الثانية:** فهي عدم دخول رؤوس الأموال من الخارج عند تدهور سعر العملة في سوق الصرف، إضافة إلى هجرة رؤوس الأموال الموجودة في داخل البلد خوفا من استمرار تدهور القيمة.

وتجنبنا لذلك تكون الدولة ملزمة أن توحد بين سعري الصرف الموجودين، أي بين السعر الذي حددته كأن تخفضه إلى السعر الذي تحدد في السوق فيصبح السعر الرسمي مساوي للسعر الفعلي.<sup>2</sup>

### 3.1 شروط نجاح تخفيض قيمة العملة:

لنجاح سياسة التخفيض يجب توفر الشروط التالية:

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض.
- ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الانتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الجديد الناجم عن ارتفاع الصادرات.
- ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، وعدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية.
- عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملاتها مما يزيد الأثر المترتب عن التخفيض.

- استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة و المعايير الصحية و الأمنية الضرورية للتصدير.

الاستجابة لشرط مارشال- ليرنر: أي مجموع مرونة الطلب و مرونة الصادرات أكبر من الواحد الصحيح.<sup>3</sup>

### 4.1 نتائج تخفيض قيمة العملة :

ذلك هو تنظيم سعر الصرف عن طريق تخفيض قيمة العملة، وإنما يجب التساؤل هل ينجح التخفيض دائما في موازنة ميزان الدولة التجاري ؟

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 206.

<sup>2</sup> سمية موري، مرجع سابق، ص ص 40-41.

<sup>3</sup> عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص ص 135 - 137.

الواقع أن هناك عوامل يتوقف عليها نجاح عملية التخفيض، إذ تتوقف أهمية هذا التخفيض في تشجيع الصادرات وتقليل الواردات على عوامل عدة:

أ - فهي تتوقف على مرونة الإنتاج الداخلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير وهل يستطيع ذلك الإنتاج أن يتزايد بنسبة تجاري انخفاض سعر الصرف

ب- كما يتوقف على مرونة الطلب في الخارج على الإنتاج المحلي من السلع والخدمات القابلة للتصدير، وهل يتزايد هذا الطلب بنسبة تتماشى مع تخفيض سعر الصرف ؟ وكان مرشال من بعده ليرنر قد وضع مبدأ أن التخفيض يحسن ميزان المدفوعات إذا مجموع مرونة الطلب أكبر من الواحد .

ج- وتتوقف أخيرا على مرونة الطلب الداخلي على السلع، والخدمات الخارجية الصالحة للاستيراد، وهل يقبل هذا الطلب نتيجة للتخفيض الذي حدث في سعر الصرف المحلي ؟

- وعلى الرغم من كل ذلك فإن التخفيض إجراء غير مضمون ، فهو أيا كان نجاحه إجراء مؤقت ، ونتائجه مؤقتة ، كما أن مثل هذا الإجراء قد يؤدي لتدابير انتقامية من جانب الدول الأخرى ، فقد إلى أن تقابل الدول صادرات الدولة بإجراءات تقيد من دخولها إليها،

كما قد تلجأ هذه الدول إلى ما يسمى بسباق التخفيض ، أو التنافس على التخفيض ، أي أن تخفض عملاتها بغرض المنافسة على التصدير .

### 5.1 أثر تخفيض قيمة العملة:

يسمح تخفيض قيمة العملة من الوصول إلى التوازن في الميزان التجاري ،حيث يؤثر على كل من الصادرات والواردات عن طريق الرفع من الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي الوصول إلى التوازن في الميزان.

1. الأثر على الواردات :إن تخفيض قيمة الخارجية للعملة المحلية ،يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات المقومة بالعملة المحلية،ما يؤدي إلى انخفاض الطلب المحلي على الواردات ،وبالتالي انخفاض كمية وقيمة الواردات وذلك مع توفر شرط أن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الصفر وبالتالي القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية .

2. الأثر على الصادرات :إن تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية يترتب عنه انخفاض أسعار الصادرات مقومة بالعملة الأجنبية ،وبالتالي زيادة الطلب الأجنبي على الصادرات،ما يؤدي إلى زيادة حجم الصادرات بشرط أن تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد ،وهذا بدوره ينعكس على زيادة عرض العملة الأجنبية ما يؤدي إلى القضاء على فائض الطلب على العملة الأجنبية.<sup>1</sup>

### الفرع الثاني:استخدام احتياطات سعر الصرف:

في ظل أسعار الصرف الثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات النقدية إلى المحافظة على سعر الصرف عملتها، فعند انهيار عملتها تقوم ببيع العملات الصعبة التي تملكها مقابل العملة المحلية، وعندما تتحسن عملتها تقوم

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش،مرجع سابق، ص 195.

بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وعندما تكون الاحتياطات غير كافية يقوم البنك المركزي بتخفيض العملة المحلية، أما في ظل نظام الصرف العائم تقاوم السلطات النقدية التقلبات الحادة في سعر عملتها إلا أن الاحتياطات لا تكفي للتصدي للأثار الناجمة عن حركة رؤوس الأموال المضاربة.<sup>1</sup>

### الفرع الثالث: الرقابة على الصرف

تلجأ الدول التي تعاني من عجز مستمر في مدفوعاتها الخارجية إلى فرض رقابة مباشرة على الصرف الأجنبي خاصة إذا تدهورت أرصدها الدولية ، وارتفعت مديونيتها الخارجية بصورة خطيرة ، ولم تنجح سياسة تخفيض القيمة الخارجية لعمولاتها الوطنية في استعادة التوازن الخارجي

والرقابة على الصرف إجراء تتخذه الدولة بغرض أن ترفع سعر صرف عملتها في أسواق الصرف ، ويتم ذلك بان تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها ثم تضع نظاما كاملا لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض .

كان الغرض الأصلي للرقابة على الصرف في بداية ظهورها هو الحد من خروج رؤوس الأموال ، ثم أصبحت المحافظة على سعر الصرف الرسمي للعملة السبب من فرض الرقابة على الصرف من أجل تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات .

وهكذا تلجأ الدولة لفرض نظام الرقابة على صرفها الخارجي كمحاولة من جانبها لتلافي العجز في ميزانها الخارجي ، فهذا العجز معناه أن الدولة عليها مدفوعات أكثر مما لها من إيرادات ، فكيف لمثل هذه الدولة أن تتخلص من ذلك العجز ؟ وكيف يمكنها أن توصل الشراء من الخارج ؟

وهذا تتعدد الأسباب التي تدعو الدول إلى فرض الرقابة على الصرف، لكننا نجد أن جميع تلك الأسباب تدور حول فكرة المحافظة على ميزان الجولة الخارجي، ومحاولة التخلص من العجز إن وجد، ويمكن توضيح الأسباب على النحو التالي:

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب والحد من الطلب عليها
- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب
- رفع الأسعار الداخلية حتى تساعد على إنعاش بعض الصناعات الهامة فكانت الرقابة وسيلة لمقابلة الكساد أو التشجيع الاستثمار
- مكافحة خروج رؤوس الأموال من الدول إلى الخارج ، سواء كان رأس المال مملوكا لأجانب أو مواطنين

### ➤ مبادئ وآثار الرقابة على الصرف:

تتخذ الرقابة على الصرف صورا عدة أهمها :

1- تركيز كل عمليات الصرف ، سواء كانت العمليات بيع عملات أجنبية ، أو شرائها بين يدي سلطة واحدة هي مجمع مركزي للعملات الأجنبية يكون في العادة سلطة حكومية يطلق عليها اسم مراقبة النقد ، أو مراقبة

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق ،ص39.

الصرف ، وقد يشارك البنك المركزي في توجيه هذه المراقبة، وإتمام عملياتها، فعمليات الصرف إذا تصبح احتكاراً بين يدي الدولة، فلا يتعامل غيرها في الصرف، غير أنها قد تحول هذه السلطة للبنوك التجارية

2- إلزام كل مصدر بان يورد لمجمع العملات الأجنبية كل ما يحصل عليه من عملات أجنبية ، نتيجة عمليات تصديره وإلزام كل مستورد أن يشتري العملة الأجنبية التي يريدتها من المجمع نفسه ، ويتم البيع والشراء عندئذ بسعر صرف تحدده الدولة ، وبصفة عامة إلزام كل من يتعامل بالصرف أن يتعامل فيه مع الدولة وحدها ، وبالسعر الذي تحدده الدولة.

#### الفرع الرابع: استخدام سعر فائدة:

عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر فائدة المرتفع لتعويض خطر انهيار العملة. في ظل النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني، عمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية. إلا أن التكلفة المرتفعة للقرض تهدد النمو.<sup>1</sup>

#### الفرع الخامس : إقامة سعر صرف متعدد:

يهدف نظام أسعار الصرف المتعدد إلى تخفيض آثار حدة التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة . ومن أهم الوسائل المستخدمة هو اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة، إحداهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاعات المراد دعمها وترقيتها. أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر صرف عادي.<sup>2</sup>

#### 2. سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة: (إعادة تقويم العملة):

تعتبر سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة أعلى من قيمتها الحقيقية من المشاكل الخطيرة التي تميز اقتصاديات الدول النامية، إذ ان الرفع لا يؤدي فقط إلى خفض مصطنع لأسعار الواردات بالنسبة للمستهلكين، وزيادة أسعار الصادرات بالنسبة للمنتجين بل ينتقل التأثير إلى النمو والأداء الإقتصادي .

#### 1.2 مفهوم سياسة رفع قيمة العملة :

قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توضيح الفرق بين كل من رفع وارتفاع قيمة العملة ، فارتفاع قيمة العملة يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى ، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة<sup>3</sup>، وهذا راجع إلى قوى العرض والطلب في السوق وليس للدولة أي دخل في هذا الإرتفاع الحاصل . أما رفع القيمة الخارجية للعملة فهي سياسة يعتمدها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض<sup>4</sup>.

<sup>1</sup> محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة و مطبعة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001، ص 307.

<sup>2</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص ص 40، 41 .

<sup>3</sup> عرفات تقي الحسني، مرجع سابق، ص 154.

<sup>4</sup> غازي عبد الرزاق النفاش، التمويل الدولي والعمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص، 154 .

ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، ونقول عن عملة ما أنها مقدرة بأكبر من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يحد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.<sup>1</sup>

على عكس تخفيض قيمة العملة، فإن رفع قيمة العملة يضر بمصالح القطاعات التصديرية في الاقتصاد بالنسبة للدولة التي تقوم برفع قيمة عملتها، لأن هذا الإجراء سيؤدي إلى انخفاض ما يحصل عليه المصدرون بالعملة الوطنية لقاء السلع المصدرة بالمقارنة مع عائداتهم قبل إعادة التقويم.

وبالمقابل فإن إعادة تقويم العملة تتناسب ومصالح المستوردين لأنها تؤدي إلى ارتفاع عائداتهم، حيث أن السلع المستوردة ستصبح أسعارها أقل بالمقارنة مع السلع المنتجة محليا.

والدولة عند اتخاذها لقرار رفع قيمة عملتها تتوقع أن المستوردين ونظرا لاستقاداتهم من انخفاض أسعار السلع المستوردة سوف يقومون بتخفيض الأسعار التي يبيعون بها السلع المستوردة للمستهلكين المحليين. وعلى هذا الأساس يمكن اعتبار رفع قيمة العملة إجراء مضاد للتضخم.

إن النتائج المباشرة لإعادة تقويم العملة هي انخفاض القدرة التنافسية لبضائع البلد المعني في الأسواق الدولية، مما يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وما يتمخض عن ذلك من تأثيرات على ميزان المدفوعات وشروط التبادل التجاري مع الدول الأخرى، بالإضافة إلى عكس النتائج السابقة التي ذكرناها بالنسبة لتخفيض قيمة العملة.

إن إجراء رفع قيمة العملة لا تستطيع اتخاذه سوى الدول التي تمتلك مواقع هامة في الأسواق الدولية وقدرة تنافسية كبيرة وأيضا احتياطات ضخمة من العملات الأجنبية.<sup>2</sup>

## 2.2 أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة :

يمكن ان تغير الدولة سعر صرف عملتها صعودا او هبوطا كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الاقتصادية، فمن أهم الأسباب التي تدفع بالسلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر :

\* لوجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات .

\* من أجل معادلة الإرتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط ) مثلا.

<sup>1</sup> عوض فاضل اسماعيل ، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي ،المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ،العراق 2012، ص 4.

<sup>2</sup> مروان عطون، أسعار صرف العملات، دار الهدى ، الجزائر، 1992، ص99.

\* من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى ,كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوربية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي,عندما امتعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها.

\* إنخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب إنخفاض الصادرات وزيادة الواردات.<sup>1</sup>

### 3.2 شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة :

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توافر جملة من الشروط حتى تنجح هذه السياسة في تحقيق التوازن ,وتتمثل هذه الشروط في :

-يجب أن يكون مجموع مرونة السعر للطلب الخارجي على الصادرات والطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد.وفي هذه الحالة فإن إرتفاع أسعار الصادرات يرافقه إنخفاض الطلب الخارجي وبنفس النسبة،أما الواردات فهي على العكس من ذلك.يجب أن ترتفع نتيجة إنخفاض أسعارها.

-إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الإستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكدا

-نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضا وبشكل أساسي،بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج،على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائز أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين .

في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة ،ذالك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الإنخفاض نظرا لشيوع ضغوط إنكماشية في الإقتصاد القومي واتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الإنخفاض،أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضررا على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.<sup>2</sup>

### 4.2 آثار رفع القيمة الخارجية للعملة :

تتعدد آثار رفع القيمة الخارجية للعملة على الإقتصاد ،والتي تتمثل في :

#### ❖ الأثر على الصادرات والواردات :

إن تقييم عملة ما بأعلى من قيمتها الحقيقية ليعني بالضرورة التأثير سلبا على صادراتها ،ولاكن يحدث التأثير السلبي عندما يكون تقييم العملة بأعلى من قيمتها أعلى نسبيا مقارنة مع منافسيها ،فالتقييم المرتفع لسعر الصرف يؤدي إلى ضعف الحافز للإنتاج من أجل التصدير وبدائل الإستيراد وذلك لان الصادرات سوف تفقد قدرتها التنافسية وتصبح الواردات أرخص من إنتاج السلع المحلية وخصوصا بالنسبة للسلع التي يمكن إستيرادها بالسعر الرسمي ،كما أن رفع سعر الصرف يؤثر سلبا على محصلات العملة الأجنبية،كون جزءا هاما من تكاليف الإنتاج تسدد بالعملة المحلية ،بينما يتم الحصول على العملات الأجنبية نتيجة للتصدير فعملية الرفع في قيمة العملة ستقلل من قدرة المصدرين على المنافسة والإستمرار في الإنتاج للأسواق الخارجية بالإضافة إلى

<sup>1</sup>نيرمين السعدني،سياسات سعر الصرف في الدول النامية ، مجلة سياسات دولية ، العدد 144،مصر،أفريل 2001، ص217.

<sup>2</sup>وسام ملاك ،الظواهر النقدية على المستوى الدولي ،دار المنهل اللبناني ،لبنان ،2001،ص98.

تخفيض أسعار الواردات مقومة بالعملة المحلية ،مما يزيد من تنافسيتها ،حيث ان تزايد تنافسية الواردات محليا سيعمل على تزايد طلبات الحماية ضد المنتجات المستوردة التي لها بديل محلي مما يؤدي بالسلطات الحكومية إلى رفع التعريفات على السلع المستوردة ،الأمر الذي يؤدي إلى عزل الدولة وانغلاق اقتصادها على المنافسة العالمية مما يؤثر على الصادرات وبالتالي تتخفف معدلات النمو الإقتصادي .

#### ❖ انخفاض معدلات نمو الإنتاجية في الإقتصاد :

إن لتقييم العملة المحلية أعلى من قيمتها الحقيقية أثار سلبية على تنافسية قطاعات السلع الإنتاجية التي تستطيع منافسة الواردات ،حيث تتجه إلى تخفيض الإنتاج مبدئيا نتيجة الرفع في قيمة العملة وإذا استمر الرفع في سعر الصرف سوف تضطر إلى اتخاذ قرار بتوقف الإنتاج.

#### ❖ ضعف مركز الدولة التنافسي على الصعيد الدولي :

يؤثر تقييم العملة بأعلى من قيمتها على سلوك المستهلك الذي سيتجه للحصول على الواردات ذات الثمن الأرخص بدلا عن الصادرات مرتفعة الثمن ،مما يؤثر على ميزان المدفوعات ومعدل التبادل الدولي والأسعار محليا مما يؤثر على المركز التنافسي للدولة ،كما يؤدي إلى انخفاض الكفاءة الإقتصادية وهروب رؤوس الأموال إلى الخارج وبالتالي التأثير سلبا على الإستثمار وأسواق المال المحلية ،بالإضافة إلى الأثر على وضع الميزان التجاري ،حيث أنه غالبا ما يتم تخفيض الضغوط المفروضة عليه عن طريق القروض الخارجية والتسهيلات الإئتمانية لتمويل الإستيراد مما يزيد من أعباء خدمة الدين ويؤدي في النهاية إلى عجز تسديد الإلتزامات مما يزيد من الضغط على سعر الصرف .

البلد الذي يعاني من سعر صرف مقيم بأعلى من قيمته يحقق فائض في الإستيراد إذا كان التوظيف والإستخدام لموارده المتاحة محليا مرتفعا إذا استطاعت السلطات النقدية للبلد أن تحافظ على هذا الوضع بتطبيقها إحدى سياساتها النقدية أو من خلال استخدام إحتياطياتها من العملات الأجنبية.وفي الحالة العكسية إذا كان الهدف هو تحقيق فائض تصدير فيتوجب تخفيض سعر الصرف وإلا استوجب على الحكومة أن تتقبل وتواجه الإنكماش في نشاطها الإقتصادي وما يتبعه من تأثيرات سلبية على الإقتصاد الوطني .<sup>1</sup>

#### ❖ الأثر على الأسواق المالية والمحلية :

إن لرفع القيمة الخارجية للعملة المحلية تأثير سلبي على الأسواق المالية والمحلية من خلال تشجيع المضاربة ضد العملة المحلية في الأسواق المالية لإرتفاع ربحيتها مما يزيد من حصيلة أفراد الدولة من العملات الأجنبية مما يترتب على الحكومة تحمل نفقات وتكاليف باهضة لتوفير الإستقرار في النظام المالي ،كون عمليات المضاربة تؤثر على أداء البنوك والكثير من القطاعات الصناعية ،نتيجة لرفع قيمة العملة ،مما يؤدي إلى اتجاه التجار إلى محاولات للإقتراض بالعملة المحلية توقعاً لإنخفاض قيمتها لإنخفاض في المستقبل ،وذلك من أجل تمويل الواردات والذي يؤدي بدوره إلى حصول اضطرابات قطاع الصادرات ،ويترتب على ذلك ارتفاع أسعار

<sup>1</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي ، مقدمة في المالية الدولية ، دار المناهج للنشر والتوزيع ،الأردن ،2007،ص 130.

الفائدة المحلية الأمر مما ينعكس سلبي على قطاع الإستثمار ،وهذه الآثار من رفع قيمة العملة يمكن أن تؤدي إلى إفلاس العديد من المؤسسات <sup>1</sup>.

#### ❖ تفاقم أعباء الدين العام الداخلي :

إن التقييم المرتفع لسعر الصرف يمثل التزامات مالية يتوجب على الدولة سدادها لإعادة سعر الصرف إلى وضعه الطبيعي فالكتلة النقدية المتداولة في اقتصاد البلد والتي تمثل ديناً داخلياً على الدولة التي رفعت قيمة عملتها الخارجية اتجاه العالم الخارجي لا يمكن أن تتخفف كميتهما إلى المستوى الذي يعيد التوازن بين السعر الرسمي والسعر الحقيقي ،إلا إذا قامت الدولة بسداد التزاماتها بالنقد الأجنبي ،وهذا يتطلب مبالغ كبيرة من العملات الأجنبية <sup>2</sup>.

#### ❖ ظهور سوق موازية :

يرافق التقييم المرتفع لسعر الصرف للعملات ظهور سوق موازية حيث تكون الاسعار أكثر إرتفاعاً من الأسعار الرسمية ،حيث يجد أصحاب العملات الأجنبية فرصة لإعادة بيعها في السوق الموازية بدلاً من بيعها للبنك المركزي ،وهذا ما يدفع بالمستوردين إلى دفع أسعار أعلى بالعملة المحلية في سبيل الحصول على العملة الأجنبية التي لا يستطيعون الحصول عليها نتيجة عدم قدرة البنك المركزي على تلبية طلبات الإستيراد فتؤدي السوق الموازية إلى إنخفاض فعلي في سعر الصرف رغم بقاء سعر الصرف المعلن على حاله <sup>3</sup>.

#### ❖ زيادة الرقابة على الصرف :

لكي تحافظ الدولة على مستويات الصرف المرتفعة عن مستواها التوازني تعمل على تطبيق سياسة نقدية تقييدية ما قد يتسبب في أزمة كساد حاد، فالسياسة النقدية والسياسة الضريبية الهادفة للضغط على سعر الصرف ذات تأثيرات مضادة على الإستثمار والإنتاج ،كما أن الإنفصام بين السعر الحقيقي والسعر الفعلي لسعر صرف العملة قد يؤدي إلى ما يعرف بالدولة DALLORIZATION (استخدام الدولار الأمريكي بدلاً من العملة الوطنية) في تسوية المعاملات الداخلية مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالعملة الوطنية ،هذه الظاهرة لها آثار خطيرة ،أبرزها تهميش السياسة النقدية المحلية ناهيك عن الآثار السياسية من خلال المساس بأحد رموز السيادة ونعني به العملة الوطنية <sup>4</sup>.

#### المبحث الرابع: ماهية الميزان التجاري وعلاقته بسياسة سعر الصرف

إن المعاملات الاقتصادية بين دول العالم يترتب عليها استحقاقات مالية متبادلة يتعين تسويتها في الحال أو في المستقبل ولذلك فمن المهم لكل دولة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها قبل العالم الخارجي والتزاماتها نحوه. كم يشمل هذا التبادل مجموعة كثيرة من المجالات من بينها السلعية والخدمية،ولذا فهي تعد بياناً تسجل فيه

<sup>1</sup> عبد الرزاق بن الزاوي ، مرجع سابق ، ص 47 .

<sup>2</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مرجع سابق، ص 132.

<sup>3</sup> عبد الرزاق بن الزاوي، مرجع سابق، ص 48.

<sup>4</sup> نوزاد عبد الرحمان الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، المرجع نفسه، ص 133.



حقوقها والتزاماتها. وهذا البيان يسمى ميزان المدفوعات. والميزان التجاري يعتبر ذلك الجزء من ميزان المدفوعات والذي يضم صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات.

### المطلب الأول: مفهوم الميزان التجاري

الميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات. ولديه عدة تعاريف منها:

**الفرع الأول: تعريف الميزان التجاري:** يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات التجارية، أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات وهذا هو معنى الواسع للميزان التجاري المؤلف استخدامه حالياً وهو أيضاً: الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع والخدمات خلال فترة معينة عادة (3 أشهر)، وهكذا تقيم العلاقة بين الصادرات و واردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

$$\text{رصيد الميزان التجاري} = \text{إجمالي واردات البلد (X)} - \text{إجمالي صادرات البلد (Y)}$$

- والميزان التجاري يمثل أهم جزء في ميزان المدفوعات لدولة ما، كما يمكن أن يطلق عليه " الميزان التجاري الدولي " في هذا البلد.

**الميزان التجاري الإيجابي:** يعني صادرات البلد من السلع و الخدمات أكثر من وارداتها نقول إذا " فائض في الميزان التجاري " مثل: كندا، ألمانيا، اليابان لأنها تتمتع باقتصاد مستقر.<sup>1</sup>

- يضم الميزان التجاري إجمالي الصادرات والواردات من السلع الذي يسمح بقياس تنافسية البلد تجاه منافسيه، حيث يدل الرصيد التجاري (X-M)، مثلاً على أن الصناعة كفوفاً جداً، أو أن الشبكة التجارية فعالة بصفة خاصة، وفي المقابل فإن الرصيد التجاري السلبي والمستمر يدل على عجز هيكلي أو بنيوي للميزان التجاري، بسبب ضعف تنافسية الصادرات، وتحاول كل الدول تحقيق فائض في ميزانها التجاري، أو على الأقل الوصول إلى حالة التوازن فيه، وذلك عندما تتحقق حالة التساوي بين الواردات السلعية مع الصادرات السلعية للبلد.<sup>2</sup>

**الميزان التجاري السلبي:** يقصد به أن واردات البلد تفوق صادراته، بمعنى أن البلد لا يصدر بالقدر الكافي مما يسبب العجز في الميزان التجاري، وقد يرتبط هذا العجز بالدورات الاقتصادية في البلد، ويعتبر أكثر خطورة على البلدان التي تعتمد في اقتصادها على الإستثمار الأجنبي.

ومن خلال هذه المجموعة من المفاهيم للميزان التجاري يمكن القول أن:

الميزان التجاري هو عبارة عن ذلك الجزء من ميزان المدفوعات والذي يضم مجموع صادرات وواردات الدولة من السلع والخدمات ويمثل أهم جزء من ميزان المدفوعات. كما يتم حساب رصيده عن طريق الفرق بين إجمالي صادرات البلد وإجمالي وارداته ليظهر الفائض أو العجز فيه.

### الفرع الثاني: أقسام الميزان التجاري

ينقسم الميزان التجاري إلى قسمين: سلعي وخدمي.

<sup>1</sup> محمد يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية الإسكندرية، 2007، ص181.

<sup>2</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، الاقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص207.

### أولاً : الميزان التجاري السلعي

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ، ويضم كافة السلع و الخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا الصادرات، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية.

### ثانيا: الميزان التجاري الخدمي:

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة الغير منظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول مثل: النقل والسياحة، التأمين ، دخول العمال، عوائد رأس المال.

### الفرع الثاني: طريقة احتساب الصادرات و الواردات

تحسب قيمة الصادرات على أساس (فوب) FOB أي قيمتها مع جميع المصاريف المدفوعة عليها حتى مكتب التصدير.

تحسب قيمة الواردات على أساس (سيف) CIF أي على أساس قيمتها مضافا إليها تكاليف النقل و التأمين.

### المطلب الثاني: التوازن والإختلال في الميزان التجاري.

بالرغم من أن حالة الإختلال في الميزان التجاري تحدث بصفة مستمرة وبصورة شائعة ،في حين أن حالة التوازن نادرا ما تتحقق في الواقع إلا أن كل دول العالم تحاول الوصول إلى التوازن في ميزانها التجاري من خلال محاولاتها تقييد واردتها السلعية قدر الإمكان والعمل على زيادة صادراتها من أجل الوصول إلى حالة التوازن.وهي الحالة التي يتحقق من خلالها الإستقرار الإقتصادي داخليا وخارجيا.

### الفرع الاول: التوازن في الميزان التجاري

يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان ،أوتساوي المطلوبات المستحقة من الدولة على الدول الاخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي.أي أن حالة التوازن تتحقق عندما يكون :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \underbrace{\text{الطلب المحلي} + \text{الطلب الخارجي}}$$

معناه :

$$\text{الإنتاج المحلي} + \text{الواردات} = \text{الطلب المحلي} + \text{الصادرات}$$

فالصادرات تمثل الطلب الخارجي الفعلي على المنتجات المحلية،وحالة التوازن هذه تعني عدم اتجاه الأسعار المحلية نحو التغير (ثبات الأسعار) والذي يتحقق من خلاله التوازن الداخلي ،ونتيجة لهذا التوازن تتجه أسعار الصرف للثبات وعدم التغير ارتفاعا وانخفاضا (يتحقق توازن خارجي )،وبالتالي تحقيق توازن اقتصادي داخلي وخارجي<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فليح حسن خلف ،مرجع سابق ،ص ص124- 125 .

**الفرع الثاني: الإختلال في الميزان التجاري**

يحدث الإختلال في الميزان التجاري في حالة زيادة الجانب المدين على الجانب الدائن، أي عند زيادة المطلوبات المستحقة على الدولة للدول الأخرى (إلتزامات الدولة على الخارج). وتسمى هذه الحالة بحالة العجز في الميزان ويسمى فائضا عندما يتجاوز الجانب الدائن الجانب المدين في الميزان، أي زيادة حقوق الدولة المترتبة على مطلوباتها في الدول الأخرى ومن الملاحظ أن المشكلات في الإختلال تبرز في شكل أكبر في حالة العجز، بحيث أن الفائض في الميزان التجاري للدولة يؤدي إلى إرتفاع أرصدة الدولة التي يتحقق فيها الفائض، وهذا بدوره يؤدي إلى إرتفاع أسعار صرف العملة الدولة مقارنة بالعملات الأجنبية الأخرى وهو ما يجعل أسعار صادراتها مرتفعة قياسا بأسعار السلع المنتجة في الدول الأخرى، وبالتالي تتأثر الدولة سلبا وتراجع صادراتها ما يؤثر أيضا سلبيا على الإنتاج المحلي والدخل والتشغيل ويستمر هذا الأثر السلبي إلى حين يتحقق التوازن من جديد بين الصادرات والواردات، من خلال الإخفاض في الصادرات والزيادة في حجم الواردات حتى الوصول إلى حالة التوازن بين الصادرات والواردات، فتتحقق فائض في الميزان التجاري للدولة في ظل ظروف إقتصادية ملائمة يدل دلالة أكيدة على متانة المركز الإقتصادي للبلد. والمتمثلة في التوظيف التام للموارد الإقتصادية وتحقيق التنمية الإقتصادية واتباع سياسة تجارية محكمة تعمل على تنمية الصادرات، أما إذا تحقق الفائض في ظل ظروف إقتصادية غير ملائمة مع اعتماد الدولة على سياسة تقييد الواردات مع حماية الإنتاج المحلي فالفائض المحقق في الميزان في هذه الحالة يدل على نجاح البلد وتفوقه في تطبيق إحدى السياسات قصيرة المدى وبالتالي حصول المزيد من الإختلال في النشاط الإقتصادي الداخلي للبلد.<sup>1</sup>

في حين تزداد حدة العجز في الميزان التجاري في الدول المتخلفة نتيجة لاتجاهها نحو تحقيق التنمية حيث تزداد حاجتها إلى استيراد السلع الرأسمالية اللازمة لإقامة المشروعات الإنتاجية نتيجة لضعف قدرتها لإنتاج هذه السلع، بالإضافة لحاجتها إلى السلع الوسيطة التي يتم من خلالها تشغيل هذه المشروعات بالإضافة إلى احتياجاتها الإستهلاكية في ظل تزايد الطلب ومجمل هذه الأسباب تجعل الدول النامية تعاني من عجز في موازينها التجارية.<sup>2</sup>

**الفرع الثالث: أسباب الإختلال في الميزان التجاري**

تتعدد أسباب الإختلال في الميزان باختلاف الدول والظروف المحيطة به، بالإضافة إلى الخصائص المميزة لفترات الإختلال، ويمكن التمييز بين الأسباب الإقتصادية والأسباب غير الإقتصادية :

**أولا أسباب إقتصادية: وتتمثل في :**

أ- **التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية:** نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى إرتفاع

<sup>1</sup> عبد الرحمان يسري أحمد، مرجع سابق، ص 207.

<sup>2</sup> فليح حسن خلف، مرجع سابق، ص 236.

أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث اختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث اختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة .

- ب- **أسباب هيكلية:** هي الأسباب المتعلقة بالمشورات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وخذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية .
- ج- **أسباب دورية:** وتشتمل على التقلبات التي تحدث في النشاط الإقتصادي للدول التي تعاني من خلل في ميزانها التجاري، أي حسب الدورات الإقتصادية التي تمر بها الدولة، ومن بين هذه الأسباب نذكر<sup>1</sup>:
1. **الأزمات الإقتصادية المتكررة:** التي تمس الدول الرأسمالية المتقدمة وانعكاسها على الدول النامية وتأثير ذلك على حركة الصادرات، كون أسواق الدول النامية تعتبر أسواق خارجية للدول المتقدمة .
  2. **تغيرات أذواق المستهلكين محليا وخارجيا:** وهذا من شأنه التأثير على ظروف العرض والطلب، بالإضافة إلى تأثيره على هيكل التجارة الخارجية .
  3. **العوائق التجارية:** التي من شأنها تعطيل حرية التجارة الخارجية من خلال التعريف الجمركية ونظام الحصص رغم محاولة بعض الدول التخفيف من حدتها بإنشاء تكتلات إقتصادية فيما بينها لإلغاء كل هذه القيود داخلها، وهذا سوف يؤثر على القدرة التنافسية للدولة والتأثير على حركة الصادرات والواردات<sup>2</sup>

#### ثانيا: أسباب غير إقتصادية : والمتمثلة في

أ **العوامل الطبيعية:** الإختلالات الجوية وما قد ينجم عنها من كوارث طبيعية كالفيضانات التصحر أو نفاذ الثروات الطبيعية مما إلى إنخفاضات مفاجئة في تصدير بعض السلع الزراعية، وزيادة وارداتها من السلع الضرورية .

ب **التقدم التكنولوجي:** وما يرافقه من إختراعات عالمية حيث أن الإختراعات متمركزة في الدول المتقدمة ما يؤدي إلى تخفيض تكاليف ونفقات الإنتاج، وبالتالي انخفاض الأسعار مع بقاء أسعار منتجات الدول النامية مرتفعة، كما ان التقدم التكنولوجي يغني عن استعمال بعض المواد الأولية التي كانت تستوردها الدول المتقدمة من الدول النامية، وبالتالي انخفاض صادرات هذه الأخيرة، التي تمثل المصدر الأساسي في تجارتها الخارجية

<sup>1</sup> عرفان تقي الحسيني، مرجع سابق، ص 126.

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 101.

مايؤدي إلى عجز في ميزانها التجاري ،وبالتالي فإن التقدم التكنولوجي يؤدي إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية<sup>1</sup>.

**ج الظروف السياسية:** كقيام الحروب أو المقاطعات الإقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعالة للدولة .

**د النمو الديمغرافي:** حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الإستهلاكية ،بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج ،وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.

**هـ الإضرابات العمالية:** التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية ،لأنها تؤدي إلى شل العملية الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات ،وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجهة بالدرجة الأولى للتصدير<sup>2</sup>.

#### المطلب الثالث: تأثير تخفيض العملة على الصادرات والواردات

كما سبق وان ذكرنا فان تغيير سعر الصرف يقصد به تخفيض العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية او رفع قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية والغالب يتم التغيير في اتجاه التخفيض فهل سيؤدي تغيير سعر الصرف بالضرورة الى تصحيح اختلال ميزان المدفوعات ؟ أي هل سيؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية إلي اختفاء العجز في ميزان المدفوعات ( على مستوى الميزان التجاري )<sup>3</sup>.

#### أولاً : بالنسبة للصادرات

يؤدي تخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية إلى انخفاض أسعار السلع في الدولة التي قامت بالتخفيض وقد يؤدي ذلك إلى زيادة قيمة الصادرات مقومة بالعملة الوطنية ويتوقف ذلك في الواقع على درجة مرونة الطلب الخارجي على الصادرات ومرونة العرض الداخلي منها ، فإذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للصفر فان اثر التخفيض على قيمة الصادرات يكون اقل ما يمكن حيث أن الصادرات في هذه الحالة لن تزيد على الإطلاق حتى لو كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية ملا نهائية. أما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات مساوية للواحد فمعنى ذلك إن الطلب الخارجي على الصادرات سيزداد بنفس نسبة تخفيض قيمة العملة وفي هذه الحالة فان الإنفاق الكلي على الصادرات مقوما بالعملة الأجنبية يكون ثابتاً أي إن قيمة الصادرات بالعملة الأجنبية ستظل دون تغيير. وإذا كانت مرونة الطلب الخارجي مساوية ملا نهائية يكون اثر التخفيض على الصادرات اكبر ما يمكن .

أما من ناحية مرونة العرض الداخلي من الصادرات ويمكن القول انه اذا كانت هذه المرونة مساوية للصفر فلن يتغير حجم الصادرات ولن يتغير سعرها مقوما بالعملة الأجنبية حتى ولو كانت مرونة الطلب الخارجي عليها

<sup>1</sup> عادل أحمد حشيش، مرجع سابق، ص 123.

<sup>2</sup> زينب حسن عوض الله، مرجع سابق، ص 102.

<sup>3</sup> - محمود يونس، مرجع سابق، ص 266.

مساوية ملا نهاية ، وذلك لأنه يمكن للمصدرين في هذه الحالة رفع أسعار الصادرات إلى المستوى السابق قبل التخفيض ومن ثم تعود قيمتها مقومة بالعملة الأجنبية إلى المستوى السابق ولكن السعر بالعملة الوطنية يرتفع ومن ثم تزداد قيمة الصادرات بالعملة الوطنية .

أما إذا كانت مرونة العرض الداخلي من الصادرات مساوية ملا نهاية فسيبقى السعر المحلي للصادرات ثابتا وينخفض السعر للمستوردين بنفس نسبة الانخفاض في قسيمة العملة حيث ان مرونة العرض الكبيرة تعني أن زيادة طلب المستوردين نتيجة لانخفاض السعر سيقابله استجابة من جهة العرض عند السعر الاجنبي المنخفض وبذلك يبقى السعر المحلي دون التغيير .

وإذا اكنت مرونة العرض الداخلي من الصادرات تقع بين الصفر وملا نهاية ففي هذه الحالة يرتفع السعر المحلي كلما اتجهت المرونة نحو الصفر وينخفض كلما اتجهت نحو ملا نهاية ومع ارتفاع السعر المحلي للصادرات ينخفض سعرها للجانب باقل من الانخفاض النسبي في قيمة العملة الوطنية .  
وحاصل ما تقدم ان التخفيض سيكون فعالا تماما بمعنى ان أثره على زيادة الصادرات سيكون اكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات مساوية ملا نهاية ومرونة العرض المحلي منها مساوية ملا نهاية<sup>1</sup>.

### ثانيا: بالنسبة للواردات

تتوقف درجة زيادة او نقص الواردات مقومة بالعملة الوطنية على مرونة الطلب المحلي عليها وعلى مرونة العرض الأجنبي منها:

ومن ناحية مرونة الطلب المحلي عليها فيمكن القول انه إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات مساوية للصفر فان تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية يؤدي إلى تحقيق اكبر زيادة في قيمة الواردات لان حجمها في هذه الحالة سيظل ثابتا وسعرها الخارجي لن يتغير في حين يزيد سعرها المحلي بنفس نسبة الانخفاض في قيمة العملة الوطنية أما إذا كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات مساوية ملا نهاية فإن قيمة الواردات ستهبط إلى الصفر<sup>2</sup>.

أما من الناحية الثانية أي مرونة العرض الأجنبي من الواردات فيمكن القول انه إذا كانت مرونة العرض الأجنبي من الواردات مساوية للصفر فان نقص الطلب يؤدي إلى انخفاض السعر الخارجي للواردات مساويا ملا نهاية فسيبقى سعرها بالعملة الأجنبية دون تغيير .

وحاصل ما تقدم أن التخفيض سيكون فعالا تماما بمعنى أن أثره على تخفيض الواردات سيكون اكبر ما يمكن عندما تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات مساويا ملا نهاية ومرونة العرض الأجنبي منها مساوية ملا نهاية.

<sup>1</sup> - محمود يونس ، مرجع سابق ، ص 267.

<sup>2</sup> - السيد محمد أحمد السيريني، التجارة الخارجية، الدار الجامعية، مصر، 2009، ص 269.

وبالتالي فإن علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري وبالأخص تخفيض قيمة العملة الوطنية يمكن تلخيصه فيما يلي:

1- يكون لتخفيض قيمة العملة الوطنية بالنسبة للعملات الأجنبية أثرا إيجابيا على الميزان التجاري إذ كانت مرونة الطلب المحلي على الواردات أكبر من الوحدة لان قيمة الواردات في هذه الحالة تتخفض في حين أن قيمة الصادرات تزيد أما إذا كانت مرونة الطلب المحلي أقل من الوحدة فتكون أثار التخفيض ايجابية إذا زادت قيمة الصادرات زيادة تكفي لتعويض الزيادة في قيمة الواردات وفي حالة ما إذا كانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات غير كافية لكي تعوض انخفاض مرونة الطلب المحلي على الواردات فان تخفيض قيمة العملة يكون ذا اثر سلبي على الميزان التجاري .

2- يؤدي تخفيض قيمة العملة إلى ظهور فائض في الميزان التجاري إذا كانت قيمة الصادرات أكبر من الواردات وكانت مرونة الطلب الخارجي على الصادرات أكبر من الوحدة أن هذا الشرط الأخير وحده كفيل بخلق فائض في الميزان التجاري لانه يعني ان قيمة الصادرات ستزيد بنسبة أكبر من نسبة تخفيض قيمة العملة في حين أن الواردات لن تزيد إلا بنسبة الانخفاض فقط وذلك في اسوء الحالات عندما تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات مساوية للصفر أما إذا كان الطلب المحلي يتمتع بشيء من المرونة فان قيمة الواردات تزيد بنسبة أقل من نسبة الانخفاض لقيمة العملة وبالتالي يزيد حجم الفائض في الميزان التجاري ومن جهة أخرى إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أقل من الوحدة فلكي يكون اثر التخفيض ايجابيا على الميزان التجاري (سواء في شكل نقص العجز أو ظهور فائض أو زيادة حجم الفائض أن وجد ) يجب إن تكون مرونة الطلب المحلي على الواردات كافية لتعويض المرونة الضعيفة للطلب الخارجي .

وعموما يؤدي التخفيض لتحسين ميزان المدفوعات الجارية بصفة عامة إذا كانت مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من النسبة بين قيمة الواردات وقيمة الصادرات قبل التخفيض أي اذا كانت<sup>1</sup>.

قيمة الواردات ( بالعملة الوطنية )

مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات <

قيمة الصادرات ( بالعملة الوطنية)

كما أن للتخفيض نوعين من الآثار إذ يؤثر على أسعار الواردات والصادرات ثم على الحجم(الكميات) المستوردة والمصدرة. ويكمن ذلك في زيادة تكاليف الواردات . مما يعني تقلص حجم الاستيراد على عكس ذلك فان أسعار الصادرات تتخفض مما يشجع ويوسع عمليات التصدير وهذا يمكن تحقيق التوازن في الميزان التجاري.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمد يونس، مرجع سابق، صص 269، 270.

<sup>2</sup> - محمود حسن حسني، آثار التخفيض على الميزان التجاري ، كلية حلوان مصر، 1987، ص 47.

## خلاصة الفصل

يجسد سعر الصرف أداة الربط بين الاقتصاد المحلي وبقية الاقتصاديات، إضافة إلى كونه وسيلة هامة للتأثير على تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية وعلى ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة، ومن ذلك على التضخم والعمالة، وهو بذلك يمثل أداة الربط بين أسعار السلع في الاقتصاد المحلي وأسعارها في السوق العالمية. فالسعر العالمي والسعر المحلي للسلعة مرتبطان من خلال سعر الصرف، ولسعر الصرف وظائف متعددة منها : الوظيفة التطويرية، الوظيفة القياسية والوظيفة التوزيعية.

إن سياسات الصرف تختلف من دولة إلى أخرى وذلك طبقاً للظروف الاقتصادية السائدة في كل دولة فقد تلجأ هذه الأخيرة إلى تخفيض عملتها وتعديل سعر صرفها أو إستخدام إحتياجات الصرف أو استخدام سعر فائدة مرتفع أو مراقبة الصرف أو إعتقاد سعر صرف متعدد. كل هاته أدوات لسياسة سعر الصرف يلعب فيها سعر الصرف دوراً هاماً في السياسة الاقتصادية وذلك لما له من أثار على المتغيرات الاقتصادية وتحسينها خاصة سياسة التخفيض التي تتخذها الدولة بهدف تشجيع الصادرات والتقليل من الواردات وهذا ما يسمح بتحقيق فائض في الميزان التجاري للبلد.



## مقدمة الفصل

لقد قامت العديد من الدول ومن بينها الجزائر بعدة إصلاحات إقتصادية وذلك بهدف مواكبة التطورات الإقتصادية العالمية، إذ سعت للخروج من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق من أجل القضاء على المشكلات الإقتصادية داخل البلد خاصة بعد انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية بداية من منتصف الثمانينات، وتعد التجارة معيار تطور وتوازن الدول في تأمين احتياجاتها خلال الاستيراد وفي نفس الوقت تتخلص من السلع والخدمات المختلفة من خلال التصدير، وقد تبع هذه العمليات تحديد وحساب وتسجيل قيم صادرات وواردات كل دولة، الامر الذي يطلب من كل دولة أن تلتزم بسداد قيم وارداتها من العالم الخارجي، والعكس صحيح لما تصدره الدولة من سلع وخدمات لدول أخرى يعتبر بمثابة دين على الدول الأخرى لصالح هذه الدولة. ومن بين الإصلاحات التي قامت بها الجزائر هي سلسلة التخفيضات في قيمة الدينار الجزائري. وكذا إصلاحات صندوق النقد الدولي من خلال برامج الإستعداد الإئتماني إضافة إلى اعتمادها لإستراتيجية زيادة الصادرات وتخفيض الواردات وذلك لتحسين ميزان مدفوعاتها عموما وميزانها التجاري خصوصا وذلك سعيا منها لإعطاء دفعة قوية للإقتصاد الوطني من خلال هذه الإستراتيجية.

ولمعرفة وفهم وعرض تجربة الجزائر في مجال الصرف وكيفية تسييرها لسياسة سعر الصرف لتحقيق التوازن في الميزان التجاري الجزائري، قمنا بتقسيم الفصل الثاني التطبيقي كالتالي :

**المبحث الأول : نظام الصرف في الجزائر**

**المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر**

**المبحث الثالث : سياسة سعر الصرف في الجزائر**

### المبحث الأول : نظام الصرف في الجزائر

قبل قانون النقد و القرض (90 - 10) سنة 1990 كانت النقود في الجزائر عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، وكانت هذه السياسة،تدخل في اطار حماية الاقتصاد الوطني وتفاذي هجرة رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وقد عرف الاقتصاد الجزائري تطبيق عدة نظم لسعر الصرف الثابت إلى سعر الصرف المرن، وعرفت الجزائر عدة تطورات ومراحل.

#### المطلب الأول:تطور أنظمة تسعير الدينار الجزائري

ومن بين المراحل التي مر بها سعر الصرف في الجزائر تتمثل فيما يلي:

**أولاً: المرحلة الأولى: نظام الصرف الثابت بالنسبة لعملة واحدة(1964 - 1973):**يتمثل فيما يلي:

كان نظام النقد الدولي في هذه المرحلة أو على الأقل حتى سنة 1971 مسيرا باتفاقيات بروتون وودز، حيث كان كل بلد عضو في صندوق النقد الدولي ملزما بالتصريح عن تكافؤ عملته بالنسبة على وزن محدد من الذهب الصافي أو بالنسبة للدولار الأمريكي الذي هو نفسه في تكافؤ ثابت مع كمية محددة من ذهب. حددت الجزائر سعر صرف الدينار بـ 0,18 غ من الذهب أي بنفس التكافؤ مع الفرنك الفرنسي ، خلال الفترة 1964 تاريخ إنشاء العملة الوطنية و 1969 تاريخ تخفيض الفرنك الفرنسي.

تجدر الإشارة هنا،أن بنك فرنسا قد تعرض لهجمات مضاربية حادة، عقب أحداث سنة 1968 ، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي وهذا بعد استعماله لاحتياطياته لمدة طويلة قصد الحفاظ على تكافؤ العملة الفرنسية . وهكذا انتقل التكافؤ الرسمي للفرنك الفرنسي في شهر أوت من سنة 1969 من 4,9370 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي إلى 5,5544 فرنكا فرنسيا لكل دولار أمريكي.

شرعت الجزائر،خلال هذه الفترة التي تميزت بضعف الفرنك الفرنسي، في تطبيق مخططها التتموي الثلاثي والذي يتطلب استقرار سعر الصرف ويمكن القول هنا أن تطبيق المخطط لثلاثي كان من الأسباب التي جعلت الدينار الجزائري لا يتبع الفرنك الفرنسي في التخفيض على الرغم من استمرار العملة الوطنية في علاقتها الثابتة مع الفرنك الفرنسي : دينار جزائري واحد يساوي 1,25 فرنكا فرنسيا أو فرنك فرنسي = 0,888 دينار جزائري، من أوت 1969 و ديسمبر 1973.

لقد أدى ضعف العملة الفرنسية خلال هذه المدة إلى الانخفاض المستمر للدينار الجزائري مقابل مختلف عملات تسديد الواردات الجزائرية، وهو ما ترتب عنه إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول 1970 - 1973 .

#### ثانيا نظام الصرف الثابت بالنسبة لسلة من العملات (1974 - 1986)

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية ، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة ، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي ، الفرنك

البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي ، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشلنغ النمساوي).<sup>1</sup>

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى مايلي:

الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس ، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:

- أ- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي.
- ب- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار.
- ج- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري.
- د- يتم بعد هذه العملية حساب أسعار الصرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى المستعملة من طرف البنك المركزي وتحسب بطريقة أسعار الصرف المتقاطعة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق بالوضع الاقتصادية و المالية الداخلية، وذلك لخدمة إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط و الداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية و المالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها: الإجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.<sup>2</sup>

**جدول رقم(02-01): تطور سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي للفترة (1974-1988).**

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987	1988
سعر الدينار ج/\$	4.18	3.84	4.95	4.78	5.03	4.71	4.84	5.93

المصدر: عبد الرزاق بن الزاوي، سلوك سعر الصرف الحقيقي وأثر انحرافه عن مستواه التوازني على النمو الاقتصادي في الجزائر، أطروحة الدكتوراه (غير منشورة)، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص قياس اقتصادي، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص138.

**ثالثا: المرحلة الثالثة: (سبتمبر 1986 - مارس 1987):**

نظراً للأزمة الاقتصادية سنة 1986 استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية جذرية، تهدف إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد ، وذلك على الصعيدين الداخلي والخارجي ، اذن الإجراءات المتخذة استهدفت تحقيق الاستقرار النقدي في الداخل ، وكان لا بد أن تتبعها إجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي.

<sup>1</sup> موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر و التوزيع، بيروت، 2010، ص29

<sup>2</sup> د.محمود حميدات، مرجع سابق، ص 292.

أهم ما جاء في هذه المرحلة مايلي:

أدخل خلال هذه المرحلة تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة ، تدخل في سلة الدينار، تحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.<sup>1</sup>

**رابعا: المرحلة الرابعة (نهاية 1987 - 1994): وتمثلت هذه المرحلة فيما يلي:**

تختلف هذه المرحلة عن المراحل السابقة من ناحية الظروف الاقتصادية التي كان يعيشها الاقتصاد الجزائري، " إذ تميز هذا الأخير على طول هذه المدة بنوع من عدم التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي، أو بمعنى آخر، شهدت قدرة الجزائر في تسديد مدفوعاتها تراجعا ملحوظا بسبب تهاطل ديونها الخارجية وخدمات الديون من جهة، وانخفاض أسعار المحروقات سنة 1986 من جهة أخرى، وإضافة إلى تدهور قيمة الدولار الأمريكي باعتباره الأداة الأساسية للمعاملات مع الخارج، وما زاد حدة حالة عدم التوازن هذه هو وجود مغالاة في تقييم الدينار الجزائري، مما دفع إلى زيادة الطلب على السلع المستوردة".

وهذا كله أدى إلى دخول الاقتصاد الجزائري في أزمة حادة تميزت بعجز مزدوج في ميزانية الدولة وخاصة في ميزان المدفوعات، إذ نتج عن هذا العجز تباطؤ خطير في النشاط الاقتصادي إثر تدني الواردات في مختلف المدخلات التي يحتاج إليها الجهاز الإنتاجي (إذ يعتبر هذا الأخير تابعا للسوق العالمية).

" تبين عن هذا الوضع الذي يعتبر مشكلة هيكلية وليس ظرفية أنه يوجد قصور و محدودية في النموذج المتبع، مما استوجب على الجزائر إدخال إصلاحات جذرية على مختلف مجالات الاقتصاد الجزائري، والتي تساعد في الانتقال التدريجي من اقتصاد مخطط يسير من المركز إلى الاقتصاد توجهه آليات السوق الحرة، حيث يأخذ الجانب النقدي والمالي من هذه الإصلاحات مكانة معتبرة".

" وتهدف الإصلاحات النقدية و المالية إلى إعادة الاعتبار إلى وظيفة تخصيص الموارد وذلك على الصعيد الداخلي والخارجي. ويكون ذلك ممكنا من خلال استعادة الدينار الجزائري لقيمته الحقيقية الداخلية و الخارجية على السواء، مما يفترض فيه امتصاص اختلال التوازنات النقدية و المالية الكلية على هذين المستويين أي أن الإجراءات لتحقيق الاستقرار على المستوى الخارجي، مع بقاء الهدف النهائي هو قابلية الدينار الجزائري للتحويل".<sup>2</sup>

وقبل البدء في عملية جعل الدينار الجزائري قابلا للتعويم في المعاملات الجارية مع الخارج، تم تعديل سعر الصرف الرسمي (تحت ضغوطات المنظمات الدولية) بغية إيصاله إلى مستوى توازن الطلب الوطني على السلع و الخدمات الأجنبية مع المتاح من العملات الصعبة.

<sup>1</sup>د.محمود حميدات، مرجع سابق، ص 159.

<sup>2</sup> السعيد صحراوي، محددات سعر الصرف دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة)، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010 ص

لقد نتج عن التدهور المفاجئ لسعر البترول سنة 1986 دخول الاقتصاد الوطني أزمة حادة تأكد من خلالها بلوغ النظام المتبع محدوديته، مما استوجب إجراء إصلاحات نقدية ومالية، ولقد سارت السلطات النقدية الجزائرية للوصول إلى معدل صرف مناسب للدينار الجزائري.

(1) **الانزلاق التدريجي** : قامت هذه الطريقة على تنظيم انزلاق تدريجي ومراقب، طبق خلال فترة طويلة نوعاً ما ، امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار من 4,936 دج / للدولار في نهاية 1987 إلى 8,032 دج/ دولار في نهاية 1989 ، وانطلاقاً من نوفمبر 1990 وتماشياً مع تسريع تطبيق الإصلاحات ، تم تسريع عملية الانزلاق بشكل ملحوظ ، حيث انتقل معدل صرف الدينار إلى 12,119 دج / دولار في نهاية 1990 ، وقد استمر الانزلاق السريع في بداية 1991 بهدف الوصول به إلى المستوى الذي يسمح باستقراره وبالتالي إمكانية تحرير التجارة الخارجية ، وقد أعلن عن هذه الإجراءات بالفعل خلال الفصل الثاني من سنة 1991 حيث تم تعديل معدل صرف ليصل 13.88 دج / دولار في نهاية جانفي 1991 ثم 16.39 في نهاية فيفري 1991 ليصل 17.76 دج / دولار في نهاية مارس 1991 و بعد استقرار سعر صرف الدينار لمدة 6 أشهر الموالية ، تم اتخاذ قرار التخفيض بنسبة 22 % في 30 سبتمبر 1991 وفقاً لاتفاق مع صندوق النقد الدولي ، وبهذا التخفيض بلغ معدل صرف الدينار 22,5 دج/ للدولار ، واستقر حول هذه القيمة إلى غاية 1994 ، لكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع هيئة بريتون وودز ، أجري تعديل طفيف لم يتعد نسبة 10 % تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/4/1994 بتخفيض معدل صرف<sup>1</sup>.

(2) **التخفيض الصريح**: طبقت هذه الطريقة بعد أن اتخذ مجلس النقد والقرض في نهاية سبتمبر 1991 قرار بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22,5 دينار للدولار الواحد، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، ولكن قبل إبرام الاتفاق الجديد مع صندوق النقد الدولي أجري تعديل طفيف لم يتعدى 10%، وكان هذا القرار تهيئة لقرار التخفيض الذي اتخذه مجلس النقد والقرض بتاريخ 10/04/1994 بتخفيض نسبة 40,17 %، وعلى ضوء هذا القرار أصبح سعر صرف الدينار 36 دينار للدولار.

(3) **نظام جلسات التثبيت (التسعير)**: بدأ نظام التثبيت في التنفيذ في أكتوبر 1994 كمرحلة تمهيدية لنظام أو نمط الصرف العائم الموجه، وتمثل هذه الطريقة أحد التقنيات للتسعير بالمزاد العلني، وتعتمد على جلسات يومية تعقد في مقر البنك المركزي، وتجمع ممثلي البنوك التجارية المقيمة برئاسة ممثل البنك المركزي. واستطاعت هذه التقنية الجديدة من تحديد سعر الصرف شبه حقيقي يخضع لقانون العرض

<sup>1</sup>بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 1، جامعة شلف، الجزائر، 2004، ص 218

والطلب بالإضافة إلى نجاح البنك المركزي في توجيه سعر الصرف من جانب واحد دون اضطرابات وبما يتوافق مع الأهداف المتعلقة باحتياطات الصرف والسياسة النقدية.<sup>1</sup>

### خامسا : المرحلة الخامسة : من 1995 إلى يومنا هذا

بعد وضع نهاية لتحديد سعر الصرف عن طريق جلسات التسعير، في ديسمبر 1995 وبالتالي نهاية نظام الصرف الثابت، قام بنك الجزائر بتأسيس سوق الصرف ما بين البنوك (في جانفي 1996) عن طريق النظام رقم 95-08 المؤرخ في 23 ديسمبر 1995. إذ يتحدد سعر الصرف في هذا السوق عن طريق عاملي العرض والطلب.<sup>2</sup>

وبين عام 1995-1998 ارتفع سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار بأكثر من 20% وتبعه انخفاض لحوالي 13% بين 1998-2001، وتواصل هذا الانخفاض خلال 16 شهرا الموالية وهذا منذ أوائل 2002، وفي جانفي 2003 قام البنك المركزي بتخفيض قيمة الدينار بنسبة تتراوح ما بين 2% و 5% وهذا الإجراء يهدف أساسا للحد من تطور الكتلة النقدية المتداولة في الأسواق الموازية لاسيما بعد اتساع الفارق بين القيمة الاسمية للدينار الرسمي و قيمة العملة الوطنية في السوق السوداء مقابل أبرز العملات الأجنبية. وبين جوان وديسمبر 2003، ارتفعت قيمة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي بحوالي 11% وارتفع سعر الصرف الحقيقي الفعلي بـ : 7,5% وفي سنة 2005 وصل سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الواحد حوالي 72,6464 بالنسبة للدولار و 91,2447 بالنسبة للأورو، وواصل انخفاضه بالنسبة للدولار إلى 66,82 في نهاية 2007 أما الأورو فقد ارتفع إلى 98,33 في هذه الفترة، وهكذا سمحت لنا هذه المراحل الخمسة بمعرفة نظام الصرف الجزائري وتطوراته الرئيسية التي عرفها منذ بداية السنوات الأولى التي عقيت تاريخ الاستقلال. بحيث اتضح أن الجزائر كانت تتبع نظام الصرف الثابت مرتبط بعملة واحدة وهي الفرنك الفرنسي ثم عرف سعر الصرف نوعا من الاستقلالية خلال فترة أين تم ربطه بسلة من العملات الصعبة، ويعود هذا الربط لتدهور قيمة الفرنك الفرنسي الذي تطلب التخلي عن النظام المتبع في الجزائر أي نظام الصرف الثابت و المرتبط بالفرنك الفرنسي.

وتبني نظام صرف ما بين البنوك وهذا في اطار نظام الصرف العائم للمدار و المرتبط بالدولار الأمريكي نظرا لأن معظم صادراتنا أي حوالي 97% من صادرات الجزائر تقييم بالدولار ومنه يتحدد سعر الصرف الدينار الجزائري تبعا لعاملي العرض و الطلب على العملة الوطنية مع تدخل البنك المركزي إما بتخفيض أو زيادة هذه القيمة (سعر الصرف) لترك عند مستوى مقبول.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> خليفة عزي، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008) بدراسة مقارنة، مذكرة ماجستير (غير منشورة) جامعة المسيلة. 2011-2012 ص 78.

<sup>2</sup> محمود حميدات، مرجع سابق ، ص 128.

<sup>3</sup> عبد الجليل هجيرة، أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر - ، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2011 - 2012 ص 75-76.

**المطلب الثاني: نظام التعويم للدينار الجزائري**

تم اعتماد طريقة التسعير لتحديد سعر الصرف في سبتمبر 1994 إلى غاية سنة 1995، وتمثل هذه الطريقة مرحلة انتقالية و تجريبية وتميرنا للمصارف ومهلة لإعداد التنظيمات و الإجراءات و الموارد البشرية الواجب توفيرها لمواجهة متطلبات السوق. بدأ البنك الجزائر بتسيير الدينار الجزائري وفقا لنظام التعويم المدار لسعر الصرف بداية في سنة 1996، وهذا بالتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك بعرض محتمل معزز بشكل واضح للعملة الصعبة، وسوف نتطرق لسوق الصرف ما بين البنوك للدينار كما يلي<sup>1</sup>:

**أولاً: سوق الصرف ما بين البنوك للدينار**

منذ نهاية سبتمبر 1994 بدأ البنك المركزي يحاول تحديد سعر الصرف عن طريق جلسات بالتشاور مع البنوك التجارية تمهيدا لإنشاء سوق الصرف بين البنوك، هذه السوق التي باشرت عملها فعليا في يناير 1996، وعليه يحق للدول التجارية التعامل فيما بينها بالعملة الأجنبية بيعا و شراء وتسلم ما نسبته 50% من عائدات الصادرات من غير المحروقات، كما تمتعت البنوك التجارية بوضع النقد الأجنبي كودائع توضع لدى البنك المركزي، مقابل الفوائد السائدة في السوق المالية الدولية، وفي إطار جعل الدينار قابلا للتحويل بالنسبة للعملة الجارية سمح للبنوك التجارية بالتحويل ضمن حدود معينة ومحددة.

وتناغما مع تحرير نظام الصرف وتحسن ميزان المدفوعات، أقام بنك الجزائر سوق الصرف ما بين المصارف ابتداء من 1996. منذ ذلك الحين تحدد أسعار صرف الدينار بالنسبة للعملة الصعبة الرئيسية في سوق الصرف ما بين المصارف بطريقة مرنة تبعا لشروط العرض والطلب. لا يعتبر سعر الصرف ثمن العملة بالنسبة لعملة أخرى فحسب. بل يلعب كذلك دورا مزدوجا كأداة تعديل للإقتصاد الكلي وكأداة استقرار (ممتص للصدمات) في حالة صدمة خارجية.

تدعم أساسيات الإقتصاد الكلي سياسة استقرار سعر صرف الدينار عند مستواه التوازني. للتذكير، وحسب المؤسسات المعتمدة الأطراف فقد بلغ سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار مستواه التوازني في 2004، السنة التي بدأ فيها تحسن للوضعية المالية الصافية والذي استمر مجيء الصدمة الخارجية ذات الحجم الكبير في 2009 نتيجة لتفاقم الأزمة المالية العالمية .

يرتكز تقييم سعر الصرف الفعلي الحقيقي التوازني في الجزائر على إحدى الطرق الثلاثة (توازن الإقتصاد الكلي، قابلية الإستمرار الخارجي وسعر الصرف الحقيقي التوازني) المتنبأة من طرف المجموعة الإستشارية لسعر الصرف ( CGER ) المنشأة من طرف صندوق النقد الدولي في 1990، أي تلك المرتكزة على سعر الصرف الحقيقي التوازني المحدد وفق أساسيات الإقتصاد. ويعرف سعر الصرف الحقيقي بكونه السعر الذي من شأنه أن يسمح للإقتصاد أن يكون في وضعيات توازن داخلي وخارجي في أن واحد

<sup>1</sup> مصطفى بن شلاط أثر تغيرات سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية في الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص التحليل الاقتصادي، معهد العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بشار، 2005 - 2006. ص 85.

وفي ما يخص الجزائر، وحسب النموذج الذي طور من طرف بنك الجزائر، فإن سعر الصرف الحقيقي الفعلي التوازني، يتبع اتجاهه وفق أربع أساسيات إقتصادية: سعر البترول الخام الحقيقي والنفقات العمومية وفارق الإنتاجية ودرجة الإنفتاح، بالفعل يعد سعر الصرف الحقيقي الفعلي في واقع الأمر مؤشرا للوضع التنافسية التي تضم المبادلات التجارية للجزائر مع خمس عشرة من البلدان الرئيسية الشريكة تجاريا والتي تمثل نسبة 88% من المبادلات الإجمالية لسنة الأساس 1995. تتدرج سياسة تسيير سعر الصرف من قبل بنك الجزائر في إطار السياسة المسماة بالتعويم الموجه لسعر صرف الدينار مقابل العملات الصعبة الرئيسية، وهي عملات أهم شركاء الجزائر التجاريين. تحدد أسعار صرف العملة مقابل العملات الصعبة الرئيسية بكل شفافية في سوق الصرف ما بين المصارف حيث يتدخل 19 مصرفا وبنك الجزائر كمورد رئيسي لعرض العملات الصعبة. يتم تحديد أسعار صرف الدينار طبقا لأليات السوق لأسعار الصرف المطبقة على العمليات المبرمة وفقا للقواعد والأعراف الدولية .

من الزاوية العملية يتدخل بنك الجزائر في سوق الصرف ما بين المصارف للسهر على ألا تؤثر حركة سعر الصرف الإسمي على التوازن متوسط الأجل لسعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار، بحيث ينبغي أن يبقى سعر الصرف الفعلي الحقيقي للدينار على المدى المتوسط قريبا من قيمته التوازنية التي تحدد وفقا لأفاق أساسيات الإقتصاد الوطني .

يستمر بنك الجزائر في تسيير سياسة نشطة لمعدل الصرف -التعويم الموجه- مع هدف استقرار سعر الصرف الفعلي الحقيقي ومن الضروري العمل على تقوية أساسيات سعر الصرف، خاصة عن طريق تحسين الإنتاجية في القطاعات خارج المحروقات وتعزيز قدرتها التنافسية الخارجية. يندرج تعزيز تدبير دعم الصادرات خارج المحروقات. في 2011 ضمن هذا الهدف الإستراتيجي. في هذا المجال تم تمديد أجل استرداد إيرادات الصادرات خارج المحروقات من 120 يوم إلى 180 يوم وفق نظام أصدره مجلس النقد والقرض في أكتوبر 2011 علاوة على ذلك قام بنك الجزائر برفع الحصة من هذه الإيرادات التي يمكن استعمالها بحرية من طرف المتعاملين قصد تشجيع صادراتهم.

كما اتخذ بنك الجزائر في أكتوبر 2011، إجراءات جديدة لتنشيط دور المصارف في سوق الصرف ما بين المصارف خاصة في مجال تغطية خطر الصرف لصالح المؤسسات ومع ذلك . على المستوى العملي، تبقى المصارف خلال سنتي 2012 و 2013 غير نشطة في الفرع من السوق البينية للصرف المتعلقة بالعمليات الأجلة على الرغم من استئناف العمليات على مستوى السوق البينية النقدية.<sup>1</sup>

### ثانيا :تنظيم وتسيير سوق الصرف ما بين البنوك:

يرخص للبنوك والمؤسسات المالية في إطار تسيير خزينتها بالعملة الأجنبية ببيع العملة الوطنية مقابل العملات الأجنبية، وبيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل الدينار الجزائري والتدخل في سوق الصرف ما بين البنوك، ومن

<sup>1</sup> بنك الجزائر، التقرير السنوي 2013، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، طبع في نوفمبر 2014، ص 75 .



أهم المتدخلين في هذا السوق ، البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين وبنك الجزائر وتتمثل وظائف هؤلاء في:

1. **الوسطاء المعتمدون** يكون تدخلهم بهدف تنفيذ أوامر زبائنهم والعمل من أجل تحسين مردودية خزنتهم بالدينار الجزائري وبالعملات الصعبة.

أما بنك الجزائر فيتدخل لحساب زبائنه ولحسابه الخاص في إطار تسيير إحتياطاته من الصرف الأجنبي وسعر الصرف.

2. **مكاتب الصرف** يمكن أن تكون هيئة أو وكالة للصرف، ويتم انشائها حسب المقاييس المطابقة للقانون التجاري، وتقوم بتحقيق عمليات بيع وشراء العملات الصعبة مقابل العملة الوطنية، وتسهيل عمليات الصرف الألي، بنكوت البنوك، شيكات السفر المحررة بالعملات الصعبة القابلة للتحويل ولأجل تحقيق العمليات يستعمل المتدخلون مختلف الوسائل مثل: التليفون، التلكس... إلخ

### ثالثا: تجزئة سوق الصرف ما بين البنوك

يمكن تقسيمه إلى قسمين هما :

1. **سوق الصرف ما بين البنوك العاجل:** يتم استخدام التسعيرة الرسمية أو ما يسمى بعملية تثبيت العملة، والتي تستعمل من أجل تحديد سعر الصرف الدينار الجزائري مقابل العملات الأجنبية الأخرى.

2. **سوق الصرف ما بين البنوك الأجل:** لقد تميزت سنوات التسعينات بتغيرات هيكلية كبيرة أدت بطبيعة الحال إلى بروز مخاطر الأسواق المسائرة لميكانيزمات اقتصاد السوق، ولم يهمل المشرع الجزائري هذا الجانب، حيث أقام في البداية تقنية الصرف الأجل، وقد تم طرح الإطار التشريعي المنظم لسوق الصرف الأجل في الجزائر في إطار سوق الصرف البنكي. إذ يمكن القول أن الإقتصاد الجزائري قد عرف :

ميكانيزم الصرف الأجل الذي تم تحديده بالنظام (رقم 07/91) ل 14 أوت 1991 والمتعلق بقواعد وشروط الصرف والمصادرة مقابل الدينار على أساس سعر يسمى سعر الصرف الأجل، وتسليم إحدى أو كلا العملتين المتبادلتين (دينار - عملة صعبة) في هذه الحالة في تاريخ لاحق يسمى أجل الإستحقاق.

ثم تم إنشاء سوق صرف بنكي يتم فيه انجاز عمليات صرف فورية وأخرى أجله ما بين العملة الوطنية والعملات الصعبة القابلة للتحويل، فحسب نفس هذا النظام فإن نشاط البنوك التجارية والمؤسسات المالية في السوق البنكي للصرف يكون في إطار إجراءات غير مركزية يتكفل بتحديد قواعدها بنك الجزائر، ولهذا تم تعريف السوق البنكي للصرف الأجل في التعليم رقم: 95/79 الصادرة في ديسمبر 1995 والمتعلق بتشغيل وتنظيم سوق الصرف البيئي في مادته الخامسة، على أنه السوق الذي تنجز فيه عمليات صرف أجله تتمثل في كل صفقة يتم من خلالها تبادل عملتين بسعر أجل والتسليم الفعلي بعد 3 أيام.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> مراد عبد القادر، دراسة أثر المتغيرات النقدية على سعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار الأمريكي خلال الفترة 1974-2003، مذكرة ماجستير

في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، الجزائر، ص 25، 24، 27

**رابعاً: سوق الصرف الموازي ومكاتب الصرف الجديدة**

تشكل كل من تيزي وزو، وهران، الجزائر العاصمة، قسنطينة نقاطاً أساسية لبيع وشراء العملة الصعبة في السوق الموازي، التي أصبحت تشكل خطراً كبيراً على الإقتصاد الوطني، فقد شاع انتشار سوق الصرف الموازي في الجزائر بعد بداية تدهور قيمة الدينار الجزائري في بداية الثمانينات، ويتطور عادة هذا السوق نظراً لقلّة العملة أين يصبح البنك المركزي عاجزاً على تلبية رغبات طالبي العملة الصعبة فيدفع من يرغب الحصول عليها بشرائها من سوق الصرف الموازي مهما كان سعرها، وهذا مايشجع بدوره مالكي العملة الصعبة من بيعها في السوق الموازي بدلاً من السوق الرسمي

**خامساً: مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر**

تتمثل أهم مصادر تمويل سوق الصرف الموازي في الجزائر في :

1. **المغتربين والمتقاعدين المغتربين:** وتعتبر أكبر فئة ممولة لسوق الصرف الموازي في الجزائر، إذ ونظراً لعدم تشديد الرقابة من قبل مصالح الجمارك في المطارات الجزائرية على العملة الصعبة التي يحملها المغتربين، وإنما الإكتفاء فقط بما يقدمه المسافر من تصريح يقدمه في معظم الأحيان عن قيمة صغيرة من العملة الصعبة، مما يفتح مجالاً أمام المغتربين لتداول كميات كبيرة من العملة الصعبة غير المصرح بها في السوق الموازي قصد الإستفادة من هامش ربح معتبر.
2. **العمال الأجانب:** عادة ما يدفع الراتب للعمال الأجانب بالعملة الصعبة، فيقوم هؤلاء العمال بتحويل جزء منه إلى عائلاتهم في مواطنهم الأصلية، أما الجزء المتبقي ففي غالب الأحيان يتم بيعه في السوق الموازي من أجل الإستفادة أكثر من الدينارات الزائدة.
3. **السواح:** يعتمدون نفس طريقة المغتربين بالإضافة إلى مصادر أخرى تساعد بشكل كبير في تمويل سوق الصرف الموازي كالتهرب، التجارة بالأسلحة، الإرهاب... إلخ.<sup>1</sup>

**سادساً: مكاتب الصرف الجديدة في الجزائر:**

قامت الجزائر بإصدار النظام رقم 01-16 الذي يرخّص رسمياً لدخول مكاتب الصرف المعتمدة لتجارة العملة الصعبة، وذلك قصد استبدال أسواق "السكورات" غير القانونية الناشطة عبر ولايات عديدة من الوطن منذ عشرات السنين بأخرى رسمية قانونية، تستفيد منها الدولة لإثراء مداخيلها المحلية لاسيما مع الأزمة الإقتصادية التي تمر بها الجزائر والشح المسجل في إيرادات الدولة من قطاع المحروقات.<sup>2</sup>

وقد صدر النظام 01-16 في العدد 17 من الجريدة الرسمية الذي يعدل ويتم النظام 01-07 المتعلق بالقواعد المطبقة على المعاملات الجارية مع الخارج والحسابات بالعملة الصعبة الصادر في 06 مارس 2016 عن بنك الجزائر، وتضمن النص الجديد تعديل المادة 21 من النظام 01-07 الصادر في 03 فبراير 2007 لتحرر

<sup>1</sup> ملاك قارة، إشكالية الإقتصاد غير الرسمي في الجزائر مع عرض ومقارنة تجارب المكسيك، تونس، السنغال، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2009-2010، ص 142. 144-146

<sup>2</sup> <http://www.aps.dz/ar/economie/27820>. 25/03/2017 14 :30

كما يلي:"تجري عمليات الصرف مابين الدينار الجزائري والعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى الوسطاء المعتمدين أو لدى بنك الجزائر"،ويمكن لبنك الجزائر أن يرخص لمكاتب الصرف بالقيام بعمليات الصرف الآتية:

1. شراء مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية وللشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لدى أشخاص طبيعية مقيمة وغير مقيمة بمفهوم المادة 02 من النظام 07-01 .
2. بيع مقابل العملة الوطنية للأوراق النقدية وللشيكات السياحية المحررة بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل بصفة حرة لأشخاص طبيعية غير مقيمة في حدود ما تبقى في حوزتهم من دنانير في نهاية إقامتهم في الجزائر متأتية من تحويل سابق للعملة الأجنبية .

وتضمن النظام الجديد أيضا تعريفا جديدا لمكاتب الصرف المعتمدة وحررت كما يلي:"يقصد بمكتب صرف كل كيان أنشأه شخص طبيعي أو شخص معنوي مقيم وفقا للأشكال المنصوص عليها في القانون التجاري ومرخص به من طرف بنك الجزائر للقيام بعمليات الصرف المذكورة سابقا".وكان محافظ البنك المركزي قد أعلن عن صدور النظام الجديد خلال تقديم التقرير الخاص بالوضعية النقدية للبلاد أمام نواب المجلس الشعبي الوطني والذي تعرض خلاله إلى نقد حاد من النواب بسبب تدهور القوة الشرائية للعملة الصعبة وتباطئ البنك المركزي في التدخل لحماية الدينار ومكافحة السوق الموازي منذ سنوات ورغم إصدار هذا النظام لكن لم يتم العمل به بعد ونجاحه سيكون رهينا بمدى تفاعل الجزائريين مع مكاتب الصرف الجديدة وتخليبهم عن التعامل في السوق الموازي.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> <http://www.aljazairalyoum.com>.

الجدول رقم (02-02): إجراءات التجارة الخارجية و وسائل الدفع الخارجي

السنة	الإجراءات
1994	- تخفيض سعر الدينار بالنسبة للدولار بين أبريل و سبتمبر، بنسبة 50 % .
1994	<b>نظام</b> - إنشاء نظام تعويم موجه عن طريق حصص تثبيت بين بنك الجزائر و البنوك التجارية.
1995	<b>الصرف</b> - تحويل حصص تثبيت الى سوق للصرف بين البنوك و وسطاء معتمدين آخرين.
1996	- إنشاء مكاتب للصرف.
96-94	- وضع سياسة للصرف التي من شأنها ضمان المنافسة الخارجية، تكون مدعومة بسياسة مالية مناسبة.
1994	- وضع قائمة للمنتجات التي يمنع إستيرادها، و تحرير 10 مواد أساسية، إستيرادها يتم تحت معايير تقنية ومهنية.
1994	- توحيد حتى 50% لإجبارية إستعادة موارد عوائد الصادرات بإستثناء المحروقات.
1994 <sup>1</sup>	- إلغاء كل منع للتصدير، بإستثناء المواد التي تكون لها قيم تاريخية أو أثرية.
1994	<b>تحرير</b> - تحرير واردات العتاد المهني و الصناعي غير الجديد.
1994	<b>التجارة</b> - إلغاء قائمة الواردات الممنوعة التي أنشئت في أبريل 1994.
1995	<b>و المدفوعات</b> - إلغاء الحصص الدنيا الإجبارية للقروض الخارجية المتعاقدة عند إستيراد سلع التجهيز.
1995	<b>الخارجية.</b> - إلغاء الإجراء المفروض على مستوردي بعض المنتجات القاصي بالإلتزام بالمقاييس المهنية و التقنية (أدوية، حليب، سميد، قمح صلب، قمح لين).
1995	- ترخيص الدفع لصالح نفقات الصحة و التعليم بالخارج عن طريق: - بنك الجزائر، في حدود سقف سنوي.
1996	- تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف السنوي والوصول الى سقف أعلى من سقف بنك الجزائر.
1997-1996	- تخفيض المعدل الأعظمي لحقوق الجمركة من: - من 60% الى 50 % . من 50% الى 45 %.
1996	- ترخيص الدفع للنفقات غير السياحية في الخارج (سفر الأعمال، تحويل الأجور، نفقات الإشهار)، تفويض البنوك التجارية لمنافسة السقف المحدد من البنك المركزي.
1997	- قابلية تحويل الدينار بالنسبة للصفقات الخارجية الجارية. الجزائر تقبل الإلتزامات المفروضة عن طريق المادة 8 لقانون صندوق النقد الدولي.

Source: Karim Nashashibi et autres. F M.I. Algérie: Stabilisation et transition à l'économie de marché Washington. 1998. P12

### المطلب الثالث: أسباب إختلال الدينار الجزائري

تتمثل أسباب اختلال الدينار الجزائري في أسباب داخلية وأخرى خارجية وهي كالآتي:

#### أولاً: الأسباب الداخلية لاختلال الدينار الجزائري:

يمكن حصرها فيما يلي:

سوء التسيير في السياسات الاقتصادية المتبعة منذ السبعينات، و المجسدة أساس في شكل شعارات للتنمية و التصنيع و التخطيط، و المنطوية على قدر كبير من الإنفاق الاستثماري بتدخل أجهزة الدولة وتغليب الأولوية الاجتماعية.

- استفحال ظاهرة السوق الموازية أو السوق السوداء وتهريب رؤوس الأموال والمضاربة حول العملات الأجنبية مما ساعد على تدهور العملة المحلية.
- عرفت الموازنة العمومية الجزائرية عجزاً، وعدة تقلبات ساعدت في تعميق اختلافات الاقتصاد الجزائري.
- إتباع الدولة لدعم الأسعار وإنشاء صندوق لدعم الفئات الاجتماعية سنة 1993 والذي كلفها في سنة واحدة حوالي 2456 مليار دولار و إنشاء صندوق ضمان الإنتاج.
- زيادة الإنفاق العسكري خاصة منذ سنة 1992، إذا استلزمت الأوضاع السائدة في الجزائر الإعلان عن حالة الطوارئ سنة 1991 ببناء مؤسسات عسكرية ضخمة مما اثر على استمرار تزايد أعباء الدفاع الوطني.

الكوارث التي عرفت الجزائر خلال فترة الثمانيات أهمها الزلازل، انهيار المباني الجفاف، كل هذا استدعى تخصيص مبالغ ضخمة خاصة بها.<sup>1</sup>

#### ثانياً: الأسباب الخارجية لإختلال الدينار الجزائري

يمكن حصرها فيما يلي:

- الاعتماد الكبير على صادرات البترول، و واردات من السلع الأساسية خاصة الغذائية منها، أحداث عجز في ميزان المدفوعات كحصوله لتقلبات أسعار البترول وأسعار صرف الدينار الجزائري المرتبطة بتدهور الدولار الأمريكي.
- تطور الديون الخارجية الجزائرية، بمختلف العملات في ظل تعاضم فكرة التحرر الاقتصادي والتنمية، فبعدما كانت حلا ظرفياً في الستينات لتصبح أزمة حقيقية بسبب سوء التسيير المنتهج الذي ساعد على تفاقم حجم المديونية الخارجية خاصة مع تزايد مستوى خدمة الدين من جهة وتزايد الإنفاق بشكل سريع جدا من جهة أخرى مقابل تراجع في العملات الصعبة.
- إن انعدام الرقابة الصارمة على أسعار الصرف، و رؤوس الأموال أدى بهروب الأموال إلى الخارج مع تدهور الاستقرار السياسي و الاقتصادي، وفقدان الثقة في العملة المحلية وفي الجهاز المصرفي.

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 82.

- آثار اعتماد برنامج مكافحة ندرة السلع (استهدف مواد البناء، قطاع الغيار و أغذية الأنعام و سلع الاستهلاك الغذائية والصناعية)، الذي تم إقراره من قبل الحكومة الجزائرية في أكتوبر 1979 وكان حجمه المالي حوالي 1,25 مليار دولار إلى أن وصل في نهاية الثمانينات إلى 3 مليار دولار سنويا، مما أدى إلى تآكل الاحتياطات من العملة الصعبة.<sup>1</sup>

**المطلب الرابع: صندوق النقد الدولي وإصلاحات صرف الدينار الجزائري**

### 1. إتفاق الإستعداد الإئتماني الأول 1989/05/31:

إن العلاقة المباشرة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي ترجع إلى بداية الثمانينات من القرض الماضي مما أدى إلى وجود مجموعة من الإتفاقات بين الجزائر والصندوق، بعضها نفذ جزئيا والبعض الآخر لم يجد مجالا للتطبيق لأسباب عديدة حتى إبرام هذا الإتفاق وهو البرنامج الذي نال حظه من التطبيق، في ضوء الأزمة الإقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ومع توقف منح القروض والمساعدات الإقتصادية الجديدة للجزائر، وإصرار الجهات المانحة لهذه القروض على التوصل إلى إتفاق مع الهيئات المالية الدولية. أدى بالجزائر إلى اللجوء إلى هيئة صندوق النقد الدولي حاملة رسالة النية والرضوخ للمبادئ العامة للصندوق نتيجة زيادة المديونية الخارجية مع أن أهداف ومحتوى الإتفاق ترمي إلى تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية، وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للأسواق المالية الدولية، وعليه تم صدور قانون النقد والقرض إذ يعتبر قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض نصا تشريعا يعكس حق الإعراف بأهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام البنكي، ويعتبر من القوانين التشريعية الأساسية للإصلاحات، بالإضافة إلى أنه أخذ الأحكام التي جاء بها الإصلاح النقدي لسنة 1986 والقانون المعدل والمتمم 1988، حمل القانون في طياته أفكار جديدة فيما يتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه. الذي يهدف إلى الحد من زيادة القروض إلى المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية<sup>2</sup>. وإن الإجراءات هذا الإتفاق تمثلت فيما يلي :

- تطبيق الأسعار الحقيقية على السلع والخدمات وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وإدخال بعض التعديلات على القانون التجاري وخاصة فيما يخص السجل التجاري، استحداث الغطار القانوني للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إصدار بعض الأحكام الجبائية، إعتماد الوكلاء لدى مصالح الجمارك ومنح رخص الإستيراد للمتعاملين الخواص وهذا من شأنه أن يمهد للتحرير التدريجي للتجارة الخارجية .
- إجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي إلى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري إلى اعتماد المؤسسات

<sup>1</sup> عبد الجليل هجيرة، مرجع سابق، ص 83.

<sup>2</sup> بلعزوز بن علي ، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الطبعة الثالثة،الجزائر، 2008، ص186.

المالية الأجنبية كما أن هذا القانون يهدف إلى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الإيداعية وعدم اللجوء إلى إصدار النقد<sup>1</sup>.

## 2. إتفاق الإستعداد الائتماني الثاني 1991/06/03:

تم الإتفاق على الإستعداد الائتماني الثاني بين الجزائر وصندوق النقد الدولي بتاريخ 03 جوان 1991 حيث تم تحرير رسالة في 1991/04/27 تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة حقوق سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح كل شريحة بمبلغ 75 مليون وحدة حقوق سحب خاصة .

\*الشريحة الأولى جوان 1991

\*الشريحة الثانية سبتمبر 1991

\*الشريحة الثالثة ديسمبر 1991

\*الشريحة الرابعة مارس 1992

حيث ان الشريحة الرابعة لم يتم سحبها لعدم احترام الحكومة آنذاك محتوى الإتفاقية المبرمة مع صندوق النقد الدولي إذ قامت الحكومة بإجراءات لمحاولة امتصاص الغضب الإجتماعي إذ شكلت أعباء على الخزينة .

## 2-1 أهداف الإستعداد الائتماني الثاني :

-التقليص من حجم تدخل الدولة في الإقتصاد ,وترقية النمو الإقتصادي عن طريق تفعيل المؤسسات الإقتصادية العمومية منها والخاصة ,حيث على هذه الأخيرة ان تسعى لتوزيع صادراتها قصد التخفيف من هشاشة التوازن الخارجي .

-تحرير التجارة الخارجية والداخلية ,من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار .

-ترشيد الإستهلاك والإدخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع والخدمات وكذلك أسعار الصرف وتكلفة النقود .

ولتحقيق هذه الأهداف وضعت الحكومة مجموعة من الإجراءات :

## 2-2 الإجراءات النقدية في هذا البرنامج

تتخصر الإجراءات النقدية فيما يلي :

- تحويل العديد من السلع من نظام الأسعار المراقبة إلى نظام الأسعار ذات الهامش الأقصى ,وتحويل العديد من السلع إلى نظام الأسعار المصراحة ,وهذا في إطار القانون 12/89.
- العمل على الحد من الكتلة النقدية M2 بجعلها في حدود 41 مليار دج.
- تخفيض الدينار قصد التقليص من الفرق الموجود بين أسعار الصرف الرسمية وأسعار صرف السوق الموازية ,على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %

<sup>1</sup>مدني بن شهرة ,سياسة الإصلاح الإقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية , مطبعة دار هومه ,الجزائر,2008, ص 109 .

- تعديل المعدلات المطبقة في إعادة التمويل حيث رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 من 10.5% إلى 11.5%، رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15% إلى 20% وتحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدية بـ 17% استمرار سلبية معدل الفائدة الحقيقي
- ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %
- جعل سعر صرف الدولار في حدود 24.50 دينار ليصل في نهاية ديسمبر 1991 إلى 26.50 دينار.<sup>1</sup>

### 3. إتفاق الإستعداد الإئتماني الثالث (أفريل 1994)

- لجأت الجزائر للمرة الثالثة إلى مساعدات من الصندوق الدولي من أجل النهوض باقتصادها وتجاوز الأزمة الحادة التي تمر بها والتي زادت من حدة الإختلالات الهيكلية، وقد جاء هذا الإتفاق بعدما أخذت الحكومة مكان الحكومة الماضية الذي أوقف التعامل مع صندوق النقد الدولي. كما طغت عدة عراقيل وقيود واقفة أمام إعادة التوازن الداخلي والخارجي مما أدى بالسلطات الجزائرية إلى إبرام برنامج تصحيح مع صندوق النقد الدولي لمدة سنة تغطي الفترة من 01 أفريل 1994 إلى 31 مارس 1995 ويمكن إبراز هذه العراقيل على النحو التالي :
- حجم خدمات الدين المرتفع، حيث بلغت خدمة الدين مبلغ 9.3 مليار دولار أمريكي مقابل عائدات الصادرات الكلية التي تبلغ 9.8 مليار دولار أمريكي سنة 1993 .
  - حدة مشاكل البطالة 1.5 مليون عاطل وفي ظل المعدل المرتفع للنمو السكاني المقدر بـ 4 % سنويا ونتيجة لذلك إنخفاض مستوى الإستهلاك .
  - تطبيق إستراتيجية إقتصادية جديدة فحواها التعجيل بالتحول نحو اقتصاد السوق من أجل تدعيم تحسين الوضعية الإقتصادية والإجتماعية الخارجية .
  - شهد القطاع الزراعي سنة 1993 حالة جفاف، وإنخفاض إثر ذلك الإنتاج الحقيقي في القطاع الزراعي بمعدل 4 % .
  - عجز الخزينة المتضمن مخصصات صندوق التطهير للمؤسسات العامة الذي سجل 9.2 % من الناتج الداخلي المحلي. مقارنة بـ 1.3 % سنة 1992.

### 3-1 أهداف الإتفاق:

\*تحقيق إستقرار مالي (تخفيض من التضخم)

\*إنشاء فرص العمل

\* بناء السكنات

\* مساعدة الطبقة الإجتماعية الضعيفة.

<sup>1</sup> علي حمزة ، فعالية السياسة النقدية والمالية في ظل الإصلاحات الإقتصادية بالجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الإقتصادية (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2001-2002 ، ص 335.



### 3-2 الإجراءات المتخذة لتحقيق الأهداف :

لتحقيق أهداف الإتفاق يتطلب تنفيذ الإجراءات في مختلف جوانب السياسات الإقتصادية

-إعادة الإعتبار للأسعار الحقيقية بتخفيض الدينار .

-تحرير نظام التجارة الخارجية

-التحفيز على الطلب الداخلي وهذا بواسطة السياسة الميزانية والتنفيذية .

-تكيف سعر الصرف على أساس 36 دينار للدولار الأمريكي.

-تدعيم عودة النمو بإنماء القطاع الفلاحي وقطاع البناء وهذا بالإستعمال الأوسع لطاقة الإنتاج في القطاع

الإنتاجي .

-التحكم في سياسة الميزانية والسياسة النقدية بصفة محكمة وتعزيز وتعميق الإصلاحات الهيكلية .

### 4. إتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998)

وافق صندوق النقد الدولي على تقديم قرض للجزائر ,ويندرج في إطار الإتفاقيات الموسعة للقرض ,ويمتد هذا

الإتفاق لمدة ثلاث سنوات بدءا من 22 ماي 1995 إلى غاية 21 ماي 1998 وقد حدد مبلغ هذا الإتفاق ب

1.169,28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي 127.9 %.

وقد جاء هذا الإتفاق الموسع إثر نهاية البرنامج الذي تم عقده مع صندوق النقد الدولي لمدة 12 شهر بصفة

مرضية للصندوق كما أن حكومة الجزائر تنتظر طلب إعادة الجدولة لألتزاماتها مع أعضاء نادي باريس

والمعلقة بخدمة الديون متوسطة وطويلة الأجل التي حل ميعاد استحقاقها خلال فترة البرنامج ,وقد احتوت

الرسالة المحررة يوم 30 مارس 1995 على مذكرة بالسياسات الإقتصادية والمالية للجزائر .كما يلي :

• شروع الجزائر مع نهاية سنوات الثمانينات في سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية لأجل تحويل

الإقتصاد الجزائري إلى نظام اقتصاد سوقي حر رغم أن هذا الأمر عرف تراجعا في السنوات 1992

و1993 حيث أحدثت القيود الخارجية إعادة بروز تقليص التجارة الخارجية والصرف .والضغوط

الإجتماعية بصرامة سياسة الميزانية وهو ما أدى إلى اللجوء إلى عقد الإتفاق مع بداية شهر مارس

1994.

• سماح البرنامج بإحداث نمو محسوس في انفتاح الإقتصاد الجزائري على الإقتصاد العالمي.وبداية

الإستجابة لحاجيات السكن .

تمثلت المحاور الكبرى لهذا البرنامج في :

✓ إنشاء سوق ما بين البنوك بالعملة الصعبة وإنشاء مكاتب الصرف ابتداء من جانفي 1996 .

✓ تخفيض الضريبة الجمركية بنسبة 50 % كحد أقصى.

✓ تحرير الأسعار وإعادة الإصلاح أسعار الفائدة .

✓ ترشيد تسيير النفقات وتقليص الأجور والزيادة والحد من الزيادة في العملة.

✓ إنشاء الصندوق الوطني للتشغيل الخاص بالشباب وذلك بالتعاون مع الصندوق والبنك الدوليين ووضع نظام التأمين والبطالة لاسيما بعد اعتماد فكرة تسريح العمال والتقاعد المبكر ومعدلات البطالة المتزايدة.  
✓ تحرير الأسعار ورفع الدعم النهائي على أسعار الحبوب والحليب وإصلاح النظام العقاري الخاص بالقطاع الفلاحي.<sup>1</sup>

تحرير التجارة الخارجية وتخفيض الرسوم الجمركية. بالرغم من التقدم المحسوس غير التام بداية من بعض الأشهر سمحت الإستراتيجية الإقتصادية الجديدة المكيفة من طرف الحكومة للإقتصاد الجزائري بالإستمرار في محاربة المشاكل الحقيقية بصفة خاصة، إذ أن الإقتصاد الجزائري لا يزال رهن قطاع المحروقات وهذا بصفة شبه كلية لمجموع إيرادات الصادرات.<sup>2</sup>

لجأت الجزائر لصندوق النقد الدولي نتيجة لتفاقم حجم الديون الخارجية وما ترتب عنه من آثار ومشاكل، لكن نتائج هذه الإتفاقات كانت عكس ما كان مرجوا منها إلا بعض التحسينات الطفيفة، فأصبحت الجزائر تعاني من التبعية الإقتصادية وهذا ما نتج عنه اضطرابات اجتماعية كتفاقم الفقر وزادت حدة البطالة، كما أن إجراءات تخفيض العملة أدت إلى تدهور القدرة الشرائية للمواطن الجزائري بالإضافة الا أن درجة الإنفتاح التجاري مكنت الإستثمار الأجنبي من السيطرة على الإقتصاد الوطني وذلك نظرا للمنافسة غير المتكافئة بينه وبين الإستثمار المحلي.<sup>3</sup>

### المبحث الثاني: السياسة النقدية في الجزائر

إن التدفقات المالية الأجنبية للجزائر مكنها من زيادة مستوى احتياطي الصرف الأجنبي لها، وهو ما شكل تحديا أمام السلطات الجزائرية للتعامل مع هذه الاحتياطات بطريقة تجنب الإقتصاد الآثار الضارة لهذه الوفرة المالية من خلال تكييف وتفعيل السياسة النقدية أمام الوضع الجديد بما يجعلها تستفيد من هذه الوفرة والتي من بينها الوصول لتحقيق هدف استقرار الأسعار، وهو ما جعلها تستجد بأدوات وسياسات حديثة من أجل الحد من الآثار السلبية لهذا الفائض خاصة سياسة التعقيم النقدي.

#### المطلب الأول : تطور عناصر الكتلة النقدية في الجزائر 2000-2014

تعد وظيفة الإصدار النقدي في الجزائر من مسؤوليات مؤسسة "بنك الجزائر"، وتحتوي الكتلة النقدية على أصناف حيث تتكون الكتلة في الجزائر من العناصر التالية

-**النقود الورقية:** تتمثل في تداول النقود الورقية من بنكنوت وقطع نقدية، وتعتبر من المكونات الأساسية للكتلة النقدية في الجزائر.

-**النقود الكتابية:** تتمثل في النقود المتداولة عن طريق الكتابة من حساب بنك إلى حساب آخر، وتتكون أساسا من ودائع تحت الطلب لدى البنوك وودائع مراكز الحساب الجاري وصناديق التوفير.

<sup>1</sup> علي حمزة ، مرجع سابق ، ص 338.

<sup>2</sup> علي حمزة ،مرجع سابق ،ص 338.

<sup>3</sup> <http://www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=74155>.

–**أشباه النقود:** تتكون من الودائع المودعة لغرض الحصول على فوائد وودائع لأجل والودائع الخاصة المسيرة من قبل مؤسسات القرض وهي تمثل الأموال الموظفة للأعوان الاقتصاديين، وهذه العناصر يطلق عليها اسم "السيولة المحلية." M2

وبالتالي فإن العنصرين الأول والثاني يشكلان المتاحات النقدية أو الكتلة النقدية بالمعنى الضيق (M1) وبإضافة العنصر الثالث يتم الحصول على الكتلة النقدية بالمعنى الواسع. (M2).<sup>1</sup>

**الجدول رقم (03-01): تطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**

الوحدة: مليار دينار

السنوات	الكتلة النقدية M2
2000	2022.5
2001	2473.5
2002	290.1
2003	3354.3
2004	3738
2005	4146.9
2006	4146.9
2007	4933.4
2008	5994.5
2009	7178.7
2010	8162.8
2011	9929.2
2012	11015.1
2013	11941.51
2014	13673.2

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقارير بنك الجزائر :

- Banque D'Algérie, Rapport Annuel 2001
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel 2009
- Banque D'Algérie, Rapport Annuel 2014

<sup>1</sup> فعالية السياسة النقدية في ظل وفرة احتياطات الصرف. حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2013، مجلة الإقتصاد والمالية، العدد رقم 01، 2015.

من خلال الجدول السابق يتضح أن الكتلة النقدية M2 تضاعفت بين الفترة 2000-2014 حيث بلغت 13673.2 مليار دينار سنة 2014 مقابل 2022.5 مليار دينار سنة 2000 كما نلاحظ أن طوال فترة الدراسة فإن الكتلة النقدية تعرف نموا بوتيرة مقبولة وهذا نتيجة سلسلة الإصلاحات التي قامت بها الجزائر انطلاقا من تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الدولة سنة 2001 حيث خصص له مبلغ 7 ملايين دولار أمريكي 520 مليار دينار لمدة متوسطة تمتد إلى ثلاث سنوات، ابتداء من أبريل 2001 إلى أبريل 2004، والذي كان يهدف بشكل رئيسي إلى تحقيق التوازن الجهوي وتنشيط الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى إنشاء مناصب شغل ومكافحة الفقر، بالإضافة إلى زيادة الأرصدة النقدية الصافية الخارجية ، أما الفترة 2005-2009 فقد تزامنت مع تطبيق برنامج دعم النمو والذي عرف سياسة التوسع في الإنفاق العمومي حيث خصص له مبلغ 4203 مليار دينار. فقد أدت هذه الإستراتيجية في دعم النمو إلى استمرار تزايد حجم الكتلة النقدية M2. فاستمر إرتفاع حجم الكتلة النقدية إلى غاية سنة 2014 .

#### المطلب الثاني: أدوات سياسة النقدية في الجزائر:

أصبحت السياسة النقدية في الجزائر منذ قانون النقد والقرض 90-10 كمتغير أساسي في الاقتصاد بعدما كانت مهمشة ومجمدة خلال جميع أطوار المرحلة الاشتراكية. وقد تجسدت السياسة النقدية بشكل فعلي منذ تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي للفترة 1994-1998، بمعنى سياسة لها أهدافها وأدواتها في نفس الوقت وليس بشكل مستقل. كما تمثل السياسة النقدية أداة هامة بيد السلطات لتحقيق استقرار الأسعار، حيث تعتبر محاربة التضخم الهدف النهائي والأساسي لها في الجزائر.

لقد استخدمت الجزائر بعض أدوات السياسة النقدية للحد من ظاهرة التضخم واستغنت عن البعض الآخر، ولعل أهم هذه الأدوات:

#### أ- معدل إعادة الخصم:

اتباع البنك المركزي سياسة صارمة للحد من توسع الائتمان والتحكم في معدل التضخم (إتباع سياسة نقدية تقييدية) في مرحلة التسعينات التي تميزت بارتفاع معدل التضخم، ثم بدأ يشهد هذا المعدل انخفاض متواصل وصل إلى 6% في أكتوبر من سنة 2000 وهو ما تزامن مع تسجيل أسعار فائدة ايجابية أعطت نوع من المصدقية لهذه الأداة، إلى أن وصل في النهاية إلى 4% منذ سنة 2004 ليبقى ثابتا إلى غاية 2013.<sup>1</sup>

#### ب- الاحتياطي الإلزامي:

تعتبر آلية الإحتياطي القانوني من الآليات الرقابية التي استحدثها قانون 10/90، حيث حدد فيها صلاحيات بنك الجزائر في فرض هذه النسبة بقيمة لا تتعدى 28% إلا في حالات الضرورة القصوى المنصوص عليها قانونيا وفرض له استخدامها كإحدى أدوات السياسة النقدية ومع تحسن وضعية السيولة البنكية ووضع مجاميع النقد الأساسي كهدف وسيط للسياسة النقدية، أعاد بنك الجزائر تنشيط أداة الإحتياطي الإلزامي منذ شهر فيفري

<sup>1</sup> بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 21، مارس 2013، ص 19. على الموقع الإلكتروني:

2001 وذلك من أجل حث البنوك على حسن تسيير سيولتها ومنع الأثر السلبي للصدمات الخارجية على السيولة البنكية بحيث يتماشى معدل هذا الاحتياطي وفقاً لتطور الاحتياطي الحر للبنوك.

### ج- نظام الأمانات :

اتفاقيات إعادة الشراء : والتي توقفت منذ آخر جوان 2000 ، نظراً لعدم لجوء البنوك إلى أخذ الأمانات نتيجة فائض السيولة البنكية.

### د- نظام المزادات:

حيث ينقسم هذا النظام إلى كل من نظام مزادات القرض والمزيدة لسندات الخزينة والتي تم الاعتماد عليهما في 22 أبريل 1995 إلا أن تدخلات بنك الجزائر في السوق النقدية بواسطة أداة نظام مزادات القرض قد توقفت منذ نهاية شهر ماي 2001 وهذا بسبب فائض السيولة البنكية.

### هـ - عمليات السوق المفتوحة:

لقد أعادت المادة السادسة من التعلية 95-28 الصادرة في 22 أبريل 1995 المتعلقة بتنظيم السوق النقدية، الإطار القانوني والتنظيمي لهذه الأداة من خلال السماح لبنك الجزائر بالتدخل في السوق النقدية لشراء وبيع سندات عمومية قصيرة الأجل ذات فترة استحقاق أقل من ستة أشهر، وسندات خاصة تكون قابلة لإعادة الخصم أو تسمح بالحصول على تسبيقات علماً بأن بنك الجزائر لا يمكنه التدخل من خلال السوق الأولية. وعلى الرغم من الفعالية الكبيرة لهذه الأداة في ضبط السيولة لم يتمكن بنك الجزائر من استعمالها في السوق النقدية إلا بصفة تجريبية.<sup>1</sup>

### المطلب الثالث: الأدوات الحديثة للسياسة النقدية في الجزائر

أدت ظاهرة فائض السيولة الهيكلية لبنك الجزائر إلى استحداث مجموعة من الآليات الرقابية التي من شأنها تفعيل السياسة النقدية من خلال نشاطها التعقيمي المتمثل في امتصاص هذه الفوائض، ولعل أهم هذه الأدوات:

**1. إسترجاع السيولة 07 أيام و 3 أشهر:** تم إتباع هذه الأداة كأداة جديدة غير مباشرة للسياسة النقدية ابتداء من شهر أبريل 2002، بغية ضمان رقابة فعالة على السيولة البنكية، وتنقسم إلى استرجاع السيولة لفترة استحقاق 7 أيام و 3 أشهر (وسيلتي سوق). وتعتبر هذه الوسيلة أكثر مرونة من الاحتياطات الإجبارية، حيث يمكن تعديلها يوماً بعد يوم، وعلاوة على ذلك لا تكون المشاركة في عمليات استرداد السيولة إجبارية مما يتيح الفرصة لكل بنك إمكانية تسيير سيولته. وقد ساهمت هذه الأداة في امتصاص كمية هائلة من السيولة النقدية منذ بداية استعمالها.

وتعتبر آلية استرجاع السيولة بالمناقصة أسلوباً مماثلاً لآلية المزادات على القروض التي استخدمها بنك الجزائر بدءاً من سنة 1995، من أجل تمويل البنوك التجارية حين عانت عجزاً في السيولة، غير أن حالة الوفرة المالية التي أصبحت الميزة الأساسية للبنوك التجارية بعد سنة 2001، دفعت بنك الجزائر إلى استخدام الأسلوب ذاته،

<sup>1</sup> حسام الدين عبودة، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الإشارة إلى حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة) ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 2008-2009، ص ص 49-53

لكن بعكس الأطراف، إذ يمثل البنك المركزي الطرف المقترض في حين أن البنوك التجارية هي المقرض، وتظهر مرونة آلية استرجاع السيولة عبر المناقصة في الحرية التي تمنحها لبنك الجزائر في تحديد سعر الفائدة المتفاوض عليه وفي حجم السيولة التي يرغب في سحبها من السوق.

**2. التسهيل الخاصة بالوديعة المغلة للفائدة:** استحدثها بنك الجزائر سنة 2005، وهي عبارة عن وديعة توضع لدى بنك الجزائر لمدة 24 ساعة بمعدل فائدة معن عنه مسبقا، ويشهد هذا الأخير تعديلات طبقا للتقلبات الحادثة على مستوى السوق النقدية، كما جاء تطبيق آلية الوديعة المغلة للفائدة انعكاسا لاستمرار ظاهرة فائض السيولة النظام البنكي الجزائري، وتعبّر عن توظيف لفائض السيولة للبنوك التجارية لدى بنك الجزائر، وذلك في شكل عملية على بياض، تأخذ صورة قرض تمنحه البنوك التجارية لبنك الجزائر طوعا، تستحق عنه فائدة تحسب على أساس فترة استحقاقها ومعدل الفائدة ثابت يحدده بنك الجزائر.<sup>1</sup>

**3. أداة الاحتياطي الإجباري:** لقد كان لهذه الأداة وجود ضمن بنود قانون 90-10 غير أنها كانت مبهمة المعالم حتى سنة 2004 والتي تم فيها التحديد بشكل دقيق لكل المعالم التي تخصها، وإعادة إحيائها لنفس الضرورة التي أحدثت أدوات استرجاع السيولة.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> فضيل رايس، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر 2000-2011، بحوث اقتصادية عربية، العددان 61-62، شتاء وربيع 2012،

ص ص 201-202.

<sup>2</sup> بقبق ليلي أسمهان، آلية تأثير السياسة النقدية في الجزائر ومعوقاتها الداخلية دراسة قياسية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، الجزائر، 2014-2015، ص 301.

## الجدول رقم(03-02) :أدوات إسترجاع السيولة لكل أداة مستحدثة من 2001-2014

السنة	المعدل على إسترجاع السيولة ل7 أيام	معدل إسترجاع السيولة ل3 أشهر	فوائد تسهيلات الإيداع
2001	-	-	-
2002	2.75	-	-
2003	1.75	-	-
2004	0.75	-	-
2005	1.25	1.9	0.3
2006	1.25	2	0.3
2007	1.25	2.5	0.75
2008	1.25	2	0.75
2009	0.75	1.25	0.3
2010	0.75	1.25	0.3
2011	0.75	1.25	0.3
2012	0.75	1.25	0.3
2013	0.75	1.25	0.3
2014	0.75	1.25	0.3

المصدر: حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات حالة الجزائر 1994-2014، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بسكرة، 2015-2016، ص 246

## 4. صندوق ضبط الإيرادات :

تم استحداث هذا الصندوق بموجب قانون المالية التكميلي لسنة 2000، ويهدف إلى تعويض النقص في قيمة الإيرادات إن حدث، بالإضافة إلى تمويل النفقات العامة في حالة حدوث تقلبات في الإيرادات العامة ثم تم توسيع أهداف الصندوق إلى تخفيض الدين العمومي والتسديد المسبق للمديونية، ويتم تمويل هذا الصندوق عن طريق الجباية البترولية الناجمة عن الفرق بين السعر الفعلي والسعر المرجعي للبرميل من البترول. بالرغم من أن صندوق ضبط الإيرادات يعتبر أداة مالية إلا أنه يلعب دورا بالغا في تفعيل السياسة النقدية من خلال نشاطه التعقيمي المتمثل بعزله لمبالغ معتبرة عن الوضعية النقدية، والمتمثلة في الاقتطاعات السنوية من الجباية البترولية الموجهة له والتي تراوحت حسب الجدول أعلاه بين ما يزيد عن 39% و 67% خلال الفترة 2004-2013 باستثناء سنة 2009 وتداعيات الأزمة المالية العالمية على المداخل النفطية الجزائرية. تجدر الإشارة إلى أن المبالغ المحولة للصندوق لا تدخل في هيكل الكتلة النقدية<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> فضيل رايس، مرجع سابق، ص 203.

### المبحث الثالث: سياسة الصرف في الجزائر

مرت سياسة الصرف في الجزائر بعدة مراحل وقوانين ومن بين هذه السياسات سياسة الرقابة وسياسة التعويم وسياسة تخفيض قيمة العملة وفي هذا المبحث سوف نتطرق لكل منهم بالتفصيل.

#### المطلب الأول: سياسة الرقابة على الصرف في الجزائر:

تعني الرقابة على الصرف في المفهوم الواسع تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتقبة طبقا للمصالح الوطنية، وارتبط نظام الرقابة على الصرف في الجزائر بمراحل التنمية الاقتصادية والقيود التي عرفتها كل مرحلة من هذه المراحل فعلية سوق نميز ذلك بعدة مراحل.

#### أولاً: تطور الرقابة على الصرف في الجزائر خلال الفترة (1965-1986)

في هذا النظام عرفت سياسة الرقابة هنا ثلاثة مراحل وهي كالتالي:

#### المرحلة الأولى (1962-1970):

كان هدف السلطات في هذه المرحلة هو حماية اقتصادها الناشئ و النهوض به من خلال العمل على توسيع شبكة العلاقات الاقتصادية مع الخارج، وتم استخدام عدة أدوات لتنظيم الرقابة على الصرف تمثلت في: التعاون الاقتصادي وحرية انتقال رؤوس الأموال: وذلك بالاتفاق مع فرنسا على التعاون الاقتصادي والمالي حسب ما جاء في اتفاقيات الاستقلال، مما جعل الجزائر تنتمي إلى منطقة الفرنك الفرنسي بين 1962-1963، بالإضافة إلى حرية انتقال رؤوس الأموال بين بلدان المنطقة.

1) **نظام الحصص:** حيث يجب على كل العمليات التي تتم بالعملة الصعبة أن تحصل على ترخيص من

قبل وزارة المالية و الهدف من هذا الإجراء هو إعادة توجيه الواردات حسب قدرات كل منطقة، والحد من

السلع الكمالية و الإدارة الجيدة للعملة ، و حماية الإنتاج الوطني وتحسين وضع الميزان التجاري.

2) **الإحتكار:** وذلك بإقامة رقابة على العمليات التجارية مع الخارج وذلك بواسطة مجموعة من الهيئات

الاحتكارية ممثلة في الدواوين الوطنية.

3) **الاتفاقيات الثنائية:** من أجل توسيع مجال مبادلاتها منتهجة في ذلك سياسة تنويع علاقاتها التجارية.

#### المرحلة الثانية (1971-1977):

تمثل هدف الرقابة خلال هذه المرحلة بتحقيق هدفين أساسيين هما:

تحديد سعر صرف الدينار بغرض الحفاظ على استقراره و استقلاله تجاه العملات القوية.

جعل الاقتصاد الوطني بعيدا عن تقلبات الاقتصاد العالمي وعزله عن تقلبات الأسواق و الأسعار العالمية.

#### المرحلة الثالثة (1978-1986):

تزامنت بداية هذه المرحلة بصدور قانون (78-02) و المتضمن لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية حيث أصبحت

الدولة هي التي تشرف بنفسها على عمليات التصدير و الاستيراد و الاتصال المباشر بالمصدرين و المنتجين

في البلدان التي تربطها بالجزائر اتفاقيات ثنائية، كما شجع هذا القانون المواطنين المقيمين في الخارج على فتح

حسابات بالعملة الصعبة في الجزائر، كما رسخت فكرة الدينار كوحدة قياس في محيط معالجة الأوضاع المالية



للمؤسسات العامة خصوصا فيما يتعلق بمسألة إعادة الهيكلة المالية لسنة 1982، و استعادة المصارف التجارية و البنك المركزي صلاحيتها في مجال الصرف تدريجيا عن طريق المشاركة في اعداد التشريعات و التنظيمات و تقييم العملة الوطنية وآثارها وذلك بعد صدور القانون (86-12) في عام 1986.<sup>1</sup>

**ثانيا: الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 90-10:** وضع البنك المركزي مجموعة من الاجراءات اللازمة لتدخله ويخص هذه الاجراءات المجالات كافة خاصة الاستيراد والتصدير، الاستثمارات الأجنبية في الجزائر، الاستثمارات الجزائرية، الاستثمارات الجزائرية في الخارج حسابات العملة الصعبة و العمليات الجارية الأخرى، التي يوضحها الجدول التالي:

جدول رقم (02-03) : الرقابة على الصرف بعد صدور القانون 90-10.

المجال	الإجراءات
تحريرالتجارة الخارجية	أ. إصدار نصوص تشريعية وتنظيمية تهدف إلى تمكين المتعاملين الاقتصاديين من انجاز عمليات التجارة الخارجية والتي تتعلق بالحساب الجاري، وهذا عن طريق مصرف وسيط معتمد وذلك بواسطة التوطين المصرفي المسبق لدى هذا المصرف. ب. إمكانية الاحتياط ضد مخاطر الصرف في حالة التسديد الأجل وذلك بشراء عملات صعبة لتغطية المدفوعات الخارجية، بعد اتفاق المتعامل الاقتصادي مع مصرفه. ج. حرية التصدير دون الحصول على أي ترخيص مسبق. د. الالتزام بتحويل الإيرادات الناتجة عن التصدير إلى الوطن.
الاستثمارالأجنبي المباشر	أ- حرية اختيار شكل الاستثمار الأجنبي من حيث الملكية كأن يكون فردي أو بالاشتراك مع المؤسسة العامة الجزائرية أو الخاصة، ومن حيث شكلها. ب- حرية إعادة التصدير رؤوس الأموال الاستثمارات الأجنبية الناتجة عن أرباح و فوائد و الربوع بالإضافة إلى الاستفادة من الضمانات المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية التي صادقت الجزائر عليها.
العمليات الجارية الأخرى	أ- يحق للمؤسسات الاقتصادية الخاضعة للقانون الخاص باستثناء ذلك المصدرة للسلع و الخدمات الاستفادة من حق الصرف بالتناسب مع حجم أنشطتها الاقتصادية. ب- تنفيذ التسديدات المتعلقة بالخدمات المصاحبة لعمليات استيراد و تصدير البضائع من طرف المصارف دون رخصة مسبقة من أي جهة كانت.
تخصيص موارد العملة الصعبة	أ- أخذ تخصيص الموارد من العملة الصعبة مجموعة من الأولويات التي تهدف في مجملها إلى استيراد المنتجات التي تساهم في تنمية إنتاج المحروقات و الحاجيات و المدخلات اللازمة لصيانة أداة الإنتاج و المدخلات اللازمة لدعم الأنشطة المصدرة.

المصدر: موسى لحو بوخاري، سياسة الصرف الاجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2010 ص302.

<sup>1</sup> موسى لحو بوخاري، مرجع سابق، ص 293-295.

عرفت مرحلة التسعينات منعرجا كبيرا من حيث التوجه الاقتصادي ، إذ كرس قانون 10/90 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ميكانيزمات اقتصاد السوق الذي اعطى ثورة في مجال تنظيم المؤسسات المالية والنقدية ونظرة مختلفة تماما عن النظام الذي ساد قبل صدور هذا القانون باعتبار انه منح صلاحيات مطلقة لبنك الجزائر فإلى جانب إصداره للنقود اصبحت من مهامه توفير افضل الشروط لنمو منتظم للاقتصاد والحفاظ عليه بانماء مختلف الطاقات الانتاجية الوطنية كما رخص له بتمويل نشاطات اقتصادية عن طريق تحويل رؤوس اموال اجنبية الى الجزائر وبالتالي تجسيد مبداء حرية الاستثمار الجنبى وايضا السهر على الاستقرار الداخلى والخارجى للنقد من خلال تنظيم توجيه ومراقبة الحركة النقدية وتوزيع القرض والسهر على حسن ادارة التعهدات المالية اتجاها الخارج واستقرار سوق الصرف وأعقب صدور هذا القانون عدة نصوص قانونية تتضمن كيفية تنظيم الصرف والتجارة الخارجية من بينها النظام رقم 92-04 الصادر بتاريخ 22 مارس 1992 المتعلق بشروط وقواعد تنفيذ مراقبة الصرف والتي يمكن حصر اهم هذه القواعد والشروط في :

- ✓ يجب تحويل الأموال من وإلى الجزائر عن طريق الوسائط المعتمدة
  - ✓ يتمتع بحق التحويل كل شخص طبيعي او معنوي مقيم في الجزائر كما يسمح للمقيمين فتح حسابات بالعملة الصعبة لدى الوسائط المعتمدة
  - ✓ تمر عملية تمويل الواردات والصادرات مهما كانت طبيعتها عبر عملية توظيف لدى إحدى البنوك المعتمدة ولا يمكن لهذه الاخيرة ان ترفض عمليات التوظيف متى تضمنت العقود الشروط التقنية والتنظيمية المطلوبة كما يقوم الوسيط بمنح المستورد العملة الصعبة اللازمة للاستيراد ضمن شروط محددة من طرف بنك الجزائر
  - ✓ يقوم البنك الوسيط عقب استلام عوائد الصادرات باقتطاع نصيب المصدر من العملة الصعبة المحددة وتخويلها الى رصيده بالعملة الصعبة ويقوم بمنحه مقابل الرصيد المتبقي بالدينار<sup>1</sup>.
- إن سنة 1994 تزامنت مع بداية تطبيق برامج التعديل الهيكلي بقيادة الصندوق النقد الدولي اقدمت الجزائر على تنفيذ تدابير واسعة لتحرير التجارة الخارجية وقد نفذت عملية ازالة القيود بداية من افريل 1994 بشكل تدريجي كما وصلت نسبة تحرير الاسعار الى 84% من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر اسعار الاستهلاك خذا بالتزامن مع انتهاج السلطات النقدية لسياسة سعر صرف مرنة استهدفت المحافظة على الوضع التنافسي للصادرات الجزائرية من غير المحروقات وبحلول منتصف عام 1995 ازيلت كل الضوابط على اسعار الصرف في تجارة السلع والغاء القيود على الخدمات عبر مراحل وتم تعزيز ذلك بالقانون المتعلق بمراقبة الصرف التي اوكلت عملية المراقبة بشكل كلي الى بنك الجزائر بالاضافة الى ذلك اصبحت البنوك تملك حرية تقديم النقد الاجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة بينما انتهى بنك الجزائر توفير الغطاء الاجل على النقد الاجنبي

<sup>1</sup> لطرش الطاهر ، مرجع سابق ، ص 224

والذي كان يمنح للمؤسسات غير انه تم الاستمرار في نظام حسابات العملة الاجنبية للحفاظ على الثقة بين الحائزين على النقد الاجنبي واجتذاب التحويلات من الخارج ثم تم انشاء سوق الصرف البيئية في اواخر سنة 1995 معلنا بذلك عن تبني نظام التعويم المدار الذي كان انطلق عمله بداية سنة 1996.

وفي إطار تحرير نظام سعر الصرف ومع وضع سوق للصرف مابين البنوك من طرف بنك الجزائر بداية 1996 اصبح في الامكان تفويض البنوك التجارية بصرف المدفوعات الخاصة بنفقات الصحة والتعليم وغير ذلك من النفقات في الخارج وهاذا في حدود سقف معين وما تجاوزه يتطلب الحصول على تصريح من بنك الجزائر وبالتوازي مع ذلك استكملت عملية تحويل الدينار بالنسبة للمعاملات الخارجية سنة 1997 واصبح التحويل الجاري للدينار فعليا على مستوى جميع البنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين الذين يخول لهم مراقبة الصرف وحركات رؤوس الاموال كما الغيت القيود المفروضة على المدفوعات لاغراض السياحة في نفس العام

ارتكز نظام الرقابة بعد ذلك على تصريحات البنوك والمؤسسات المالية (التقارير) على اساس المستندات والقيام بمهام تفتيشية منتظمة لدى الهيئات بالنسبة للرقابة بعين المكان. الى غاية بداية 1999 حيث اصبح نشاط الرقابة والاشراف على البنوك والمؤسسات اكثر فعالية. كما ان هناك خمسة وظائف رئيسية للاشراف والرقابة المصرفية هي: الرقابة الاحترازية الجزئية، الاشراف العام على النظام المصرفي، تفتيش المؤسسات المصرفية في عين المكان، الرقابة على عمليات التجارة الخارجية والتحويلات، والرقابة على جهاز مكافحة تبييض الاموال وتمويل الارهاب. من جهة اخرى تم تاسيس جهاز الرقابة الداخلية في سنة 2002 بواسطة نظام اصدده مجلس النقد والقرض حيث اصبح لزاما على البنوك والمؤسسات المالية ان تقدم بتجضير دفاتر الاجراءات المتعلقة بمختلف انشطتها وخلال السنوات (2002-2006) خضعت كل الهيئات المصرفية للرقابة بعين المكان .

بالارتباط مع تطبيق الامر 03-11 المؤرخ في 26 اوت 2003 المتعلق بالنقد والقرض، تدعم الاطار القانوني والتنظيمي للاشراف باصدار القانون المتعلق بمكافحة تبييض الاموال، حيث كلف بالاشراف المصرفي المفتشية العامة لبنك الجزائر واللجنة المصرفية<sup>1</sup>.

### ثالثا: الدينار الجزائري و ظاهرة الخوف من التعويم:

مما سبق عرف الدينار الجزائري خطوات تدريجية في انتقاله من نظام صرف ثابت إلى نظام صرف يقول المسؤولون عن السلطات النقدية في الجزائر أنه نظام التعويم المدار وهذا يؤكد أن نظام صرف الدينار الجزائري سلك هو الآخر مسلك الظاهرة التي تكلم عنها صندوق النقد الدولي وأيضا الأورثوذكسية الجديدة وهي تدعيم الثنائية القطبية و التوجه نحو أحد القطبين وهو قطب التعويم.

كل هذا يفتح المجال في هذا الخصوص عن مدى مصداقية هذه التصريحات خاصة ما يمكن استنتاجه بشأن الجزائر أنها كانت مرغمة على إتباع التوجه من النظام الثابت إلى التعويم المدار تحت شروط صندوق النقد

<sup>1</sup> خليفة عزي ، سعر صرف الدينار الجزائري بين نظام التثبيت ونظام التعويم المدار وتأثيره على ميزان المدفوعات (1985-2008)دراسة مقارنة ،مذكرة ماجستير(غير منشورة)، تخصص علوم اقتصادية،جامعة المسيلة ،2011-2012 ص143-144.

الدولي في ظل ما يسمى بمخطط التعديل الهيكلي من جهة، ورغبة في إعطاء نظام صرف جديد يتماشى و الاتجاه الجديد للجزائر من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق من جهة ثانية.

وهنا يمكن أن تناقش مدى مطابقة ظاهرة الخوف من التعويم على الدينار الجزائري من ثلاث زوايا كما يلي:

من زاوية ميزان المدفوعات.

من زاوية تسيير الاحتياطات.

من زاوية مقاومة الصدمات.<sup>1</sup>

(1) من زاوية ميزان المدفوعات: من خلال الإحصائيات إن رصيد ميزان المدفوعات ارتفع بين سنتي 1999 و 2000 بـ 418% مقابل انخفاض في قيمة الدينار مقابل الدولار خلال نفس الفترة بـ 13,08% ، كما تواصل التزايد المستمر للأرصدة الموجبة لميزان المدفوعات الجزائري خلال السنوات المالية نتيجة الإيرادات المرتفعة لصادرات المحروقات التي تمثل 97% من صادرات الجزائر، وهي متأثرة أيضا بالزيادة الكبيرة في الأسعار العالمية للبترول وهذا دائما يؤدي إلى ارتفاع ميزان المدفوعات سنة 2008 من خلال الارتفاعات الحاصلة من 2002 إلى غاية 2008 من 9 أضعاف مقارنة برصيده خلال 2002 ورغم هذا التزايد إلا أن قيمة الدينار الجزائري شهد ارتفاع طفيف أمام الدولار خلال الفترة: 2002-2004 منتقلا من 79.68 دينار لواحد دولار أمريكي إلى 72,61 دينار لواحد دولار أمريكي ، أما بالنسبة لليورو فقد شهد الدينار الجزائري على العموم انخفاض شديد ومتواصل أمام هذه العملة خلال الفترة السابقة منتقلا من 75,34 دينار لواحد يورو سنة 2002 إلى 100,27 دينار لواحد يورو سنة 2008 وهي نسبة مرتفعة ومتناقضة مع تطور ميزان المدفوعات الجزائري لنفس الفترة، وهو ما يخالف كليا منطق التعويم المدار للعملة ، فالنتائج السابقة تبين أن بنك الجزائر يعمل على التدخل في سوق الصرف بكميات كبيرة وهذا من أجل المحافظة دائما على القيمة الدينار للدينار الجزائري وتتحجج السلطات النقدية بأن ذلك يعمل على رفع القدرة التنافسية للمنتجات خارج المحروقات من خلال العمل على استقرار سعر الصرف الحقيقي الفعلي للدينار. وهذا ما لا يتوافق مع مبدأ التعويم المدار الذي يتدخل فيه البنك المركزي بشكل سري.

(2) من زاوية تسيير الاحتياطات: من حيث احتياطات الصرف الرسمية للجزائر، فقد شهد تطور الاحتياطات الرسمية ارتفاعا مذهلا فاق كل التوقعات منتقلا من 4,4 مليار دولار سنة 1999 إلى 11,9 مليار دولار سنة 2000، ثم واصل الارتفاع بوتيرة متواصلة وهو الأمر الذي وضع الجزائر ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات الصرف على المستوى العالمي. وهذه الزيادة كانت نتيجة للتحسن المستمر لميزان المدفوعات خلال العشرية السابقة، وهذا السلوك من الاحتياطات الصرف يوافق نظام الصرف الثابت (والوسيط القريب من الثابت) و ليس العائم، وذلك أن النظريات الاقتصادية في ظل نظام الصرف المرن تقبل أن التغيير في احتياطات الصرف تكون معدومة، وسعر الصرف في

<sup>1</sup> سمير آيت يحيى، " التعويم المدار للدينار الجزائري بين التصريحات و الواقع "، مجلة الباحث، العدد 09، جامعة تبسة- الجزائر، 2011، ص: 67-68

ظل النظام العائم يكون متغير داخلي وكلما كانت التدخلات في السوق الصرف كبيرة كلما اتجه نظام الصرف نحو الجمود و ابتعد عن التعويم.

(3) من زاوية مقاومة الصدمات: تعرضت الجزائر كباقي معظم دول العالم لأثار سلبية جراء الأزمة المالية العالمية التي بلغت ذروتها في أكتوبر 2008، حيث تعتبر هذه الأزمة صدمة خارجية حقيقية بالنسبة للجزائر (دخول العالم العربي حالة ركود) وهذه الصدمات مرتبطة بالمبادلات والتي تعود أساسا للتغيرات التي تصيب الحساب الجاري للدولة والتي بدورها تكون سبب في تقلب الصادرات و الواردات، وهو ما حدث للجزائر من انخفاض للصادرات عام 2009 ويعود ذلك إلى تراجع سعر البترول وأصبح سعر البترول في تنازل فنتج عن ذلك انهيار رصيد ميزان المدفوعات الجزائري من 36,99 مليار دولار سنة 2008 إلى 03,86 مليار دولار فقط سنة 2009. وأمام هذا الوضع وجد تناقض كبير في التقرير السنوي لبنك الجزائر سنة 2009 عندما يقول أن الارتفاع المتزايد في احتياطات الصرف عمل على حماية الاقتصاد الوطني من الصدمات الخارجية الحقيقية (وهنا المقصود بها الأزمة المالية العالمية)، وهنا يؤكد مرة أخرى أن النظام المتبع والذي يتجاوب مع مثل هذه الظروف هو نظام الصرف الأقرب للتثبيت منه للتعويم، ذلك أنه في ظل نظام الصرف العائم فإن الاقتصاد بقي نفسه من الصدمات الخارجية الحقيقية بانخفاض معتبر في قيمة العملة المحلية (نتيجة انخفاض الطلب على الصادرات) وهذا ما لم يحدث للدينار الجزائري بين سنتي 2008-2009 ، والذي يميز التعويم المدار عن بقية الأنظمة أنه يكون دون إعلان مسبق لمسار سعر الصرف غير أنه في الجزائر فمسار سعر الصرف فيها واضح وهو ترك الدينار الجزائري دائما في أدنى مستوياته.<sup>1</sup>

#### رابعا: البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار:

ان الخطوات التدريجية التي اتبعتها السلطة النقدية في شأن تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية بشكل تدريجي قصد السماح للبرامج والمؤسسات الاقتصادية ان تتجاوب وتتأقلم مع هذا التوجه بالشكل الذي يعطي للدينار الجزائري ان يساهم في تحسين مناخ الاقتصاد وانتعاش وضعية الكثير من المؤشرات الاقتصادية الكلية منها والجزئية وبناء على ذلك كان يرمي لعدة ابعاد اقتصادية منها:

هو تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية، وتقليص الفارق الموجود بين سعر الرسمي والسعر الموازي. الحد من نشاط وتوسع سوق الصرف الموازي وذلك عن طريق تحسين وتكثيف العمليات التي تمارسها البنوك الخاصة بالتحويل والصرف باقل تكلفة مما يزيد من تشجيع الاعوان الاقتصاديين للتقرب اكثر الى هذا السوق الذي اصبح فيه سعر الصرف الرسمي غير بعيد عن سعر الصرف الموازي . يساهم في جلب الاستثمار الاجنبي المباشر واشكال اخرى من الاستثمار الى الداخل بحكم انخفاض تكلفة اقامة المشاريع الاستثمارية

بالنسبة للاجنبي مع مراعاة مناخ الاستثمار

<sup>1</sup> سمير آيت يحيى، مرجع سابق، ص: 68.

يساهم في تنشيط وتفعيل قطاع السياحة بحكم انخفاض تكلفتها مع الاخذ بعين الاعتبار تحسين وترقية مناخ السياحة

يعمل على ترشيد الاستهلاك بسبب انه يساهم في ارتفاع اسعار المواد المستوردة وعليه ينمي جانب العقلانية في الاستهلاك ومنه انخفاض الواردات غير الاساسية

يعمل على تخفيض الواردات وزيادة الصادرات ومنه تحسين وضعية الميزان التجاري

يساهم في تنشيط وتفعيل الجهاز الانتاجي بسبب نمو الطلب الخارجي النتزايد ومنه تحسين وضعية العديد من المتغيرات الاقتصادية (كتقليص البطالة....الخ)

يساهم في تعزيز استقلالية بنك الجزائر وكذلك نمو حجم احتياطي الصرف بسبب تقلص تدخلات بنك الجزائر في سوق الصرف وبالتالي يعطي فسحة للسلطات العمومية بان تستغلها في اعادة بناء وهيكله النقص الموجود في اقتصاد البلد

من شأنه ان يكشف الوضعية الحقيقية للقدرة التنافسية ومنطق القبول بالنسبة للمنتج المحلي بالنسبة للاجنبي يساهم في تنشيط وتفعيل السوق النقدي الجزائري من خلال الخبرة والكفاءة التي يستفيد منها المتدخلون في هادا السوق فيما يخص شؤون ادارة معرفة اسرار الليات السوق .

له دور كبير في تخفيض الضغوط التضخيمية وتقليص ضغوط المضاربة .

تسمح للدينار الجزائري بان يلعب دوره في التأثير والتاثر على كل التغيرات التي تمس الاقتصاد الوطني .

يساهم في تقليص هوامش الربح الكبيرة والانتهازية التي يمارسها بعض التجار والمنتجين وعليه تتعكس بالايجاب على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري

تعمل على تعزيز وتسهيل اشكال الاندماج والشراكة مع الاطراف الخارجية .

تساهم في تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النمو وتشجعها على تنمية قدرتها التنافسية وتشجيعها على اللجوء الى الانتاج الاحلالي للواردات.<sup>1</sup>

### المطلب الثاني:سياسة تخفيض قيمة الدينار الجزائري

لقد كانت سياسة التخفيض قبل 1986 فكرة مرفوضة، وتعتبر من الطابوهات التي لا يمكن الكلام عنها لفترة طويلة. لكن مع العجز الداخلي و الخارجي للاقتصاد فضلت الجزائر القيام بتخفيض هادئ أي الانزلاق التدريجي لسعر الصرف لأنه أكثر سرية. ومع التوقف عن الدفع الذي أعلن في 6 أفريل 1994 وانغلاق أسواق رؤوس الأموال في وجه الجزائر وذلك رغم سلسلة الإصلاحات الاقتصادية ، هذا ما قوى فكرة التخفيض المقترحة

<sup>1</sup> بربري محمد الامين ،البعد الاقتصادي لتحرير سعر صرف الدينار الجزائري ،الملتقى الدولي الاول حول :أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية في الدول النامية،جامعة بومرداس،الجزائر2006/05/04، ص 7-12.

من طرف صندوق النقد الدولي، وقبول برنامج التصحيح الهيكلي كوسيلة لإيجاد القيمة الحقيقية للدينار الجزائري. وإعادة ثقة فيه و الوصول إلى توازن خارجي من خلال تحقيق تقارب بين الأسعار المحلية و الدولية. **أولاً: أسباب التخفيض في الجزائر:** انحصرت هذه الأسباب في الاختلال الخارجي المرفق بالاختلال الداخلي الذي عانت منه الجزائر والذي تميز ب:

- عجز شبه دائم في ميزان المدفوعات بداية من 1975 الذي يتميز بحساب جاري يتراوح بين عجز وفائض غير قادر على سد الثغرة، وعجز مستمر في حساب رأسمال.
  - كون الدينار عملة مقومة بأكثر من قيمتها الحقيقية، وظهور سوق الصرف الموازي لتلبية طلبات المتعاملين، وتطور هذا السوق الذي أصبح أكثر تنظيمًا وبهذا ظهر سعر صرف متعدد في الجزائر، وهو على خلاف ما نص عليه قانون النقد و القرض ، وبالتخفيض يمكن القضاء على السوق الموازية أو حتى تقليص تطورها بتعديل القدرة الشرائية للدينار الجزائري.
  - التآكل المستمر لاحتياطات الصرف في مقابل مديونية خارجية ثقيلة فضلا عن خدمة الدين التي وصلت إلى مستويات.
  - التخفيض يعتبر ضرورة من أجل الوصول إلى قابلية التحويل الكلية عند سعر صرف عقلائي و التحول إلى تحرير سعر الصرف و وضع سوق حرة للصرف.
- أما من جانب الاختلال الداخلي فإن أهم مؤشرات ملخصة فيما يلي:

**1.العجز المالي (عجز الموازنة):** الذي كان ميزة الاقتصاد الجزائري بحيث وصل إلى أرقام قياسية سنة 1993 وقدر بـ 190 مليار دج و رغم انخفاضه سنة 1994 بحوالي 50 مليار دج إلا أن زيادة الإنفاق الجاري و الرأسمالي و انحرافه عن الإيرادات العامة بشكل خرج عن الرقابة، دعا إلى ضرورة القيام بإجراء لتقليص هذا العجز.

**2.التوسع التضخمي:** حيث أصبح المستهلك يمتلك عملة أكثر مما أنتجه من سلع وهذا راجع إلى عملية السحب المصرفي على المكشوف لصالح المؤسسات من خلال التطهير المالي المتكرر، ودفع أجور بدون مقابل إنتاجي فضلا عن قيام الحكومة نتيجة الزيادة الكبيرة لنفقاتها بالرجوع إلى بنك الجزائر من أجل سد الفارق من خلال إصدار نقدي بدون مقابل.<sup>1</sup>

**ثانياً: آثار تخفيض الدينار على الاقتصاد الجزائري:** يمكن أن نلخص ذلك فيما يلي:

إن تخفيض قيمة العملة الوطنية، يؤثر على أسعار المنتجات الأجنبية بإحدى الطريقتين:

**أولاً:** تخفيض أسعار السلع و الخدمات الوطنية مقابل العملات الوطنية، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على المنتجات الوطنية وبالتالي زيادة الصادرات الوطنية.

<sup>1</sup> حنان لعروق، مرجع سابق، ص ص: 162-163.

**ثانياً:** إرتفاع أسعار السلع و الخدمات الأجنبية المستوردة، مما يؤدي إلى نقص الطلب الوطني على هذه السلع و الخدمات، وبالتالي تقليص الواردات وتحسن الميزان التجاري. ويمكننا أن نحدد آثار تخفيض العملة الوطنية سواء سلبية أو ايجابية كمايلي:

### 1- على مستوى الواردات:

نظريا ومن إحدى نتائج تخفيض العملة الوطنية الارتفاع في الأسعار المستوردة و الآثار المباشرة له المنعكسة على السلع الاستهلاكية و الوسيطة. وفي حالة مصاحبة هذا الارتفاع في الأسعار تصحيحات في الدخل، سيؤدي ذلك إلى آثار أخرى للتضخم بالنسبة للأجور، حيث أن تخفض العملة له أثر تضخمي واضح ويولد:

- لولب أسعار - أجور

- حلقة مفرغة لتخفيض العملة الوطنية.

إن هذا الأثر واضح في الاقتصاد الجزائري، حيث انه بعد التخفيض في العملة الوطنية وإلغاء القيود على الأسعار، انطلقت الضغوط المكبوتة للسيولة المفرطة، مما أسهم في زيادة متوسط المعدل السنوي للتضخم، من حوالي 10% ما بين 84-88 إلى حوالي 25% في 90-91 و 30% سنة 1995 . إلا أن الانخفاض في الواردات لسنة 1996 يرجع حسب المسؤولين إلى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على الاستيراد لتحقيق برنامجها، وذلك نظرا للعجز المقدر بـ 122 مليار دينار، الذي تواجه خزينتها، وبالتالي امتناع البنوك عن تزويدها بالقروض اللازمة لذلك، بالرغم من أن الحكومة خصصت 148 مليار دينار سنة 1995 لتطهير المؤسسات العمومية.<sup>1</sup>

### 2- على مستوى الصادرات:

مبدئياً، فإن تخفيض سعر العملة الوطنية يؤدي إلى زيادة الصادرات من السلع الوطنية و انخفاض في واردات الدولة من السلع و الخدمات، مما يؤدي إلى تخفيض العجز في الميزان التجاري الجزائري سنة 1995 عجزا بقيمة 521 مليون دولار مقابل 864 مليون دولار سنة 1994 (رغم أن هذا التحسن هو راجع بنسبة كبيرة إلى قطاع المحروقات كما سيتم تبياناه لاحقا). إذ عرفت الصادرات سنة 1995 ارتفاعا بنسبة 21% مقارنة بـ 1994، ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن الذي عرفته أسواق تصدير النفط، القيمة المرتفعة نسبيا للصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث قدرت بـ 510 مليون دولار خلال سنة 1995، و 276 مليون دولار سنة 1994

<sup>1</sup> سعيد صحراوي، محددات سعر الصرف - دراسة قياسية لنظرية تعادل القوة الشرائية و النموذج النقدي في الجزائر -، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2009-2010، ص



حيث تتشكل هذه الصادرات من مواد نصف مصنعة و مواد غذائية و تجهيزات صناعية، ومهما كان التحسن في الصادرات من السلع الوطنية، فإنه يستوجب على المؤسسات الوطنية أن تدفع من مبيعاتها للخارج، حتى تتمكن من تغطية الخسارة في إيرادات العملة الصعبة المنجزة عن انخفاض قيمة العملة الوطنية، وخلق دفع قوى لأنشطة الاقتصادية مع المحافظة على مرونة الطلب الخارجي بالنسبة للسعر إضافة إلى الخصائص الأخرى للسلع (النوعية، خدمات ما بعد البيع).

إضافة إلى ما سبق، يمكن أن نذكر كذلك بعض الآثار السلبية و بصفة عامة لنظام التخفيض المتبع على الاقتصاد الوطني.

إن نظام الانزلاق التدريجي للدينار، يدخل عامل عدم اليقين فيما يخص القيمة المستقبلية للدينار، وبالتالي في المبلغ الفعلي المستقبلي للصفقات.

\* كما أنه لا يعطي أي مؤشر على القيمة الحقيقية، والسعر التوازني للدينار. إذ أنه لا أحد يمكنه أن يعرف متى وفي أي مستوى سيتوقف هذا الانزلاق التدريجي. فهذه الحالة هي مواتية للمضاربين.

\* ينتج عن هذا النظام خسائر في الصرف لدى المؤسسات و العاملة، وهذا في غياب نظام تغطية ضد خطر الصرف.<sup>1</sup>

#### الجدول رقم(02-04): تطور سعر الصرف للدينار الجزائري الإسمي والحقيقي

السنوات	سعر الصرف الإسمي	سعر الصرف الحقيقي	نسبة الإرتفاع في تقييم الدينار
2008	5.7820	14.0650	63.65
2009	4.2370	16.3848	69.50
2010	4.7984	18.1886	73.66
2011	5.8419	17.6881	72.60
2012	6.7781	18.2731	65.82
2013	7.8606	18.9777	95.92
2014	8.9575	22.3677	60.67

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي للجمارك تم التصفح بتاريخ 2017/03/28 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.ons.dz>

<sup>1</sup> سعيد صحراوي، مرجع سابق، ص: 143.

- أن سعر الصرف الإسمي للدينار مقيم بقيمة مرتفعة عن قيمه الحقيقية حتى أن نسبة الإرتفاع في تقييم الدينار شهدت تزييدا تدريجيا خلال الفترة (2008-2011) من 63.65% حتى وصلت 65.82% كما بلغت نسبة 73.66% كحد أقصى سنة 2010. ثم بدأت بالتراجع انطلاقا من سنة 2012 حتى بلغت 60.67% في 2014. والملاحظ أن هذا التقييم لا يعكس في أي لحظة تغير الأسعار المحلية والاجنبية.

- إن سعر الصرف في السوق الموازية يعكس حقيقة القوة الشرائية للدينار ،وذلك لأن سعر الصرف فيها يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب مع احتساب الخطر .فالرقابة على الصرف تمنع عمليات الشراء والبيع للعملات الصعبة بدون إذن مسبق من البنك المركزي.

إن تطور سعر الصرف الحقيقي يبين أنه يجب ان يكون هناك تخفيض يرتفع كلما ارتفع فرق التضخم في الجزائر والشركاء التجاريين لها.

**الجدول رقم(02-05): تطور سعر صرف الدينار الجزائري أمام العملات الأجنبية في الفترة 2000- 2014**

السنوات	سعر صرف الدينار أمام الدولار الأمريكي	سعر صرف الدينار أمام الأورو
2000	75.31	69.43
2001	77.26	69.20
2002	79.68	75.34
2003	77.37	87.47
2004	72.06	89.64
2005	73.36	91.30
2006	72.64	91.24
2007	69.36	94.99
2008	64.56	94.86
2009	72.64	101.29
2010	74.40	99.19
2011	72.85	102.21
2012	77.55	102.16
2013	79.38	105.43
2014	80.56	106.9

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر: تم التصفح بتاريخ 2017/03/29. 9:30

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf)، سبتمبر 2007، ص15

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_11/rapport\\_11.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf)، ماي 2011، ص20

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_15/rapport\\_15.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport_15.pdf)، جوان 2015،

## خاتمة الفصل

من خلال ما تم التطرق إليه في هذا الفصل نستخلص مايلي:

- مر نظام التسعير للدينار الجزائري بعدة مراحل بدءا من نظام الربط بالفرنك الفرنسي ووصولاً إلى نظام التعويم المدار والذي تم تطبيقه سنة 1996. وذلك بهدف تقريب الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية عن طريق تقليص الفارق بين السعر الرسمي والسعر الموازي وتحسين وضعية ميزانها التجاري.
- وتختلف سياسات الصرف من دولة إلى أخرى حسب الظروف الاقتصادية السائدة ، فقد يتم تعديل صرف العملة أو التأثير من أجل تخفيض أو تحسين عملتها كما يمكن استعمال احتياطات الصرف ، أو استخدام سعر الفائدة المرتفع وأحيانا يعتمد على مراقبة سعر الصرف أو اعتماد سعر صرف متعدد. وبهذا يمكن القول أن سعر الصرف واحد من أهم السياسات الاقتصادية الفعالة في التأثير على المتغيرات الاقتصادية و من بينها الميزان التجاري، وتحسينها، سواء في الدول المتقدمة أو في الدول النامية.
- قامت الجزائر بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية خلال الفترة المدروسة أهمها برنامج التعديل الهيكلي الذي قام به صندوق النقد الدولي في إطار إصلاح الصرف في الجزائر. وذلك سعياً منها لإنعاش الإقتصاد الوطني وإعطاءه دفعة قوية .

مقدمة الفصل

تهدف السياسة الإقتصادية لتحقيق جملة من الأهداف وتعد كل من السياسة النقدية وسياسة سعر الصرف أداتين للسياسة الإقتصادية لتحقيق هذه الأهداف بحيث تعمل السياسة النقدية على التحكم في معدل التضخم من خلال تنظيم العرض النقدي في الإقتصاد بينما تعمل سياسة سعر الصرف على المحافظة على إستقرار معدل الصرف لمنع حدوث إضطرابات في التبادلات التجارية وضمان مكانة تنافسية المؤسسات الوطنية مع مثيلاتها من المؤسسات الأجنبية.

يعتبر سعر صرف ومعدل التضخم وحركة رؤوس الأموال ومعدل النمو الإقتصادي من أهم المؤشرات الإقتصادية حيث تتسم سياسة سعر الصرف بالفعالية لما يكون لها تأثير إيجابي على هاته المتغيرات الإقتصادية، ونظرا لظاهرة الإختلال التي يعاني منها الميزان التجاري الجزائري فأردنا توضيح العلاقة التي تربط سياسة سعر الصرف وتقلبات سعر الصرف خلال فترة الدراسة بوضعية الميزان التجاري وذلك بمعرفة تأثير هذه التقلبات في سعر الصرف على الصادرات والواردات الجزائرية ومنه على رصيد الميزان التجاري وكذا معرفة سياسة بنك الجزائر للحد من أثار التقلبات العالمية لأسعار صرف العملات إلى جانب تقديم الأليات التي من شأنها الحد من تأثير تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري الجزائري. وفي هذا الفصل سنتناول دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2014 وفق النقاط التالية:

**المبحث الأول: تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة 2000-2014**

**المبحث الثاني: علاقة سعر الصرف بمتغيرات الإقتصاد الكلي خلال الفترة 2000-2014**

**المبحث الثالث: تقلبات سعر صرف الدينار وتأثيرها على الميزان التجاري الجزائري**

المبحث الأول: تطور هيكل التجارة الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2014):

كما نعلم أن هيكل التجارة الخارجية لأي دولة يعكس الوضعية الإقتصادية لها فهو يشمل مكونات ميزان مدفوعاتها بصفة عامة والميزان التجاري بصفة خاصة وهذا الأخير بدوره يتكون مجموع صادرات وواردات البلد من السلع والخدمات ،فسوف نتناول في هذا المبحث تطورات هيكل التجارة الخارجية في الجزائر من خلال دراسة صادرات وواردات الجزائر ووضعية ميزانها التجاري.

المطلب الأول: تطور الواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

سوف نتناول من خلال هذا المطلب تطور الواردات الجزائرية والتوزيع الجغرافي والسلعي لهذه الواردات كما يلي

الفرع الأول : التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية

الجدول رقم(02-06): التوزيع الجغرافي للواردات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة: مليون دولار أمريكي

السنة	الإتحاد الأوروبي	O.C.D.E خارج الإتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	دول عربية دون U.M.A	دول المغرب العربي	بقية الدول الإفريقية	المجموع
2000	5256	2194	603	142	599	144	52	119	9173
2001	5903	2125	636	269	579	179	72	85	9940
2002	6732	2485	757	385	943	366	127	87	12009
2003	7954	2242	855	567	1206	418	120	125	13534
2004	10097	3071	1097	1166	1952	525	169	175	18308
2005	11255	3506	1058	1249	2506	387	217	148	20357
2006	11729	3738	777	1281	3055	493	235	148	21456
2007	14727	5363	715	1672	4318	621	284	231	27631
2008	10985	7245	659	2179	6916	705	395	395	39479
2009	20772	6435	728	1866	7474	1089	478	478	39294
2010	20704	6519	388	2380	8280	1262	544	544	40473
2011	24616	6219	579	3931	8873	1760	691	691	47247
2012	26333	6160	1652	3590	9538	1555	807	807	50376
2013	28724	6695	1213	3466	1062	2414	1029	1029	55028
2014	29684	8436	886	3815	1296	1962	738	738	58518

المصدر: المديرية العامة للجمارك ، تم التصفح بتاريخ: 23/ 03/ 2017 . 21:05 على الموقع :

إن الجزائر تستورد من مجموعة دول محددة ، منذ سنة 2000، حيث أنه لم يحدث تغيير كبير على الشركاء التجاريين الممومنين للجزائر، و يبدو ذلك جليا من التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية. تعتبر مجموعة دول الاتحاد الأوروبي أهم مومون للواردات الجزائرية حيث نجد أنها تستحوذ على أكثر من 50% من واردات الجزائر، وتزايد استيراد الجزائر من دول الاتحاد الأوروبي بتزايد حجم الواردات خاصة بعد سنة 2005 وذلك نتيجة لدخول إتفاقية الشراكة مع الإتحاد الاوروبي حيز التنفيذ إبتداءا من سنة 2005. حيث نجد ان الجزائر استوردت من الاتحاد الأوروبي سنة 2009 ما قيمته 20772 مليون دينار جزائري وهو يمثل نسبة 52% من إجمالي الواردات. واستمرت هذه القيم في الإرتفاع إلى غاية سنة 2014. أما المرتبة الثانية فتحلتها الدول الآسيوية كمصدر للواردات الجزائرية خاصة خلال السنوات الأخيرة أين عرفت تزايدا كبيرا، حيث انتقلت من 599 مليون دولار أمريكي سنة 2000 لتصل إلى 12916 مليون دولار أمريكي سنة 2014 وهذا بهدف تنويع الشركاء التجاريين للجزائر خارج المنطقة الأوروبية. وفي المرتبة الثالثة نجد دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية ، حيث بلغت الواردات الجزائرية من (O.C.D.E) كأعلى قيمة لها سنة 2014 ما قيمته 8426 مليون دولار أمريكي حيث نلاحظ أن قيمة الواردات الجزائري من هذه المنظمة قد عرفت إرتفاعا ملحوظا منذ سنة 2000. أما باقي المناطق الأخرى في العالم فإنها تشكل نسبة ضئيلة جدا من مصادر الواردات الجزائرية، ونلاحظ أنه على الرغم من تنوع التوزيع الجغرافي لمصادر الواردات الجزائرية إلا أنها تتميز بتركيزها في منطقة واحدة، وهي مجموعة دول الاتحاد الأوروبي وبالتالي خلق نوع من الإحتكار، ويعرض السلع الجزائرية إلى خطر إرتفاع الأسعار أو الندرة في حال تعرض دول الاتحاد الأوروبي إلى أزمة . وإنطلاقا من هذه المعطيات، فإن الطرف الأوروبي يشكل شريكا لا غنى عنه، إذ يسيطر على ما يقارب ثلثي حجم التجارة الخارجية للجزائر.

الفرع الثاني : التوزيع السلعي للواردات الجزائرية  
الجدول (02-07):التوزيع السلعي للواردات الجزائرية :

الوحدة:مليار دولار أمريكي

السنوات	مواد غذائية	سلع التجهيز	سلع أخرى	السنوات	مواد غذائية	سلع التجهيز	سلع أخرى
2000	2.415	4.808	1.950	2008	7.796	24.674	7.009
2001	2.395	5.462	2.083	2009	5.863	25.539	7.895
2002	2.740	6.907	2.362	2010	6.024	25.850	8.338
2003	2.516	7.458	2.632	2011	9.805	26.611	10.884
2004	3.385	10.260	3.501	2012	9.023	24.562	16.791
2005	3.587	12.700	4.070	2013	9.580	27.004	18.372
2006	3.800	13.558	4.098	2014	11.005	32.303	15.022
2007	4.954	17.277	5.400				

المصدر:المديرية العامة للجمارك الجزائرية، تم التصفح بتاريخ: 30/ 03/ 2017 . على الموقع الإلكتروني :

<http://www.douane.gov.dz>

من خلال معطيات الجدول أعلاه:

-نلاحظ أن أكبر نسبة من واردات الجزائر هي من سلع التجهيز والمكونة من تجهيزات صناعية :فلاحية ومواد نصف مصنعة .حيث نلاحظ استقرار في قيمة سلع التجهيز خلال السنوات الأولى ، لكن سرعان ما بدأت في الإرتفاع الملحوظ وذلك منذ سنة 2001 ،حيث انتقلت من 5.4 مليار دولار إلى 32 مليار دولار سنة 2014 .وهذا يعني أنها تضاعفت بأكثر من 6 مرات .وربما هذا الإرتفاع يعود إلى البرامج التنموية التي قامت بها الحكومة خلال هذه الفترة مثل (برنامج الأنعاش الإقتصادي...إلخ)حيث أن هذه المشاريع تحتاج إلى مواد تجهيز ومواد أولية خاصة التجهيزات الصناعية .

-المواد الغذائية تعتبر من أهم المواد المستوردة من طرف الجزائر والجدول يبين لنا أن حصيلة واردات من المواد الغذائية في تزايد مستمر حيث بلغت 11 مليار دولار سنة2014 باستثناء سنتي 2009 و2010 حيث انخفضت قيمتها إلى 5.836 و6.024 مليار دولار .

الفرع الثالث : تطور حصيلة واردات الجزائر خلال الفترة 2000-2014

الجدول رقم(02-08): تطور واردات الجزائر (2000-2014) الوحدة :مليار دولار

السنة	الواردات
2000	9.35
2001	9.48
2002	12.01
2003	13.32
2004	17.95
2005	19.86
2006	20.68
2007	26.35
2008	37.99
2009	37.4
2010	38.88
2011	46.92
2012	51.56
2013	54.98
2014	95.67

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر تم التصفح بتاريخ 2017/03/29. 9:30

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf)، سبتمبر 2007، ص15

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_11/rapport\\_11.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf)، ماي 2011، ص20

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_15/rapport\\_15.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport_15.pdf)، جوان 2015، ص20

يتبين من الجدول السابق أن قيمة الواردات تتجه نحو الارتفاع فقد بلغت 95.67 مليار دولار سنة 2014 بعدما كانت 9.35 مليار دولار سنة 2000 ، ويعود هذا الارتفاع إلى رفع القيود على التجارة الخارجية، وبالتالي التوجه نحو تلبية الاحتياجات المحلية عن طريق الاستيراد ، كما أنه شهد خلال هذه الفترة ارتفاع الواردات الغذائية نتيجة انخفاض الإنتاج الزراعي خاصة (الحبوب) نتيجة تذبذب العوامل المناخية.

كما أن نسبة هامة من الواردات الجزائرية تشكل من المواد المستعملة في القطاع الصناعي ، سلع التجهيز الصناعي والتي إزداد الطلب عليها في هذه الفترة (2001-2014) نتيجة إنطلاق العديد من المشاريع والبرامج التنموية ونخص بالذكر مشروع الإنعاش الإقتصادي الذي خصص له غلاف مالي قدره 7 مليار دولار ، ونظرا لأن معظم هذه السلع هي سلع التجهيز الصناعي وهي غير متوفرة في الأسواق المحلية لذلك تلجأ الدولة لإستيرادها من الأسواق الخارجية .وبالإضافة إلى المواد الصناعية فإن الجزائر تعتبر من أكبر المستوردين عالميا لمادة القمح ،وقد أدى ارتفاع أسعار هذه المواد الغذائية في الأسواق الدولية إلى ارتفاع فاتورة الإستيراد. كما أن الزيادة في الأجور وصرف مختلف التعويضات منذ جانفي 2012 ، وهو مساهم



بشكل كبير في زيادة الطلب خاصة على بعض السلع المعمرة مثل السيارات حيث إرتفعت قيمة السيارات المستوردة بشكل كبير خاصة ما بين 2011-2012. وكذلك إنعكاس إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي وذلك بهدف تعزيز حرية تنقل معظم السلع الصناعية وإلغاء كافة الحواجز الجمركية وغير الجمركية. كل هذه العوامل كانت وراء لجوء الجزائر للإستيراد وإرتفاع قيمة الواردات.

### المطلب الثاني: هيكل الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

إحتلت قضية الصادرات مكانا هاما في الفكر المرتبط بالتنمية الاقتصادية، وقد توصلت العديد من الدراسات التجريبية إلى أنّ النمو السريع للصادرات يعجل بالنمو الإقتصادي، ويحرص صناع القرار في الجزائر على مسألة التفكير الإستراتيجي المتصلة بإيجاد بدائل تنموية متنوعة كمصادر للحصول على العملة الصعبة والحيلولة دون الوقوع في معضلة العقدة الهولندية (مطرقة تقلبات أسعار النفط، وسندان تذبذبات صرف العملات في البورصات العالمية).

وفي ذات السياق، فإن تنمية الصادرات خارج المحروقات تعتبر قضية إستراتيجية تؤدي إلى وجود مصادر أساسية يمكن الإعتماد عليها لتوفير الإحتياجات من النقد الأجنبي بشكل منظم، خاصة وأن المصادر الأخرى من المواد الأولية لا تتصف بالإستقرار والإستمرارية، لأجل هذا تسعى الحكومة الجزائرية إلى التركيز على سياسة تشجيع الصادرات كعملية تنموية طويلة الأجل، حيث أدركت أن تنويع هيكل الصادرات الوطنية والقضاء على الإختلال الهيكلية لها، أصبح من الحتم اللازم وضغط الضرورة بحيث يتم تعويض صادرات المحروقات شيئا فشيئا بصادرات متنوعة (صناعية، زراعية)، وهو ما اصطلح عليه بإسم ترقية الصادرات خارج المحروقات.<sup>1</sup>

الفرع الأول: إستراتيجية الجزائر في ترقية الصادرات خارج إطار المحروقات: تهدف هذه الإستراتيجية إلى إقامة قطاع تصديري حيوي ونشط، يتم الاعتماد عليه في النهوض بالتنمية داخل البلد ومحاولة الابتعاد عن إيرادات البترول ، تعتمد هذه الأخيرة على عملية تأهيل المؤسسات، وعملية الخصخصة وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وذلك من خلال:

- تأهيل الاقتصاد الوطني،
- تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية،
- تطوير الشراكة ،
- ترقية سياسة جذب الاستثمار الأجنبي.

1. مشاكل الصادرات خارج المحروقات: على الرغم من التوجه نحو الرفع من قيمة الصادرات غير النفطية في الجزائر، إلا أنه لا بد من الإشارة إلى جملة من المشاكل التي مازالت تعترض التوسع في العملية التصديرية والوقوف دون إمكانية الاستفادة من آثارها الإيجابية على نمو الاقتصاد الوطني .ونوجز أهم العراقيل والمشاكل فيما يلي:

<sup>1</sup> د طارق قندوز، القاسمي سعيد، تحديات ورهانات إستراتيجية ترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات ، مقارنة وصفية تحليلية ، جامعة المسيلة - الجزائر .

- المشاكل على المستوى الجزئي، والمتمثلة في الضعف الذي تعاني منه المؤسسة الجزائرية على مستوى الإنتاج والجودة وكذا قنوات التوزيع وغيرها....
- المشاكل المرتبطة بالمحيط الاقتصادي، والمتمثلة في عدم وضوح معالم إستراتيجية التصدير، انعدام الخبرة وسوء استخدام التكنولوجيا
- المشاكل المرتبطة بالمحيط المؤسسي والتشريعي، والمتمثلة في التواجد التجاري غير المنتظم في الأسواق الخارجية، سوء استخدام وتوجيه الموارد المالية للصندوق الخاص بترقية الصادرات خارج المحروقات زيادة إلى عدم وضوح مهام الهيئات المكلفة بترقية الصادرات.....<sup>1</sup>

## 2. أهم الهيئات التي تعنى بتطوير التجارة الخارجية بالجزائر:

- وزارة التجارة الخارجية، التي تعنى بترقية التبادل التجاري.
- الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية **PROMEX** والذي يسهر على تسيير وترقية التبادل التجاري وكذا تقييمه.
- الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة: **(CACI)** تعمل على تشجيع المبادلات الاقتصادية والتجارية ومواكبة المؤسسات الأجنبية في الجزائر والمؤسسات الجزائرية في الخارج .
- الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات: **CAGEX** ، تعمل على ضمان القروض الممنوحة للمصدرين والمساهمة في التخفيف من المخاطر التجارية وحدة الكوارث الطبيعية التي يواجهونها، كعدم القدرة على التسديد ، وعدم تقبل المشتري السلع أو الخدمات التي طلبها من المصدرين، إضافة إلى المشاركة في المعارض الدولية واستكشاف أسواق جديدة.
- الصندوق الخاص لترقية الصادرات: **FSPE**، يعمل الصندوق على تمويل الأبحاث المتعلقة بالأسواق الدولية والتي تهدف إلى توفير المعلومات للمصدرين وتحسين نوعية المواد، المخصصة للتصدير كما يعمل على ضمان السير الحسن لعمليات التصدير وذلك عن طريق قانون المالية لسنة 2007
- الجمعية الوطنية للمصدرين الجزائريين: **ANEXAL**، هدفها الدفاع عن حقوق ومصالح المصدرين الجزائريين وتضم أكثر من 100 مصدر، وأهم وظائفها المساهمة في تطوير إستراتيجية التصدير ، وإيجاد مساحة للتواصل بين المصدرين وتجميع ونشر المعلومات ذات الطابع التجاري والاقتصادي وتوفير المساعدة التقنية لتطوير القدرات التصديرية للمتعاملين.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> د. بن زكورة العونية ، مداخلة بعنوان أثر الإنفتاح التجاري خارج قطاع المحروقات على النمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية خلال الفترة (2000-2014) ، محور المداخلة التفتح على الإستثمار الخاص بالجزائر، جامعة معسكر .

<sup>2</sup> د بن زكورة العونية ، مرجع سابق.

الفرع الثاني : تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

الوحدة مليون دولار

الجدول رقم(02-09): الصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000 - 2014).

السنوات	المحروقات	خارج المحروقات	المجموع	السنوات		المحروقات	خارج المحروقات	المجموع
				القيمة	النسبة			
2000	21419	612	22031	2008	القيمة	77192	1954	79146
					النسبة	97.53	2.47	100
2001	18484	648	19132	2009	القيمة	44411	1066	45477
					النسبة	97.66	2.34	100
2002	18091	734	18825	2010	القيمة	56143	1619	57762
					النسبة	97.20	2.80	100
2003	23988	477	24465	2011	القيمة	71662	2140	73802
					النسبة	97.10	2.90	100
2004	31548	660	32208	2012	القيمة	70571	2048	72620
					النسبة	97.18	2.82	100
2005	45588	907	46495	2013	القيمة	63662	2161	65823
					النسبة	96.72	3.28	100
2006	53608	1183	54791	2014	القيمة	58362	2810	61172
					النسبة	95.41	4.59	100
2007	59605	1311	60916					
					النسبة	97.85	2.15	100

المصدر: عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري، دراسة حالة الجزائر (1999-2014)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2015-2016، ص 112.

من خلال الجدول نلاحظ أن:

-نلاحظ أن أكثر من 97% من صادرات الجزائر هي من المحروقات، بينما صادرات خارج المحروقات فهي لا تتجاوز 2.77 % حيث بلغت قيمة صادرات المحروقات سنة 2000، 21419، وفي المقابل نجد صادرات خارج المحروقات بلغت قيمة 612 فقط. وهذا الفرق يعكس التركيز السلعي للصادرات الجزائرية. - كما نلاحظ من خلال الجدول تراجع في صادرات المحروقات وذلك خلال الفترة الممتدة من (2000-2002). بينما خارج قطاع المحروقات عرفت زيادة طفيفة خلال نفس الفترة.

- سنة 2003 نلاحظ عودت ارتفاع في نسبة صادرات المحروقات إذ بلغت 23988 وبنسبة تقدر ب 98.05% .

- كما نلاحظ من خلال تتبع تطور حصيلة الصادرات أنها في تغير مستمر خلال فترة الدراسة وذلك بين الزيادة والنقصان ما عدى سنة 2014 فقد شهدت تراجعاً في حصيلة صادرات المحروقات حيث بلغت نسبة 95.41% ،قابلها تقدم لكن بنسبة ضعيفة نوعاً ما في حصيلة صادرات خارج قطاع المحروقات خلال نفس السنة حيث بلغت نسبة 4.59% ،وهذا طبعاً راجع لإنخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية، لكن بالرغم من هذا الإتهيار في أسعار النفط إلا أن الجزائر لم تتخلص من اعتمادها على قطاع المحروقات .

### الفرع الثالث: التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014

الجدول رقم(02-10):التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2014).

الوحدة :مليون دولار أمريكي

السنة	الإتحاد الأوروبي	O.C.D.E خارج الإتحاد الأوروبي	دول أوروبية أخرى	أمريكا الجنوبية	آسيا دون الدول العربية	دول عربية دون U.M.A	دول المغرب العربي	بقية الدول الإفريقية	المجموع
2000	13792	5828	181	1672	210	55	254	42	22031
2001	12344	4549	87	1037	476	315	275	26	19132
2002	12100	4602	130	951	456	248	250	50	18825
2003	14503	7631	123	1220	507	355	260	13	24612
2004	17396	11054	91	1902	686	521	407	26	32083
2005	25593	14963	15	3124	1218	661	418	49	46001
2006	28750	20546	7	2398	1792	591	515	14	54613
2007	26833	25387	7	2596	4004	479	760	42	60163
2008	41246	28614	10	2875	3765	797	1626	365	79298
2009	23186	15326	7	1841	3320	546	857	93	45194
2010	28009	20278	10	2620	4082	694	1281	79	57053
2011	37307	24059	102	4270	5168	810	1586	146	73489
2012	39797	20029	36	4228	4683	958	2073	62	71866
2013	41277	12210	52	3211	4697	797	2639	91	64974
2014	40378	10344	98	3183	5060	648	3065	110	62886

المصدر: المديرية العامة للجمارك ، تم التصفح بتاريخ: 2017/02/12 . 16:35 على الموقع :

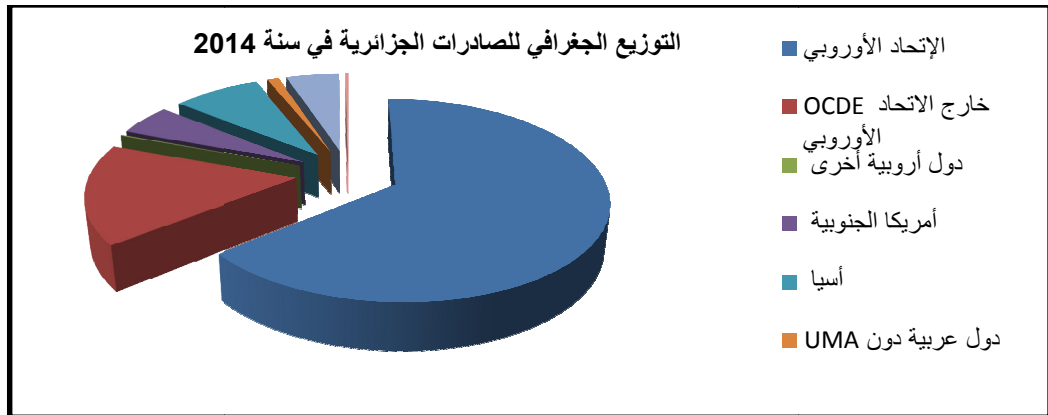
<http://www.douane.gov.dz /Rapports periodiques.html>

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن:

معظم الصادرات الجزائرية تتجه نحو منطقة الإتحاد الأوروبي، حيث ان هذه القيمة عرفت ارتفاعا ملحوظا ابتداء من سنة 2005 حيث ارتفعت من 17396 مليون دولار أمريكي سنة 2004 إلى 25593 مليون دولار أمريكي سنة 2005 وذلك بنسبة أكبر من 47 % مقارنة بسنة 2004، ويمكن تفسير ذلك بتنفيذ إتفاقية الشراكة مع الأتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005 حيث شجعت على زيادة الصادرات نحو الإتحاد الإتحاد الأوروبي، واستمرت قيمة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي في الإرتفاع حتى وصلت إلى 40378 وذلك بنسبة 64.20 % من مجموع الصادرات سنة 2014.

وبعد ذلك تأتي دول منظمة التعاون والتنمية الإقتصادية OCDE ودول أوروبية أخرى في المرتبة الثانية، ثم دول أمريكا الجنوبية وأسيا في المرتبة الثالثة. حيث نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع الصادرات الجزائرية نحو هذه الدول في السنوات الأخيرة، وهذا مايفسر رغبة الدولة الجزائرية لتنويع شركائها التجاريين خارج المنطقة الأوروبية، ونتيجة لذلك ارتفعت قيمة الصادرات نحو دول أسيا من 210 مليون دولار أمريكي سنة 2000 إلى أكثر من 5060 مليون دولار أمريكي سنة 2014، أي أنها تضاعفت بأكثر من ثمانية أضعاف. \*وتأتي الدول العربية في المرتبة الأخيرة حيث نلاحظ أن نسبة الصادرات للدول العربية في أحسن حالاتها لا تتجاوز 05 % .

**الشكل رقم (02-01) : التوزيع الجغرافي للصادرات الجزائرية في سنة 2014.**



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (10-02)

الفرع الرابع : التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2000-2014  
الجدول رقم(02-11):التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة 2008-2014

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف مصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2008	77361	119	334	1384	1	67	32
2009	44128	113	170	692	/	42	49
2010	55527	315	94	1056	1	30	30
2011	71427	355	161	1496	/	35	15
2012	69804	315	168	1527	1	32	19
2013	62960	402	109	1458	/	28	17
2014	60146	323	110	2350	2	15	10

المصدر: المديرية العامة للجمارك الجزائرية، تم التصفح بتاريخ: 2017/03/21 . على الموقع الإلكتروني :

<http://www.douane.gov.dz>

-المركز الوطني للإعلام والإحصاء .تم التصفح على الموقع الإلكتروني :

<http://www.ons.dz>

الفرع الخامس : التوزيع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر  
الجدول رقم(02-12) :التوزيع السلعي للصادرات خارج قطاع المحروقات خلال الفترة 2000-2014

الوحدة:مليون دولار

السنوات	مواد غذائية	مواد خام	منتجات نصف مصنعة	مواد التجهيز الزراعية	مواد التجهيز الصناعية	السلع الاستهلاكية
2000	32	44	465	11	47	13
2001	28	37	504	22	45	12
2002	35	51	551	20	50	27
2003	48	50	509	1	30	35
2004	65	102	552	1	52	16
2005	67	134	656	-	36	14
2006	73	195	828	1	44	43
2007	88	169	993	1	46	35
2008	119	334	1384	1	67	32
2009	113	170	692	-	42	49
2010	315	94	1056	1	30	30
2011	355	161	1496	-	35	15
2012	315	168	1527	1	32	19
2013	402	109	1604	0.2	27	17
2014	400	110	2350	1	15	10

المصدر: المديرية العامة للجمارك، تم التصفح بتاريخ 2017/03/18 على الموقع الإلكتروني:

<http://www.douane.gov.dz>

توضح معطيات الجدول أن أكبر نسبة من صادرات الجزائر خرج قطاع المحروقات خلال فترة الدراسة هي من المنتجات نصف المصنعة والمواد الغذائية على التوالي حيث بلغت الأولى سنة 2014 ما قيمته 2350 مليون دولار وبالنسبة للمواد الغذائية بلغت خلال نفس السنة 400 مليون دولار.

بالرغم من الإصلاحات المتبعة من قبل الدولة في إطار ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات إلا أن لم تتعدى نسبة 4% من إجمالي الصادرات وبالتالي فإن صادرات المحروقات وبالرغم من الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها الجزائر لا تزال تسيطر على أكبر نسبة لصادرات الدولة والتي تتراوح ما بين 97% و 98% .

### المطلب الثالث: وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2014

بعدما تعرضنا لهيكل التجارة الخارجية من خلال توضيح بنية كل من صادرات وواردات الجزائر وأهم الشركاء التجاريين لها ،نقوم من خلال هذا المطلب بدراسة رصيد الميزان التجاري باعتباره يمثل الفرق بين قيمة الصادرات والواردات.

#### أولا :إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر:

إن الزيادة المستمرة في مستوى احتياطات الصرف قد طرح النقاش والجدل حول الدور الذي يمكن أن تلعبه في الاقتصاد الجزائري ،ويمكن القول أن إحتياطي الصرف الأجنبي ما هو إلا مجموع التراكمات السنوية لأرصدة ميزان المدفوعات وتعتبر فوائض الحساب الجاري المصدر الرئيسي لتراكم الاحتياطات وبالأخص فائض الميزان التجاري وذلك من خلال صادرات قطاع المحروقات <sup>1</sup>.

#### 1.مكونات إحتياطي الصرف في الجزائر:

تمثل الإحتياطات للجزائر جهاز أمان يمكنها اللجوء إليه لسد العجز الحادث في ميزان مدفوعاتها سواء كانت هذه الإحتياطات ذهباً أو عملات أجنبية،وهذا لكي لا تضطر إلى تخفيض سعر صرف عملتها أوالإقتراض بتكلفة باهضة ، وتتكون إحتياطات الجزائر من :

- **الذهب:** انخفضت قيمة الذهب من احتياطات الجزائر منذ مدة طويلة قابلها سيطرة الدولار الأمريكي والعملات الأخرى حيث بلغت احتياطات الذهب في الجزائر سنة 2006 قيمة 1133825135.72 مليار دينار مقابل احتياطات من العملات الأجنبية والتي قدرت بقيمة 378920227466.21 مليار دينار لنفس السنة،ويرجع الانخفاض في استخدام الذهب كوحدة احتياطية إلى تدخل الولايات المتحدة الأمريكية ومحاولة إلغاء دور الذهب في مركز النظام النقدي وسيطرة مكانة الدولار الأمريكي.
- **العملات الأجنبية:** منذ بداية تكوين الإحتياطات في الجزائر والدولار الأمريكي هو المسيطر الأساسي في قيمة الاحتياطات ،حيث وصلت نسبة احتياطي الدولار 48% سنة 2000 ونسبة 45% سنة 2001 وما أكسب الدولار ميزة العملة الصعبة يستخدم من خلالها كأساسي احتياطي هي مرونة تمويل العجز في ميزان مدفوعات الولايات المتحدة الأمريكية لان تمويله يكون أكثر سهولة من تمويل العجز لدى

<sup>1</sup> <http://www.mincommerce.gov.dz/arab/fichiers10/ord1003> .10/04/2017. 18 :15 .

الدول الأخرى على أساس أسعار الصرف السائدة ،ومنذ بداية 2002 ظهر الأورو كعملة منافسة للدولار ، إذ سجلت الجزائر نسبة احتياطياتها من الدولار 42% والملاحظ هو انخفاض هذه النسبة بنسبة 6.2% عن سنة 2001 ، وبلغ إحتياطي الجزائر من الأورو 30% من إجمالي الإحتياطيات ومثلت باقي العملات الأخرى نسبة 28% وقدرت نسبة الين الياباني منها 12% ، ويتم تحديد الأصول الإحتياطية في الجزائر بالطلب حيث يعمل بنك الجزائر على تحديد حجم الإحتياطيات التي يمكنه تكوينها وبعدها يقرر العملات التي يشكل منها هذه الإحتياطيات.<sup>1</sup>

ثانيا : تطور حصيلة الصادرات والواردات والميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2014  
جدول رقم(02-13): تطور الصادرات والواردات والميزان التجاري الجزائري

الوحدة:مليار دولار

السنوات	الميزان التجاري	صادرات	الواردات
2000	12.3	21.65	9.35
2001	9.61	19.09	9.48
2002	6.7	18.71	12.01
2003	11.14	14.46	13.32
2004	14.27	32.22	17.95
2005	26.47	46.33	19.86
2006	34.06	54.74	20.68
2007	34.24	60.59	26.35
2008	40.60	78.59	37.99
2009	7.78	45.19	37.4
2010	18.20	57.09	38.88
2011	25.96	72.88	46.92
2012	20.17	71.73	51.56
2013	9.73	64.71	54.98
2014	0.32	59.99	95.67

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر: تم التصفح بتاريخ 2017/03/29. 9:30

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf)، سبتمبر 2007، ص15

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_11/rapport\\_11.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf)، ماي 2011، ص20

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_15/rapport\\_15.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport_15.pdf)، جوان 2015، ص20

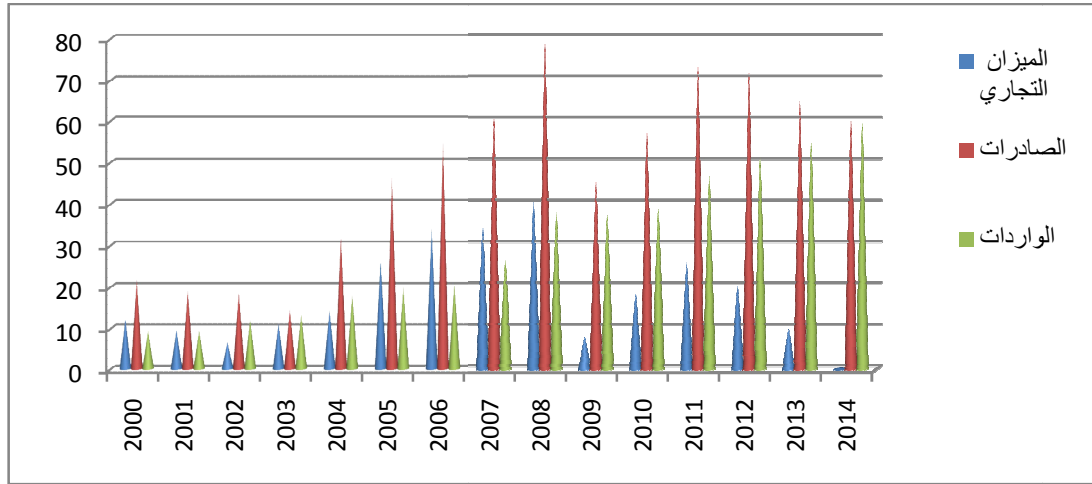
<sup>1</sup> هدى بوحنيك ، دور بنك الجزائر في تسير العمليات المالية المرتبطة بالجزائر ،مجلة الباحث ،جامعة تبسة ،الجزائر ، ص7.



ثالثا: تحليل العجز والفائض في الميزان التجاري الجزائري

يعاني الميزان التجاري الجزائري من العديد من التقلبات نتيجة تفاعل عدة عوامل كان من شأنها التأثير على رصيده وسوف يتم التطرق إلى وضعية الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2014 خاصة بعد أزمة إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية من خلال الشكل البياني التالي.

الشكل رقم(02-02) : تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (02-13)

يوضح كل من الجدول والشكل البياني أعلاه أن رصيد الميزان التجاري الجزائري قد عرف تقلبات مستمرة خلال الفترة 2000-2014. فنلاحظ أن رصيده عرف استقرارا خلال سنتي 2000-2011 فقد تميز بوجود فائض سنة 2000 قيمته 12.3 مليار دولار .

لكنه عرف انخفاضا سنة 2002 فبلغ 6.7 مليار دولار ثم عاد للارتفاع فنجد أنه بلغ أعلى قيمة له سنة 2008 بأكثر من 40.6 مليار دولار وهذا نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات خلال نفس السنة إذ بلغت 78.59 مليار دولار وهذا طبعا راجع لارتفاع أسعار النفط في السوق العالمي .

أما سنة 2009 فنلاحظ أن الميزان التجاري عرف انهيارا ملحوظا حيث انخفض من 40.6 مليار دولار في 2008 حتى وصل إلى 7.78 مليار دولار بسبب تداعيات الازمة المالية العالمية وتأثيرها على أسعار النفط.

لكن خلال سنتي 2011 و2012 نجد أن الميزان التجاري الجزائري قد شهد تحسنا فقد بلغ سنة 2011 25.96 مليار دولار و20.17 مليار دولار سنة 2012. لكن هذا التحسن لم يدم طويلا فسرعان ما تلقى الإقتصاد الجزائري بصفة عامة والميزان التجاري خاصة ضربة قوية نتيجة انهيار أسعار البترول في السوق العالمي وهذا ما أدى بدوره إلى حدوث عجز في الميزان التجاري الجزائري نتيجة انخفاض الصادرات الجزائرية فقد بلغ الميزان التجاري سنة 2014 قيمة 0.32 مليار دولار وهي أدنى قيمة عرفها الميزان التجاري طوال هذه الفترة .

إن الإعتماد شبه الكلي على الصادرات النفطية من طرف الجزائر جعل من ميزانها التجاري عرضة ورهينة للتقلبات والتطورات في أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

### المبحث الثاني: علاقة سعر صرف الدينار بمتغيرات الإقتصاد الكلية خلال الفترة 2000-2014

منذ تبني الجزائر سياسة إقتصاد السوق اتخذت العديد من القرارات الجدية التي كانت محفزة ومشجعة في جميع القطاعات الإقتصادية فقد اتبعت الجزائر نهجا تصحيحيا شاملا وهي تحاول تعزيز مسارها الإقتصادي، وتهيئته للاندماج في الإقتصاد العالمي فقامت بجملة من الإصلاحات في نظام صرفها فانعكس هذا التطور والإصلاح الإقتصادي على المؤشرات الإقتصادية الكلية .

#### المطلب الأول: علاقة سعر صرف الدينار بمعدل التضخم في الجزائر:

يعتبر التضخم ظاهرة في غاية الخطورة حيث كان له تأثير على العديد من إقتصاديات العالم والجزائر كغيرها من الدول عانت الكثير من هذه الظاهرة حيث تطورت بشكل كبير مما جعلها تؤثر سلبا على مناخ الإستثمار في الجزائر واستقرار سعر صرف العملة الوطنية والذي يعد من أولويات السياسة النقدية في الجزائر لذلك سوف يتم عرض علاقة معدل التضخم بتدهور قيمة الدينار الجزائري كمايلي:

#### الفرع الأول: أسباب التضخم في الجزائر:

توجد عدة أسباب للتضخم في الجزائر يمكن ذكر أهمها في :

الزيادة في حجم الإستثمارات الممولة عن طريق قروض مخصومة متوسطة الأجل أو تسبيقات من البنوك التجارية أو عن طريق الإصدار النقدي هذا ماينشأ طلب إضافي على السلع والخدمات دون زيادة حقيقية مما ينعكس سلبا على الأسعار .

تبقى إنتاجية العامل الجزائري ضعيفة بسبب تشغيل عدد كبير من العمال في الوحدات الإنتاجية إلى جانب نقص تكوينهم وخبرتهم المهنية وغياباتهم ،كل هذه العوامل تؤثر على حركة الأسعار من خلال إعاقته للعملية الإنتاجية سواء من حيث كمية ونوعية السلع المنتجة.

يعد معدل النمو السكاني من المتغيرات المهمة التي تؤثر على حجم الطلب من السلع والخدمات حيث أن التركيبة البشرية لسكان الجزائر تهيمن عليها فئة الشباب التي تعتبر قوة إنتاجية من جهة وتمثل طلب متزايد على السلع على السلع الإستهلاكية من جهة أخرى .

إنقل التضخم المستورد إلى أسعار السلع الوطنية خاصة بداية تحرير الأسعار وأدى تحسن صادرات الجزائر من المحروقات إلى زيادة احتياطي الصرف مما نتج عنه إصدار نقدي أي ان الصادرات أنشأت تضخما محليا عن طريق زيادة الإستهلاك الوسيط وتزامن ذلك مع اعتماد المخطط الرياعي الثاني الذي شجع على زيادة الإستثمارات مما أنشأ أرصدة نقدية دون مقابل من السلع والخدمات في المدى القصير .

عملت دواوين التجارة في إطار ضمان التمويل العادي للسلع على زيادة تكاليف إضافية للأسعار الجارية من خلال زيادة تكاليف التوزيع مما يجبر المؤسسات العمومية على زيادة تلك المصاريف على عاتق المستهلك في النهاية وبالتالي تفرض أسعار خيالية للسلع التي تعاني نقص نسبي في السوق.

إحتكار الدولة شبكة التوزيع أدت إلى انخفاض مردودية الإنتاج بسبب التأخر في التموين والبرمجة غير السليمة للتموينات، هذا ما إنعكس على أداء المؤسسات ومنه أسعار منتجاتها. عرفت كتلة الأجور والرواتب إرتفاعا من سنة لأخرى مما ساهم في زيادة سرعة دوران النقود، كما أن إرتفاع الأجور يؤدي بأصحاب الحرف والتجار إلى رفع أسعار المنتجات، كل هذه الأسباب كانت دافعا وراء زيادة معدلات التضخم.<sup>1</sup>

#### الفرع الثاني: علاقة سعر صرف الدينار بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

سوف يتم توضيح العلاقة بين سعر صرف الدينار الجزائري وتطور معدلات التضخم في الجزائر في الفترة 2000-2014

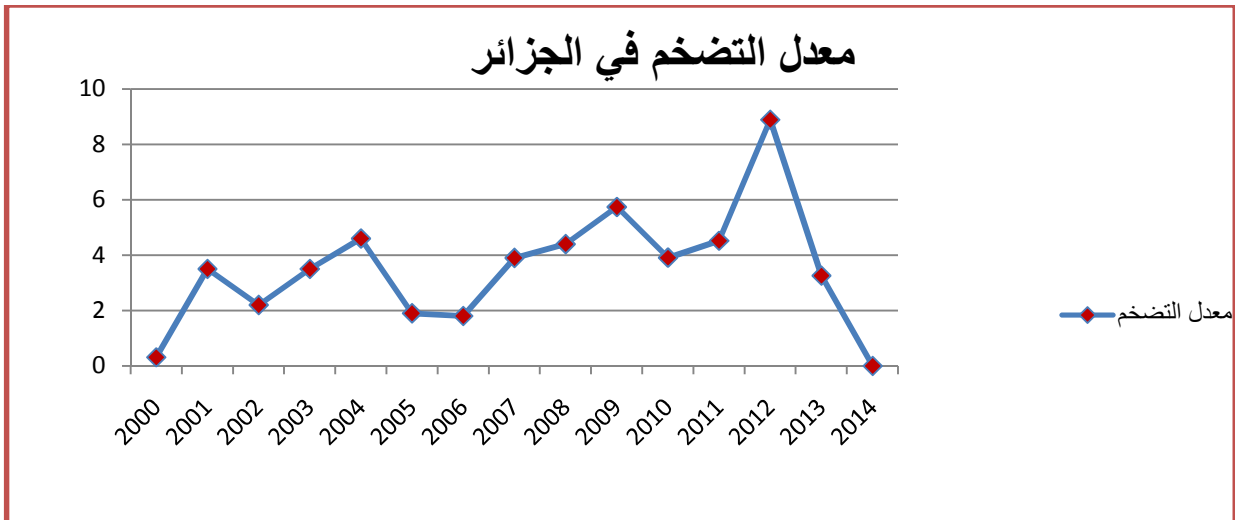
#### جدول رقم(03-03): تطورات معدل التضخم في الجزائر خلال 2000-2014

السنوات	معدل التضخم
2000	0.31
2001	3.5
2002	2.2
2003	3.5
2004	4.6
2005	1.9
2006	1.8
2007	3.9
2008	4.4
2009	5.74
2010	3.91
2011	4.52
2012	8.89
2013	3.26
2014	2.91

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر: تم التصفح بتاريخ 2017/04/15. 18:20  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf)، سبتمبر 2007، ص 24  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_11/rapport\\_11.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf)، ماي 2011، ص 30  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_15/rapport\\_15.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport_15.pdf)، جوان 2015، ص 29

<sup>1</sup> عبد العزيز طيبة، سياسة استهداف التضخم كأسلوب حديث للسياسة النقدية دراسة حالة الجزائر في الفترة 1994-2003، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإجتماعية، جامعة الشلف، الجزائر 2004-2005 ص 160-163.

الشكل رقم(03-01) : تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000- 2014



المصدر : من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(03-03)

يتضح من الجدول والشكل البياني أعلاه أن معدلات التضخم شهدت مستويات مقبولة خلال الفترة المدروسة، حيث وصل إلى أدنى حد لمعدل تضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال حين بلغ 0.3 % عام 2000، وإلى 5.7 % عام 2009 كأعلى حد لمعدل التضخم خلال الفترة المدروسة، ويعود هذا الإرتفاع إلى نسبة النمو خارج المحروقات والمقدرة ب 10.5% كما يعود هذا الإرتفاع إلى أزمة الركود الحادة التي عرفها الإقتصاد العالمي في 2008 بالإضافة إلى الصراع القائم بين الدولار الأمريكي واليوان الصيني وكذا الإرتفاع القوي الذي شهدته أسعار المنتجات الطاقوية والسلع القاعدية . وتجدر الإشارة أن بنك الجزائر انتهج خلال سنة 2003 منهج استهداف نسبة تضخم لا تزيد عن 3%.

شهدت سنة 2010 تراجعا في الضغوط التضخمية إذ يعود تراجع الضغوط التضخمية في الجزائر عام 2010 إلى انكماش مستويات الطلب المحلي وتراجع الأسعار العالمية للسلع الأولية والأساسية والمحاصيل الزراعية والمعادن بدرجة ملحوظة مقارنة بأسعار عام 2008 حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن بنك الجزائر، أن مستوى التضخم المسجل يبقى منخفضا بكثير مقارنة ببلدان منطقة شمال إفريقيا والشرق الأوسط المقدر عند 6% وفي كافة البلدان الناشئة تعادل 6% (المتوسط العالمي للتضخم=3.74% نهاية عام 2010). وعاودت وتيرة التضخم الارتفاع بشكل طفيف عام 2011 إلى حدود 4% لسببين هم النمو السريع لارتفاع الكتلة النقدية في عام 2011 إضافة إلى المستوى العالي لأسعار المنتجات الفلاحية المستوردة.

نلاحظ أن معدلات التضخم قد عرفت إنخفاضا خلال سنتي 2013 و2014 بالمقارنة مع السنوات السابقة وهذا نتيجة إدخال أداة جديدة للسياسة النقدية والمتمثلة في إسترجاع السيولة لمدة 6 أشهر وذلك بمعدل تسعيرة يقدر ب 1.5% وهذا بهدف إمتصاص السيولة المستقرة في البنوك، كما رفعت هذه الأخيرة موجوداتها لدى بنك الجزائر.

المطلب الثاني: علاقة سعر الصرف بحساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

تزامنا مع انفتاح الاقتصاد الجزائري على اقتصاد السوق فقد قامت الدولة بجملة من الاجراءات الصارمة للحد من الاختلال الخارجي عن طريق تحرير الاسعار والتجارة الخارجية بالاضافة الى تطبيق سياسة نقدية ومالية مناسبة وتخدم الاهداف المسطرة وخاصة دفع عجلة النمو الاقتصادي والقضاء على العجز في حساب رأس مالها من خلال الاستفادة من رؤوس الاموال الاجنبية في تنمية الاقتصاد الوطن

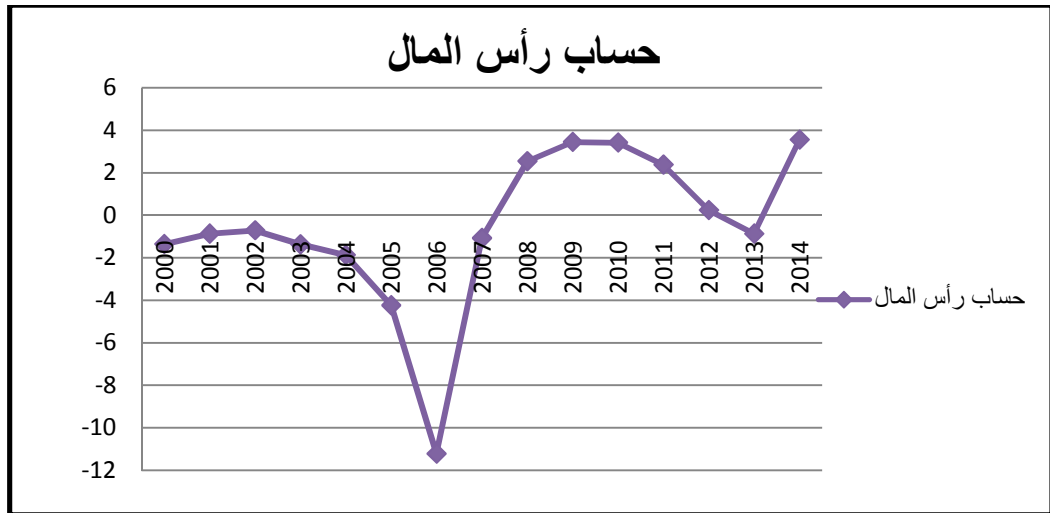
الفرع الأول : سعر الصرف وحساب رأس المال

الجدول رقم (03-06): تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنوات	رصيد حساب رأس المال
2000	1.36-
2001	0.87-
2002	0.71-
2003	1.37-
2004	1.87-
2005	4.24-
2006	11.22-
2007	1.08-
2008	2.54
2009	2.45
2010	3.42
2011	2.38
2012	0.24
2013	0.87
2014	3.55

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر: تم التصفح بتاريخ 2017/04/15. 18:20  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf) ، سبتمبر 2007 ، ص 10  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_11/rapport\\_11.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf) ، ماي 2011 ، ص 15  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_15/rapport\\_15.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport_15.pdf) ، جوان 2015 ، ص 15

الشكل رقم(03-04): تطور حساب رأس المال في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-06)

- نلاحظ أن أكبر إنخفاض سجله حساب رأس المال كان خلال سنة 2006 حيث بلغ 11.22 مليار دولار وذلك ناجم عن السياسة التي اتبعتها الجزائر آنذاك حيث قامت بتسديد جزء كبير من ديونها (التسديد المسبق) حيث نتج عنه إرتفاع في قيمة الدينار الجزائري في تلك الفترة 2005-2006، إضافة إلى أن هذا التدهور في حساب رأس المال يعود أيضا لإنخفاض الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره المكون الثاني لحساب رأس المال فهذا الإنخفاض قد أثر بدوره على الطلب على العملة الوطنية فتدهور قيمتها. أما سنة 2008 والتي سجلت أول رصيد موجب خلال فترة الدراسة بقيمة 2.5 مليار دولار وهذا الرصيد الموجب جاء نتيجة لتخلص الجزائر وبصفة نهائية من الدين الخارجي وكذا التحسن الذي شهده الإستثمار الأجنبي في الجزائر.

- أما الفترة 2009-2012 فنلاحظ استمرار الرصيد الموجب لحساب رأس المال، لكن سرعان ما سجل هذا الرصيد عجزا بقيمة 0.87 مليار دولار وذلك سنة 2013 ثم عاد الرصيد الموجب سنة 2014. نظرا لتبعية الإقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات وعدم مساهمة القطاع خارج المحروقات بصورة بارزة في الإقتصاد لم يعرف حساب رأس المال تحسنا في رصيده بالرغم من سعي الدولة لتحرير حساب رأس المال.

#### الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف بتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر

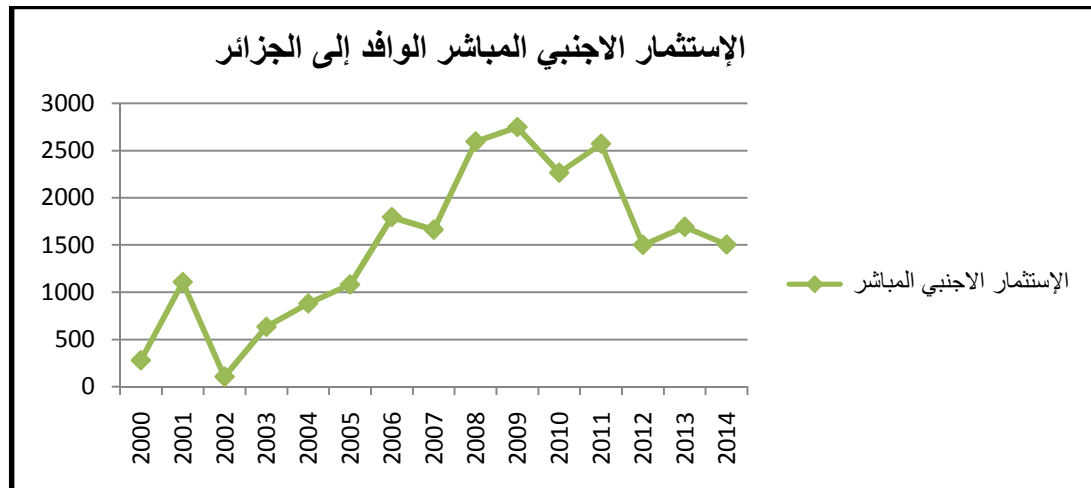
عملت الجزائر من خلال مجموعة من القوانين والتشريعات التي أصدرتها إلى محاولة الرفع من حجم الاستثمارات المتدفقة إليها، وذلك بهدف توفير سيولة عالية لرؤوس الأموال الدولية نحو دورة النشاط الاقتصادي، والشكل التالي يوضح تطور حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتدفقة إلى الجزائر

الجدول رقم(03-05): تطور الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر من 2000-2014

السنة	الإستثمار الأجنبي المباشر الوافد للجزائر
2000	280
2001	1107
2002	106
2003	633
2004	881
2005	1081
2006	1795
2007	1661
2008	2593
2009	2746
2010	2264
2011	2571
2012	1500
2013	1691
2014	1504

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد بيانا البنك الدولي، على الموقع : بتاريخ 2017/03/12 9:15  
<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD>.

الشكل رقم(03-03) : تطور الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-05)

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن الجزائر حققت خلال الفترة (2000 - 2014) مستويات مقبولة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فمنذ سنة 2000 إلى غاية 2009 نجد أن حجم الإستثمارات الأجنبية الوافدة للجزائر قد حقق إرتفاعا ملحوظا وهذا يعود إلى التحفيزات الضريبية التي قامت بها الجزائر إضافة إلى خصوصية شركة الصناعات الحديدية بالحجار وطبعاً لإرتفاع أسعار المحروقات في تلك الفترة خلال تلك الفترة .

أما الفترة 2010-2011 فقد شهدت هي الأخرى إرتفاعا ملحوظا في حجم هذه الإستثمارات رغم ما طرأ من أحداث سياسية على الساحة العربية آنذاك ، ويجدر بنا الإشارة هنا إلى أن الجزائر تعتبر من بين أربعة دول التي إستفادت واستحوذت على ما يقدر ب 63% من حجم الإستثمارات الإجمالية بعد ذلك نلاحظ إنخفاض وتذبذب في تدفق الإستثمار الأجنبي إلى غاية سنة 2014.

كما أن إتباع الجزائر لسياسة التعويم المدار قد ساهمت ولو بصورة ضئيلة في زيادة تدفقات الإستثمارات الأجنبية وذلك كون سعر صرف الدينار الجزائري وتدفق الإستثمار الأجنبي المباشر تربطهما علاقة غير مباشرة من خلال أسعار المحروقات فإرتفاع هذه الأخيرة يحفز المستثمر الأجنبي وهو ما يرفع من حجم الصادرات البترولية وبالتالي إرتفاع قيمة الدينار الجزائري . أي أن العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وسعر صرف الدينار الجزائري مقابل الدولار هي علاقة طردية، بحيث أن كل زيادة حاصلة في إستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار تتبعها زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر.

ويعود هذا الارتفاع إلى عدة أسباب من بينها:<sup>1</sup>

\*تحسين الظروف الأمنية بشكل كبير وتحقيق الاستقرار السياسي.

\*إبرام عدة اتفاقيات دولية في مجال حماية الاستثمار.العلاقات السياسية والاقتصادية المكثفة التي أقامتها الجزائر على مستوى السياسة الخارجية وذلك من أجل تحسين صورة وظروف الاستثمار في الجزائر .

**المطلب الثالث:علاقة سعر الصرف بالمديونية الخارجية ومعدل نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر**

**الفرع الأول : علاقة سعر الصرف بالمديونية الخارجية**

يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد مديونية وذلك نابع من السياسات الاقتصادية المنتهجة لتحقيق التنمية المنشودة، حيث تم التركيز على مصادر تمويل خارجية لإنجاز المشاريع الإنمائية الأمر الذي انعكس على إثقال كاهل الإقتصاد الجزائري بحجم مديونية لا تتناسب والنمو الاقتصادي المحقق.

<sup>1</sup> مراد بن ياني، سعر الصرف ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر (دراسة قياسية لحالة الجزائر)، مذكرة ماجستير (غير منشورة) في العلوم الإقتصادية ، جامعة تلمسان، 2011-2012، ص152.



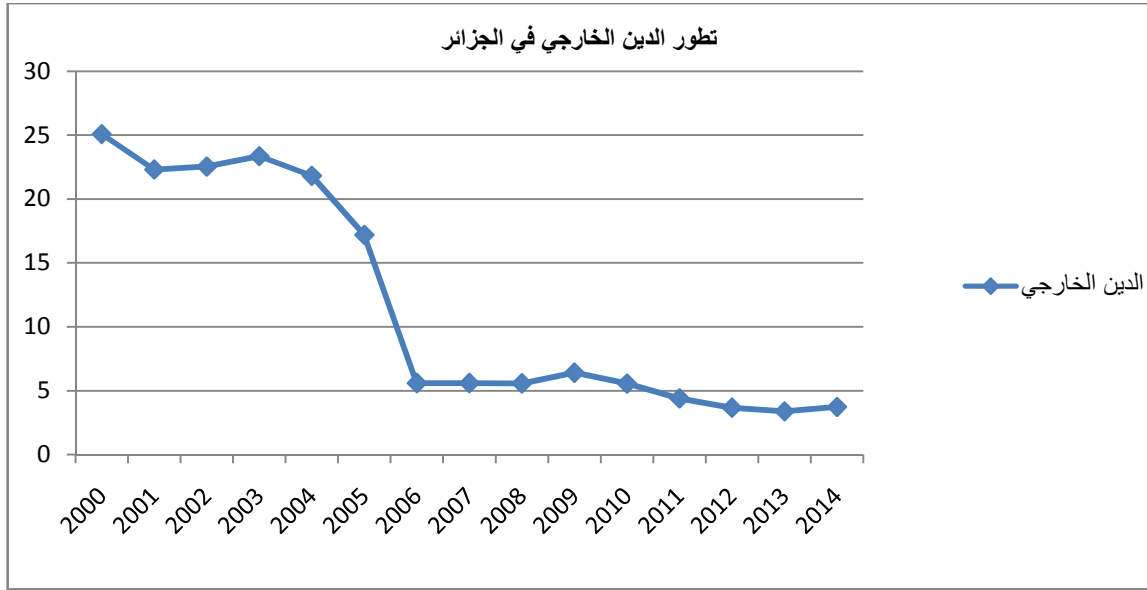
الجدول رقم (03-07) : تطور الدين الخارجي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنة	الدين الخارجي
2000	25.08
2001	22.31
2002	22.54
2003	23.35
2004	21.82
2005	17.19
2006	5.6
2007	5.6
2008	5.58
2009	6.41
2010	5.56
2011	4.40
2012	3.67
2013	3.39
2014	3.73

20:10

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر: تم التصفح بتاريخ 2017/04/15.  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf) ، سبتمبر 2007 ، ص 11  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_11/rapport\\_11.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf) ، ماي 2011 ، ص 16  
[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_15/rapport\\_15.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport_15.pdf) ، جوان 2015 ، ص 16

الشكل البياني رقم(03-05) : تطور حساب الدين الخارجي في الجزائر في الفترة 2000-2014



المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(03-07)

نلاحظ أن المديونية الخارجية في الجزائر قد سجلت تراجعاً ما بين سنة 2000 و 2006 وبقيت مستقرة حتى سنة 2008، إذ إنخفضت من 25.08 مليار دولار سنة 2000 إلى 5.6 مليار دولار سنة 2006 وقد جاء هذا الانخفاض نتيجة قيام الجزائر بالدفع المسبق لديونها وإعادة الجدولة، إضافة إلى إنتعاش سوق النفط في تلك الفترة.

- إن سياسة تخفيض الدين الخارجي التي قامت الجزائر كانت سببا في تآكل إحتياطي الصرف الأجنبي لها خاصة في سنتي 2005 و 2006. ونظرا لأن الجزائر ركزت وبقوة على تحقيق التنمية الإقتصادية خلال تلك الفترة فهذا يستلزم بطبيعة الحال التخلص من عبئ الديون الخارجية وكان لإنخفاض الدين الخارجي للجزائر تأثير على إستقرار سعر الصرف فنظام التعويم المدار الذي اتبعته الجزائر ساهم في تخفيض قيمة الدين الخارجي بالدولار.

- أما الفترة 2009-2014 فتميزت بحالة تذبذب في قيمة الدين الخارجي حيث كان هذا الأخير سببا في تآكل إحتياطي الصرف وما زاد الوضع تآزما هو إنهيار سعر صرف الدينار.

- إن إرتفاع سعر صرف الأورو أمام الدولار قد ساهم في إرتفاع عبئ الدين الخارجي، ومع إنهيار أسعار النفط والتي كانت أهم مورد للجزائر من خلال إحتياطي الصرف فقد قامت الجزائر بتحويل جزء كبير من ديونها اتجاه الأتحاد الأوروبي إلى إستثمارات .

#### الفرع الثاني: علاقة سعر الصرف بمعدل نمو الناتج المحلي الخام

سوف نقوم بتحليل انعكاس سعر صرف الدينار الجزائري على النمو الإقتصادي من خلال دراسة تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام وسعر صرف الدينار الجزائري طوال فترة الدراسة .

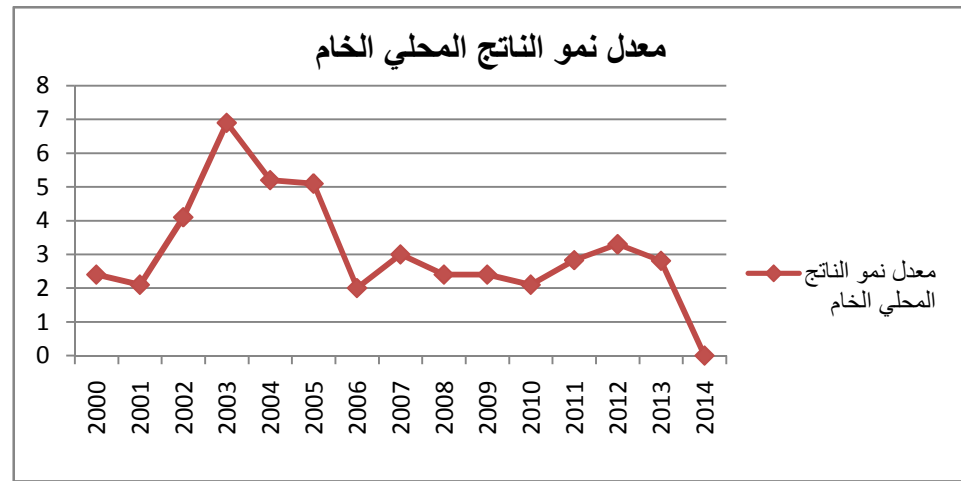
الجدول رقم(03-04): تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنة	معدل نمو الناتج المحلي الخام
2000	2.2
2001	2.1
2002	4.1
2003	6.9
2004	5.2
2005	5.1
2006	2.0
2007	3.0
2008	2.4
2009	2.4
2010	2.1
2011	2.83
2012	3.3
2013	2.81
2014	2.84

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد ببيانات البنك الدولي، على الموقع : بتاريخ 2017/03/20 10:30

<http://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.KD.ZG>

الشكل رقم(03-02): تطور معدل نمو الناتج الداخلي الخام في الجزائر خلال الفترة 2000-2014



المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-04)

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي سنة 2000 نسبة 2.4% وهو معدل منخفض رغم تحسن أسعار المحروقات واستمر معدل النمو في الإنخفاض حيث سجل سنة 2001 معدل 2.1% رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي واعتماد المخطط الوطني للتنمية بالإضافة إلى تحسن أسعار النفط في السوق العالمية ونتيجة لهذا الضعف في معدل النمو قامت الدولة بوضع برنامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2004) وهو ما انعكس إيجاباً على تطور معدل النمو خلال هذه الفترة خاصة سنة 2003 أين سجل معدل النمو أعلى نسبة له طوال

فترة الدراسة وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي بالإضافة إلى قطاع المحروقات والذي يعد المحرك الأساسي للنمو. كما تراجع معدل النمو سنة 2008 نتيجة لتأثير الأزمة المالية العالمية .

اما في الفترة (2010-2014) فقد عرفت معدلات النمو حالة تباطئ حيث انتقلت من 2.1% سنة 2010 فبلغت 3.84% سنة 2014 وهذا بفضل البرنامج الخماسي المطبق خلال هذه الفترة .

-إن أثر سعر صرف الدينار الجزائري على مستوى معدلات الفائدة المحلية فوري فهذا الأخير يتجاوب مع تغيرات قيمة العملة الوطنية مباشرة وهذا راجع إلى كون الجزائر تتبع سياسة صرف التعويم المراقب، وبالتالي أي تغيير فيه سوف يكون مرتقبا حيث يتخذ بنك الجزائر قراراته بشأن معدل الفائدة بناء على مستوى سعر الصرف المتوقع، فهذا التأثير المتواصل الذي يمارسه سعر الصرف على أسعار الفائدة يوحي لنا بالإرتباط الشديد بين هذين العنصرين كون أن الصدمات الخارجية ومن بينها تغيرات معدل الفائدة الأجنبية تنتقل أساسا عبر سعر الصرف نحو معدل الفائدة المحلي والذي بدوره يؤثر على كل من الإستثمار والقروض وبالتالي يتأثر معدل نمو الناتج المحلي الخام.

كما تؤثر معدلات الفائدة الأجنبية عندما تكون منخفضة على إحتياطي الصرف الأجنبي للجزائر فتضيع فرصة إستثمارها والحصول على الإيرادات ما يؤثر سلبا على معدل النمو .

#### المبحث الثالث: تقلبات سعر صرف الدينار وتأثيرها على الميزان التجاري الجزائري

بعد أن تعرضنا في المبحث السابق إلى وضعية الميزان التجاري، سنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تأثير التغير في سعر صرف الدينار على الميزان التجاري، وهذا من خلال معرفة تأثير تغير سعر صرف الدينار على البنود المكونة للميزان التجاري ألا وهي الصادرات والواردات ومقارنتها بالتغير في سعر صرف الدينار. بعد ذلك سنتطرق إلى أليات علاج الإختلال في الميزان التجاري والمتمثلة في منهجي المرونات والإستيعاب بالإضافة إلى السياسة المطبقة من طرف بنك الجزائر للحفاظ على توازن الميزان التجاري.

#### المطلب الأول: تطور أسعار صرف العملات وتأثيرها على الميزان التجاري الجزائري

إن التقلبات التي تعرفها أسواق الصرف الدولية من شأنها أن تؤثر على مختلف قطاعات الإقتصاد الوطني وخصوصا قطاع التجارة والذي نعبر عنه بالميزان التجاري، وسنحاول فيمايلي معرفة تأثير تغيرات أسعار صرف العملات الدولية (الدولار والأورو) وتغيرات سعر صرف الدينار على الميزان التجاري الجزائري.

جدول رقم (03-08): يوضح تغيرات أسعار صرف العملات وتأثيرها على الميزان التجاري الجزائري.

السنوات	رصيد الميزان التجاري (مليار دولار أمريكي)	الصادرات	صادرات خارج قطاع المحروقات	الواردات	سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو	سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو	سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار
2000	12.30	21.65	590	9.35	1.0827	69.4307	75.3165
2001	9.61	19.09	560	9.48	1.1165	69.2036	77.2694
2002	6.70	18.71	610	12.01	1.0575	75.3454	79.6861
2003	11.14	14.46	470	13.32	0.8840	87.4722	77.3768
2004	14.27	32.22	660	17.95	0.8039	89.6423	72.0659
2005	26.47	46.33	740	19.68	0.8037	91.3014	73.3627
2006	34.06	54.74	1130	20.68	0.7961	91.2447	72.6464
2007	34.24	60.59	980	26.35	0.7092	94.9973	69.3655
2008	40.60	78.59	1400	37.99	0.6790	94.8622	64.5684
2009	7.78	45.19	770	37.4	0.7176	101.299	72.6480
2010	18.20	57.09	960	38.88	0.7540	99.1927	74.4041
2011	25.96	72.88	1220	46.927	0.7178	102.2154	72.8537
2012	20.17	71.73	1150	51.569	0.7776	102.1627	77.5519
2013	9.73	64.71	1050	54.987	0.7529	105.4374	79.389
2014	0.32	59.99	1630	59.67	0.7520	106.9064	80.5606

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على النشرات الثلاثية لبنك الجزائر: تم التصفح بتاريخ 2017/03/29. 9:30

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_07/rapport\\_07.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_07/rapport_07.pdf)، سبتمبر 2007، ص 15

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_11/rapport\\_11.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_11/rapport_11.pdf)، ماي 2011، ص 20

[http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport\\_ba\\_15/rapport\\_15.pdf](http://www.bank of algeria.dz/pdf/rapport_ba_15/rapport_15.pdf)، جوان 2015، ص 20

أولاً: علاقة إحتياطي الصرف الأجنبي بسعر صرف الدينار :

هناك علاقة مباشرة بين تطور إحتياطي الصرف في الجزائر وبين تطور أسعار النفط في الأسواق الدولية وغالبا ما يكون حجم الأحتياطي هو السبب الرئيسي في تغير سعر الصرف ومن أجل توضيح هذه العلاقة نبرز الجدول التالي:

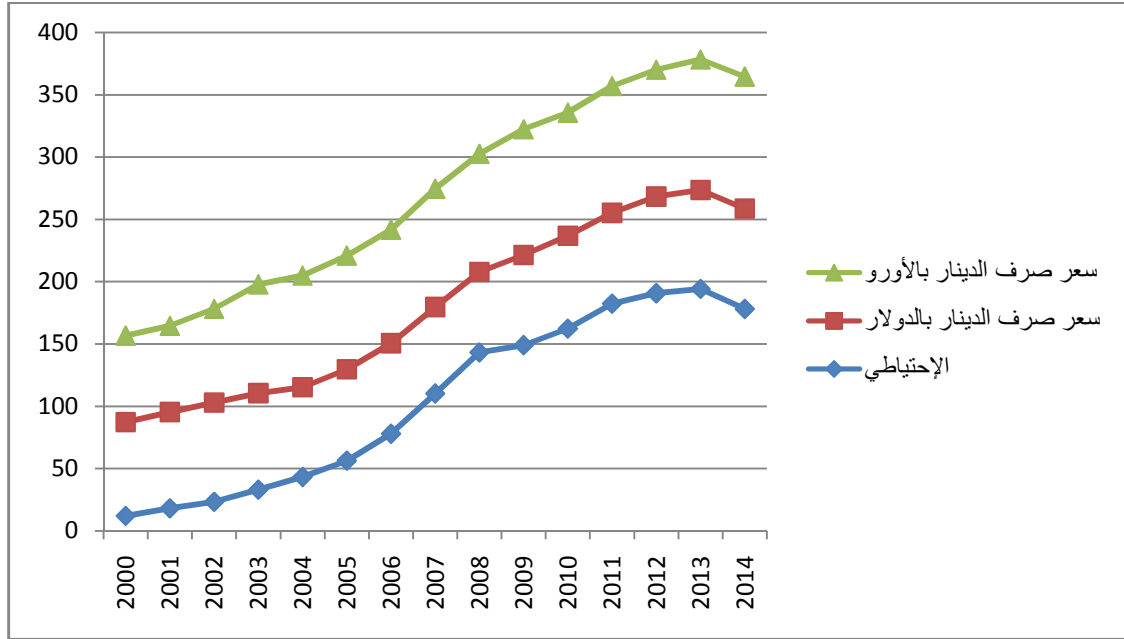
الجدول(03-09): تطور حجم احتياطي الصرف الأجنبي وأسعار البترول في الجزائر خلال الفترة 2000-2014

السنة	سعر البترول الخام (مليار دولار)	إحتياطي الصرف (دون الذهب): (دولار للبرميل-متوسط سنوي)
2000	28.50	11.9
2001	24.85	17.96
2002	25.24	23.11
2003	28.96	32.94
2004	38.66	43.11
2005	54.64	56.18
2006	65.85	77.78
2007	74.95	110.1
2008	99.97	143.1
2009	62.25	148.9
2010	80.15	162.2
2011	112.9	182.2
2012	111.0	190.6
2013	109.5	194.0
2014	100.7	178.9

المصدر: بوزيد بورنان، تغيرات أسعار الصرف وتأثيرها على الإحتياطات الوطنية دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة البليدة الجزائر 2014-2015، ص 203.

- عند تتبع الجدول أعلاه نلاحظ تزايد سريع في احتياطات الصرف من سنة 2000 حيث انتقلت من 11.9 مليار دولار لتصل إلى 143.1 سنة 2008 لتصل إلى أقصى قيمة لها سنة 2013 حيث بلغت 194.0 مليار دولار وهذا التراكم في الإحتياطات جاء نتيجة تعافي الإقتصاد الوطني من الآثار السلبية للأزمة المالية التي واجهت الإقتصاد العالمي سنة 2008.
- إن تراكم احتياطات الصرف خلال الفترة 2000-2013 جاء بالتوازي مع ارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي. لكن في سنة 2014 نلاحظ إنخفاض في حجم الإحتياطي وذلك نتيجة لإنخفاض سعر البترول فانتقل من 194 مليار دولار في 2013 ليصل إلى 178 مليار دولار سنة 2014
- نستنتج من خلال الجدول أن المصدر الرئيسي لتراكم إحتياطات الصرف الرسمية في الجزائر خاصة خلال الفترة 2008-2013 يتمثل في إنتعاش السوق البترولية آنذاك بإرتفاع أسعار البترول .

الشكل رقم (03-06) : تطورات حجم إحتياطي الصرف مع تغيرات سعر صرف الدينار خلال الفترة 2000-2014



المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدولين رقم (03-08) و(03-09).

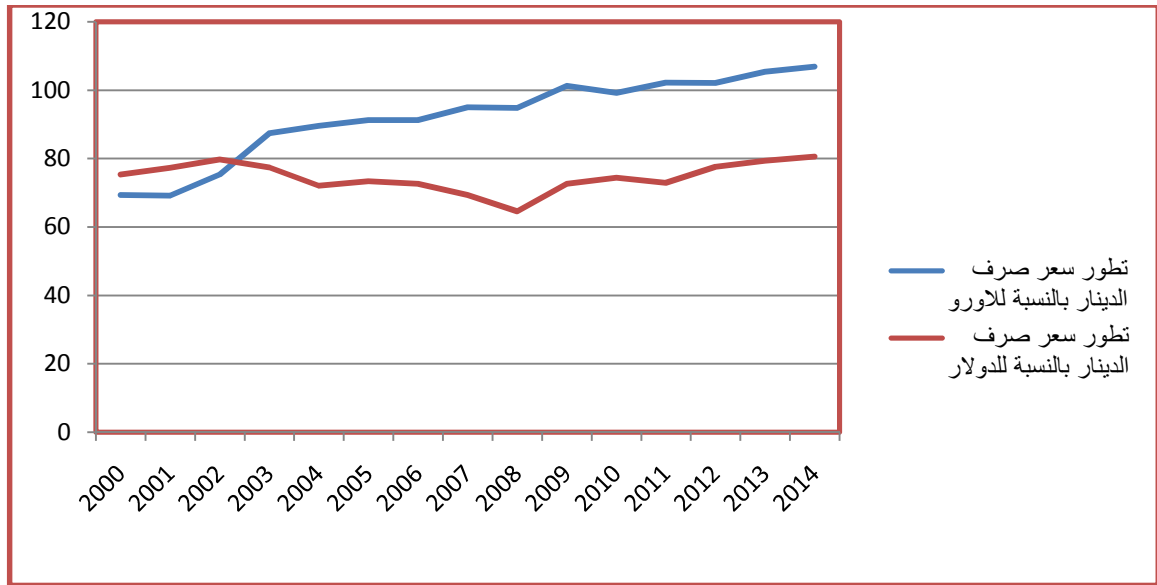
- عرفت إحتياطات الصرف أعلى معدل لها خلال فترة الدراسة في سنة 2013 حيث بلغت 194.01 مليار دولار وهو أعلى معدل عرفته وهذا يرجع لإنتعاش سوق النفط نتيجة الخروج من تداعيات الأزمة المالية العالمية - يتضح لنا من خلال البيان وجود علاقة طردية بين تراجع قيمة إحتياطات الصرف وانخفاض قيمة الدولار أمام الأورو وبالتالي تنخفض الصادرات وترتفع الواردات مع العلم أن هناك إختلاف في عملة التصدير والإستيراد فيتم التصدير بالدولار والإستيراد بالأورو وهذا ما يساهم في تدهور قيمة الدينار الجزائري نتيجة تآكل إحتياطات الصرف الناجم عن هذا الإنخفاض في قيمة الدولار أمام اليورو.

فمن المعلوم أن إحتياطات الصرف تعتبر المصدر الرئيسي للإصدار النقدي منذ سنة 2000 بإعتبارها المقابل الرئيسي لمجاميع الكتلة النقدية في الجزائر. فإرتفاع إحتياطي الصرف يؤدي على إنخفاض قيمة الدينار الجزائري فكلما إرتفع إحتياطي الصرف يقابله زيادة في المعروض النقدي وبالتالي إرتفاع معدلات التضخم فتتخفف قيمة الدينار.

- إن إرتفاع إحتياطات الصرف الرسمية في الجزائر خلال الفترة 2000-2013 هو ما جعل الجزائر تصنف ضمن الدول الأساسية الأولى في امتلاك احتياطات معتبرة للصرف على المستوى العالمي وترجع هذه الزيادة إلى التحسن المستمر في فائض الرصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والناجم عن الارتفاع المتواصل لأسعار البترول خلال هذه الفترة

- أما في سنة 2014 فنلاحظ إنخفاض في قيمة إحتياطي الصرف بالمقارنة مع سنة 2013 وهذا نتيجة إنخفاض أسعار البترول .

الشكل رقم(03-07): لتطور سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو خلال الفترة 2000-2014

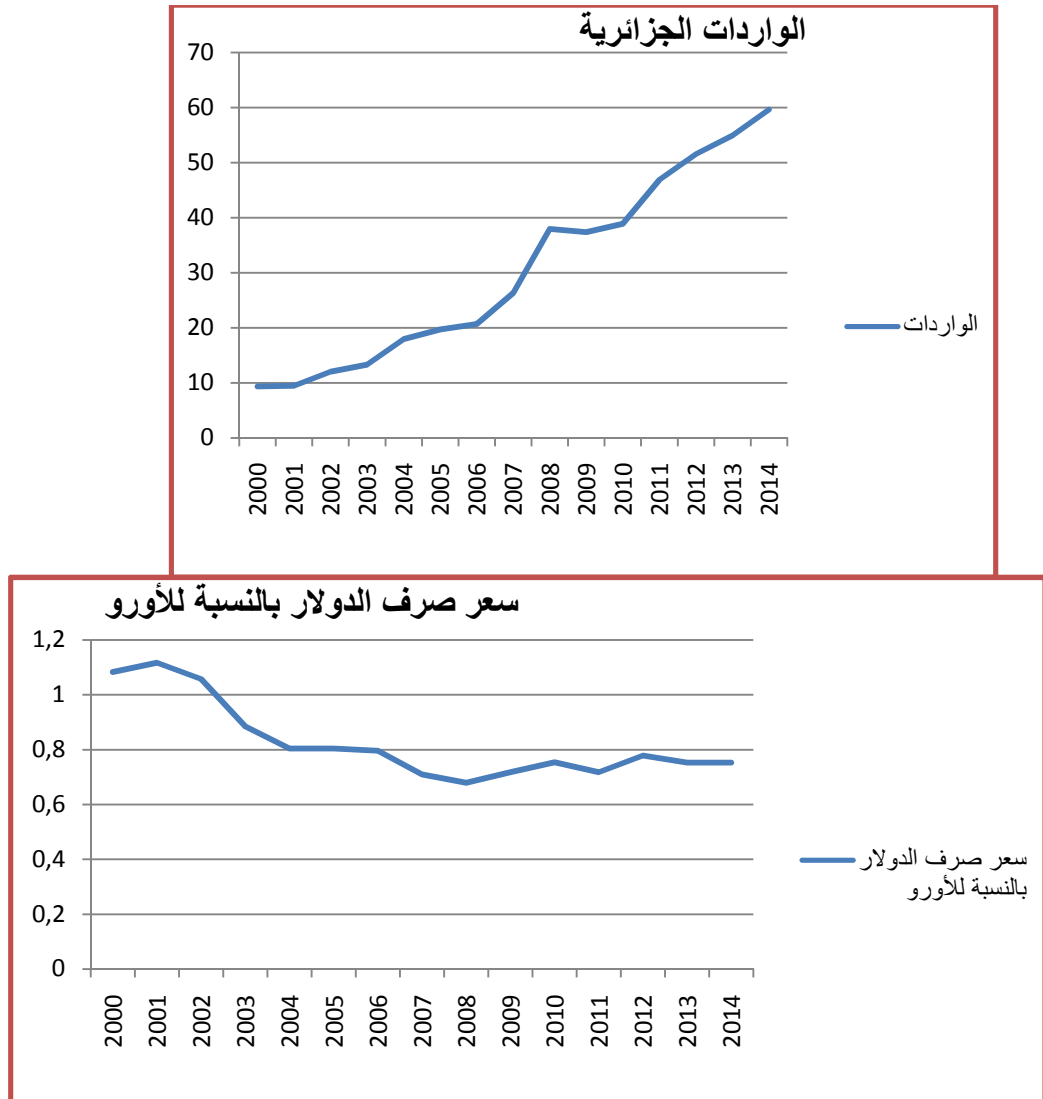


المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-08)

- نلاحظ أن قيمة الدينار الجزائري في انخفاض لكن بنسب مستقرة وذلك بالتماشي مع انخفاض قيمة الدولار بالنسبة للأورو، حيث انخفضت قيمة الدينار أمام الدولار من 75.31 دج سنة 2000 إلى 79.68 دج سنة 2002. ومن جهة أخرى فإن قيمة الدينار أمام الأورو قد انخفضت من 69.43 دج سنة 2000 ووصلت إلى 75.34 دج سنة 2002. وهذا ناتج عن إنهيار برجي التجارة العالميين في سبتمبر 2001.
- كما نلاحظ أيضا إرتفاع قيمة الدينار أمام الدولار فانتقل من 77.37 دج سنة 2003 ليصل إلى 72.0 دج في 2004 وهذا ناتج عن إرتفاع أسعار البترول. مع العلم أن البنك المركزي قد قام بتخفيض قيمة العملة وذلك من أجل التحكم في تطور الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية عام 2003 وذلك بنسبة تتراوح ما بين 2% و5% إلا أن السلطات النقدية لم تعلن رسميا عن تخفيض لقيمة الدينار مقابل العملات الرئيسية.
- خلال الفترة الممتدة من 2005-2007 نلاحظ أن قيمة الدينار مقابل الدولار تستمر في الإرتفاع. على عكس قيمته مقابل الأورو فنلاحظ أنها إنخفضت من 91.3 دج سنة 2005 لتصل إلى 94.99 سنة 2007.
- منذ سنة 2008 والدينار الجزائري يواصل انخفاضه بسبب تأثير الأزمة المالية وانخفاض أسعار المحروقات وتراجع الصادرات فاستمر التدهور في قيمة الدينار الجزائري .
- نتيجة للتحسن في قيمة الدولار أمام الأورو انطلقا من سنة 2009 فإن العملات التي تتبع نظام التعويم المدار مقابل الدولار قد عرفت تراجعا .
- واستمر هذا التدهور في قيمة الدينار الجزائري حتى سنة 2014 بسبب الركود الذي شهده قطاع المحروقات نتيجة تراجع أسعارها.



الشكل رقم(03-08): تطور سعر صرف الدولار أمام الأورو والواردات في الفترة 2000 - 2014



المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-08)

عند تتبعنا لمعطيات الجدول والشكلين البيانيين أعلاه يتوضح لنا أنه كلما إنخفض سعر صرف الدولار أمام الأورو ارتفعت تكاليف الواردات وخاصة تلك التي يتم تسعيرها بالأورو، فكلما نعلم أن أكثر من 50% من واردات الجزائر تأتي من الإتحاد الأوروبي إذ يتم الإستيراد (شراء) وتسديد قيمة الواردات بسعر مرتفع (بالأورو) ومن جهة أخرى فإنه يتم تصدير (بيع) الصادرات "المحروقات" بسعر منخفض (الدولار). وهذا بدوره يؤدي إلى إختلال في الميزان التجاري فيحقق عجزا نتيجة التأثير غير المباشر لسعر صرف الدولار بالنسبة للأورو عليه. فعلى سبيل المثال نجد أن الواردات الإجمالية قد بلغت عام 2014 ما قيمته 59.67 مليار دولار وعند تقييمها بعملة الأورو فهي لن تتجاوز 44.87 مليار أورو، ومنه فكلما إنخفض الدولار بالنسبة للأورو إرتفعت تكلفة الواردات.

بالإضافة إلى أن 97% من صادرات الجزائر هي من قطاع المحروقات والتي يتم تسعيرها بالدولار فعند تحويلها إلى الأورو نجد تتخفض مع إنخفاض سعر صرف الدولار بالنسبة للأورو.

من التحليل السابق، يمكن أن نستخلص أن التقلبات في سعر صرف اليورو مقابل الدولار أدت إلى التأثير سلبياً على ميزان المدفوعات الجزائري فقد ساهمت في تدهور رصيده ، نتيجة ارتفاع في قيمة الواردات ، وقيمة المديونية الخارجية وخدمات الديون وانخفاض احتياطات الصرف.

### المطلب الثاني: نظرية المرونات و توازن الميزان التجاري الجزائري

ترتكز صياغة المؤسسات النقدية الدولية التي تدعو بموجبها الدول الطالبة لبرامج التعديل الهيكلي في اقتصادياتها إلى تخفيض قيمة العملة لإحداث التوازن في موازين مدفوعاتها على عدة مرتكزات من بينها مبدأ نظرية أسلوب المرونات. وأسلوب المرونات هو أحد سياسات تسوية الاختلال الخارجي، التي تتضمن أيضاً أسلوب الاستيعاب الذي يركز أساساً على دور السياسة المالية و الأسلوب النقدي<sup>1</sup> الذي يركز أساساً على العرض و الطلب المرتبط بالكتلة النقدية، و سنحاول فيما يلي، التطرق الى أسلوب المرونات باعتباره يركز على أهمية تغير قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية في إحداث التغير في رصيد ميزان المدفوعات، لإظهار مدى صلاحيته للاقتصاديات النامية و منها الجزائر.

تدور فكرة هذا الأسلوب حول مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة الى سعر صرف العملة الوطنية وأهميتهما في توجيه ميزان المدفوعات. ظهر هذا الأسلوب خلال فترة ثلاثينات ق20 و ينسب الى روبنسون Robinson و قد تدعم بما يسمى بشرط مارشال-ليرنر Marshal-Lerner<sup>1</sup>.

#### أولاً: فرضيات النظرية:

- يعمل أسلوب المرونات في ضوء جملة من الفرضيات منها:
- نقطة انطلاق اشتقاق شرط مارشال ليرنز هي:  $B=0$ .
- وجود مرونة لا نهائية بالنسبة لصادرات الدول الداخلة في التبادل، أي أن منحى عرض الصادرات لكل دولة يكون أفقياً وهو ما يعني عدم تغير أسعار الصادرات نتيجة لتغير حجمها و يعني ذلك خضوع الإنتاج لظروف التكلفة الثابتة.
- استقرار سوق الصرف الأجنبي.
- وجود حالة التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج و بالتالي ثبات المداخل.
- عدم استخدام بقية الدول الداخلة في نظام التبادل لأية إجراءات أخرى تؤدي الى إبطال مفعول سياسة تغير أسعار الصرف.

#### ثانياً: مميزات نظرية أسلوب المرونات

يتميز هذا الأسلوب بما يلي:

<sup>1</sup> د. محمد راتول، تحولات الدينار الجزائري وإشكالية التخفيضات المتتالية وفق نظرية أسلوب المرونات، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الإقتصادية- الواقع والتحديات-، جامعة الشلف، ص336.

أ- أنه يعتمد على طريقة تحويل الإنفاق عن طريق تغيرات سعر الصرف، وجوهر هذه الفكرة هو تحويل الإنفاق إما من السلع المحلية الى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين و بالتالي زيادة الواردات أو من الإنفاق على السلع الأجنبية الى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين وبالتالي زيادة الصادرات.  
ب- لا يهتم هذا الأسلوب بجميع عناصر ميزان المدفوعات إذ أنه يركز فقط على صادرات و واردات السلع و الخدمات.

**صياغة النظرية:** تعتمد هذا النظرية على صياغة مارشال-ليرنر، و إظهار مرونة كل من الصادرات و الواردات بالنسبة لسعر الصرف في توجيه ميزان المدفوعات.

لإشتقاق النظرية فإنه يتم انطلاق التحليل من ميزان متوازن، بافتراض ما يلي:

X: قيمة الصادرات بالعملة الوطنية.

M: قيمة الواردات بالعملة الأجنبية.

P: سعر الصرف.

B: الميزان التجاري و هو عبارة عن الفرق بين الصادرات والواردات بالعملة الوطنية.

$e_x$  : مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف و تعطى كما يلي:

$$e_x = \frac{\frac{\Delta X}{X}}{\frac{\Delta P}{P}} \quad 1$$

حيث:  $\Delta X$ : التغير في الصادرات.  $\Delta P$ : التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة  $e_x$ : قيمة التغير الذي يحصل في الصادرات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة. و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الصادرات ذات درجة عالية من المرونة بالنسبة لسعر الصرف.<sup>1</sup>

و إذا ما اعتبرنا الصادرات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_x = \frac{dX}{dP} \times \frac{P}{X} \quad 2$$

<sup>1</sup> د. محمد راتول ، مرجع سابق ، ص 337

$e_m$ : مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، و تعطى كما يلي:

$$e_m = \frac{\frac{\Delta M}{M}}{\frac{\Delta P}{P}} = \frac{\Delta M}{\Delta P} \times \frac{P}{M} \quad 3$$

حيث:  $\Delta M$ : التغير في الصادرات.  $\Delta P$ : التغير في سعر الصرف.

وتعني القيمة  $e_m$ : قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، و كلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات ذات درجة عالية من المرونة. وإذا ما اعتبرنا الواردات في شكل دالة فإن مرونتها بالنسبة لسعر الصرف تكتب كما يلي:

$$e_m = \frac{dM}{dP} \times \frac{P}{M} \quad 4$$

بما أننا افترضنا أن  $M$  مقيمة بالعملة الأجنبية فإنه لتحويلها الى العملة الوطنية يجب ضربها في سعر الصرف  $P$  لتصبح قيمة الواردات بالعملة الوطنية هي:  $MP$  و بالتالي فالميزان التجاري بالعملة الوطنية يكتب كما يلي:

$$B = X - MP \quad 5$$

تسمى هذه المعادلة بمعادلة رصيد الميزان التجاري.<sup>1</sup>

لمعرفة أثر التغير في سعر الصرف  $P$  على الميزان التجاري  $B$  نجري التغير رياضيا ( اشتقاق  $B$  بالنسبة لسعر الصرف) على النحو التالي:

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left( \frac{dM}{dP} P + M \right)$$

$$\frac{dB}{dP} = \frac{dX}{dP} - \left( M + \frac{dM}{dP} P \right) \quad \text{أو :}$$

بإخراج  $M$  عامل مشترك نجد :

$$\frac{dB}{dP} = M \left( \frac{dX}{dP} \frac{1}{M} - \left( 1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right)$$

أو :

<sup>1</sup> د. محمد راتول ، مرجع سابق ، ص 337

$$6 \quad \frac{dB}{dP} = M \left( \frac{dX}{dP} \frac{1}{M} \frac{P}{P} - \left( 1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right)$$

و حيث أنه تم الانطلاق من ميزان متوازن أي :  $B=X-MP=0$  أو  $X=MP$

لذلك يمكن كتابة المعادلة 6 كما يلي:

$$7 \quad \frac{dB}{dP} = M \left( \frac{dX}{dP} \frac{P}{X} - \left( 1 + \frac{dM}{dP} \frac{P}{M} \right) \right)$$

بتعويض 2 و 4 في المعادلة 7 مع مراعاة أن مرونة الواردات سالبة نجد:

$$8 \quad \frac{dB}{dP} = M(e_x - (1 - e_m)) = M(e_x + e_m - 1)$$

و تعني المعادلة 8 أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار:

$$9 \quad M(e_x + e_m - 1)$$

ويعني أنه لكي تحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون:

$$e_x + e_m > 1$$

وهو شرط مارشال-ليرنر .

أما إذا كان:  $e_x + e_m = 1$  فإن التغير الذي يحصل في الميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوماً.

و في حالة:  $e_x + e_m < 1$  فإن التغير في سعر الصرف يؤدي الى تدهور الميزان.

وعليه فالصيغة الوحيدة التي تؤدي الى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى أي أن يكون مجموع المرونيتين أكبر من الواحد الصحيح و هو الشرط الأساسي لمارشال-ليرنر. « وهو الشرط الذي يحدد الكيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على إثر انتهاج سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض».<sup>1</sup>

**أولاً: في حالة العجز في الميزان التجاري**

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال تخفيض قيمة العملة المحلية ما يؤدي بدوره إلى إحداث تغيرات في أسعار كل من الصادرات والواردات، حيث تصبح أسعار الصادرات منخفضة من وجهة نظر الأجانب، مما

<sup>1</sup> د.محمد راتول، مرجع سابق، ص 238.

يؤدي إلى زيادة الطلب عليها والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات نتيجة لذلك ، في المقابل تصبح أسعار الواردات مرتفعة بالنسبة للمستهلك المحلي ما يؤدي إلى تراجع الطلب عليها ،وما يمكن قوله هو أن تخفيض سعر العملة يؤدي إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات والذي يؤدي بدوره إلى تلاشي العجز في الميزان التجاري.

### ثانيا: في حالة الفائض في الميزان التجاري

تتم تسوية الخلل في الميزان التجاري من خلال رفع القيمة الخارجية للعملة المحلية ما يؤثر بدوره على أسعار الصادرات حيث تبدو مرتفعة بالنسبة للأجانب ما يؤدي إلى تراجع الطلب الأجنبي عليها في حين أسعار الواردات تبدو رخيصة بالنسبة للمقيمين ما يؤدي إلى زيادة الواردات وتراجع الصادرات والذي يؤدي إلى تلاشي الفائض في الميزان التجاري.<sup>1</sup>

فمن أجل نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة المحلية في تسوية الخلل بالميزان التجاري لابد من توفر شرط مارشال ليرنر والمتمثل في:

$$e_x + e_m > 1$$

المجموع الجبري لمرونة الطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد أي مجموع المرونات السعرية للطلب على الواردات والطلب الأجنبي على الصادرات أكبر من الواحد الصحيح في هذه الحالة يكون مقدار التغير موجب أي حصول زيادة في الميزان التجاري للدولة .

وإذا كان مجموع المرونات السعرية السابق أقل من الواحد الصحيح أي  $e_x + e_m < 1$  فإن التغير في سعر الصرف يزيد من الخلل في الميزان التجاري ،وفي حالة ما إذا كان مجموع المرونات يساوي الواحد الصحيح أي  $e_x + e_m = 1$  فإن التغير في سعر الصرف لن يحدث أي تغيير في الميزان التجاري سواء تم تخفيض قيمة العملة أو رفعها فالميزان سوف يبقى على حاله في هذه الحالة سواء كان في حالة فائض أو في حالة عجز.<sup>2</sup> ومن أجل معرفة مدى تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري الجزائري قمنا بتحليل الجدول أعلاه .

### تأثير إنخفاض قيمة الدينار الجزائري على الميزان التجاري الجزائري

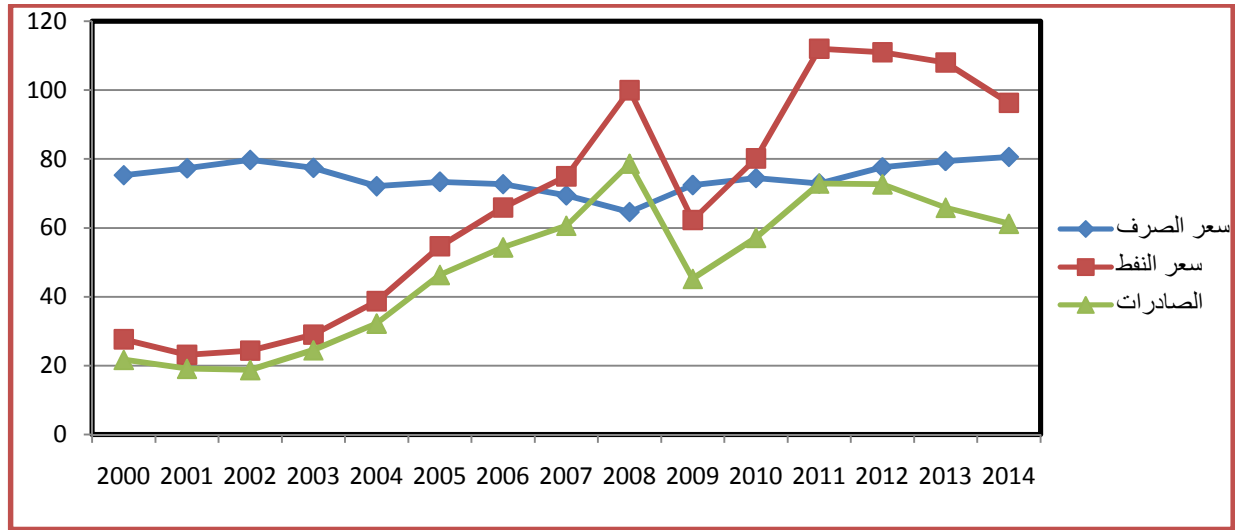
#### تأثير الإنخفاض على الصادرات:

كما علمنا سابقا ومن خلال التطرق لهيكل التجارة الخارجية في الجزائر وجدنا أن أكثر من 95% من صادراتها هي من قطاع المحروقات مع العلم أن هذه الأخيرة تسعر بالدولار وليس بالدينار الجزائري لذلك سوف نقوم في هذا الفرع بتتبع تطور سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار وحصيلة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

<sup>1</sup> دوحى سلمى،مرجع سابق،ص ص 142- 143.

<sup>2</sup> عادل المهدي،العلاقات النقدية الدولية، نشر وتوزيع الكتب الجامعية ، مصر 2003، ص 195.

الشكل رقم(03-09): تطور كل من سعر صرف،سعر النفط،والصادرات خلال الفترة 2000-2014



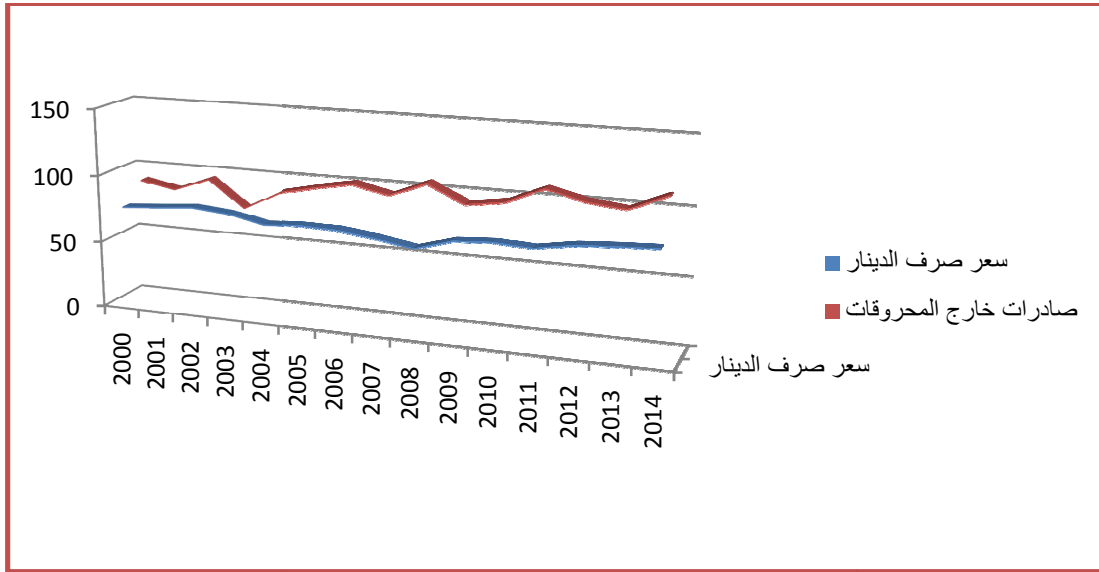
المصدر من إعداد الطالبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(03-08)و(03-09)

من خلال تتبع تطور صادرات الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، نلاحظ تراجعاً في حصيلية الصادرات الجزائرية من 21.65 مليار دولار عام 2000 لتصل إلى 14.46 مليار دولار سنة 2003 بالرغم من إنخفاض سعر صرف الدينار الجزائري خلال نفس الفترة فبلغ 79.68 دينار للدولار الواحد سنة 2002 بعدما كان 75.31 دينار للدولار الواحد .

إنطلاقاً من سنة 2004 بدأت الصادرات الجزائرية بالتزايد وبوتيرة متسارعة إلى غاية سنة 2011 وبالمقابل فإن سعر صرف الدينار في تذبذب بين الإرتفاع والإنخفاض خاصة خلال الفترة 2004-2008 أين شهد إرتفاعاً تدريجياً فبلغ 64.56 ديناراً للدولار الواحد سنة 2008 كأعلى قيمة له خلال فترة الدراسة. فمن المفروض أنه عند إرتفاع قيمة الدينار الجزائري تنخفض الصادرات والعكس صحيح وهذا مخالف لما جاء في النظرية وأيضاً للأهداف المرجوة من التخفيض. ثم عادت قيمة الصادرات الجزائرية للإرتفاع بعدما تدهورت سنة 2009 ، خاصة خلال الفترة 2010-2012 أين سجلت حصيلية الصادرات تحسناً ملحوظاً ثم عادت للتراجع سنة 2013 و2014. أما سعر صرف الدينار الجزائري فقد عاد للإنخفاض التدريجي إلى غاية سنة 2014.

ومن جهة أخرى فتظهر العلاقة الطردية بين أسعار النفط وحصيلية الصادرات الجزائرية حيث نجد أن حصيلية الصادرات ترتفع مع ارتفاع أسعار النفط وتنخفض بإنخفاضه فنلاحظ أن أسعار النفط قد شهدت ارتفاعاً ملحوظاً منذ سنة 2000 حيث بلغت أقصى قيمة لها سنة 2011 فبلغ سعر البرميل 112.9 دولار للبرميل الواحد وهذا ما انعكس إيجابياً على حصيلية الصادرات. باستثناء سنة 2009 أين قفزت أسعار النفط من 99.9 دولار للبرميل سنة 2008 لتصل إلى 62 دولار للبرميل سنة 2009 وهذا راجع لتداعيات الأزمة المالية ، لكن نلاحظ بعد ذلك أن هذا التطور لم يدم طويلاً فنجد أن أسعار النفط بدأت بالتراجع خلال سنة 2014 حيث بلغت 100 دولار للبرميل بعدما كانت 112.9 دولار للبرميل. وهذا ما أدى بدوره إلى تراجع حصيلية الصادرات الجزائرية.

الشكل رقم(03-10):تطور سعر صرف الدينار وحصيلة الصادرات خارج المحروقات



المصدر: من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم(03-08)

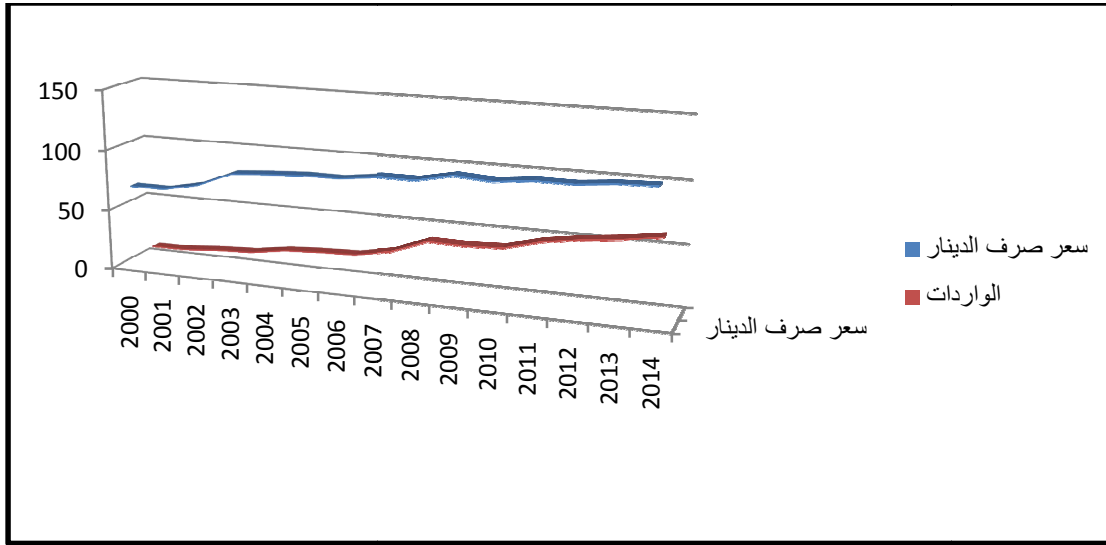
الشكل البياني أعلاه يبين وجود تذبذب في حصيلة الصادرات الجزائرية من سنة إلى أخرى، ومن الواضح وجود علاقة عكسية بين انخفاض سعر صرف الدينار الجزائري و حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات لأنه كلما إنخفض سعر صرف الدينار أمام الدولار كلما ارتفعت قيمة الصادرات ، ماعدى سنة 2009 أين شهدت حصيلة الصادرات انهيارا ملحوظا وهذا طبعا ناتج عن الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 حيث أثرت هذه الأخيرة سلبا على التجارة العالمية وأدت إلى تراجع الطلب العالمي على المنتجات الوطنية . لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات . إذ يعود ارتفاع إيرادات الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول والتي بدورها مرتبطة بعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار .

#### أثر إنخفاض الدينار الجزائري على الواردات :

يهدف معرفة تأثير إنخفاض سعر صرف الدينار على الواردات الجزائرية نوضح الجدول التالي لتطور سعر صرف الدينار بالنسبة للأورو وقيمة الواردات .



الشكل رقم(03-11): تطور سعر صرف الدينار والواردات الجزائرية



المصدر من إعداد الطلبة بالإعتماد على معطيات الجدول رقم (03-08)

يوضح المنحنى البياني وجود علاقة عكسية بين المتغيرين بحيث نلاحظ أن قيمة الواردات الجزائرية ترتفع كلما إنخفض سعر صرف الدينار، بالرغم من أنه كان من المفترض أن قيمة الواردات تنخفض بالتناسب مع تخفيض قيمة الدينار وهذا عكس النتائج المنتظرة من تخفيض الدينار، ويعود السبب وراء هذا التطور في قيمة الواردات إلى كثرة المشاريع التنموية التي أطلقتها الحكومة خلال هذه الفترة مما أدى بالضرورة إلى تزايد الإحتياجات من سلع التجهيز وخاصة التجهيز الصناعي من آلات ومعدات وقطع غيار.... إلخ

وهذا ما أدى للجوء الدولة للسوق الخارجية لتوفير هذه الإحتياجات . وبالتالي فإن عملية التخفيض هذه تكون قد فقدت فعاليتها بسبب تخفيض أكبر أو مماثل في قيمة عملة الإستيراد.

إذن نستنتج أن سياسة تخفيض الدينار الجزائري لم يكن لها أي تأثير على زيادة الصادرات، وأن القاعدة تقول تخفيض قيمة العملة وفق منهج المرونات غير صالحة عمليا في الإقتصاد الجزائري.

**ومن خلال ماسبق نستنتج أن إنخفاض قيمة الدينار الجزائري قد أثر على الصادرات والواردات كما يلي:**

\* لقد فشلت عملية تخفيض الدينار الجزائري في تحقيق النتائج المرجوة منها، لأن الطلب على الوادات والسلع الأجنبية لم يتراجع وهذا يتنافى مع الأهداف المرجوة من سياسة تخفيض الدينار ألا وهي التقليل من حجم الواردات .

\* بالرغم من إتباع الجزائر لسياسة تخفيض قيمة العملة حسب نظرية المرونات لكن الصادرات الجزائرية لا تستجيب وذلك نتيجة عدم مرونة الطلب على الصادرات الجزائرية من المحروقات .والنتيجة هي أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات، وهذا نظرا للهيكلة الريعي للصادرات الجزائرية والذي يستجيب للمحروقات فقط .

\* نلاحظ ضعف شديد في صادرات الجزائر غير النفطية بالرغم من الإجراءات التي قامت بها الدولة للنهوض بهذا القطاع.

\* نظرا لأزمة اليورو وسياسة النقشف التي تعتمد عليها الدول الأوروبية جراء تعثر أجهزتها الإنتاجية، قامت الدول الأوروبية برفع أسعار منتوجاتها المصدرة لتغطية تلك الخسائر وهذا ما جعل تكاليف الإستيراد ترتفع.

### المطلب الثالث: نظرية الإستيعاب وتوازن الميزان التجاري الجزائري

وفقا لنظرية ميزان المدفوعات هناك علاقة وطيدة بين أرصدة ميزان المدفوعات وسعر الصرف ويمكن تعديل العجز أو الفائض من أجل التوازن عن طريق تخفيض أو رفع سعر الصرف، هذه العملية تسمح بالنظر في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري، وعلى وجه الخصوص الميزان التجاري، كونه يتيح لنا أن نقدر حالة الموازين الخارجية للبلاد.

### فرضيات النموذج :

يعتمد منهج الإستيعاب على مجموعة من الفروض والمتمثلة في :

- افتراض سيادة حالة التوظيف غير الكامل.

- افتراض ثبات أسعار السلع والأجور النقدية.

- افتراض ثبات نفقات العملية الإنتاجية.

- افتراض توفر احتياطات الصرف لدى الدولة.

وتعتبر نظرية الإستيعاب المؤشر الذي يتم من خلاله قياس ما يسمى بصافي الطلب الخارجي، فإذا كان رصيد الميزان التجاري إيجابيا، فهذا يعني أن الإنتاج المحلي الإجمالي أعلى من الإنفاق المحلي الإجمالي وعليه ترتفع قيمة العملة المحلية، أما إذا كان الرصيد سلبيا فهذا يعني أن النفقات تتجاوز الناتج القومي الإجمالي وعليه تعمل السلطات النقدية على تخفيض قيمة العملة الوطنية حتى تكون مناسبة للتعديل.

إن سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية وفقا لأسلوب الإستيعاب تكون لها قيمة علاجية عندما يتعلق الأمر بتصحيح الإختلالات في الميزان التجاري، إلا أن هذه السياسة يصعب تحقيقها عمليا على الإقتصاد الجزائري وذلك لكون منهج الإستيعاب ينطلق من فرضيات غير منطبقة على الإقتصاد الجزائري، حيث أن هذه السياسة لا تكون فعالة إذا لم تكن مصحوبة بالمرونة من جانب العرض على الصادرات الوطنية.

ومرونة أيضا من جانب الطلب الأجنبي على الواردات، إلى جانب أن فرضية سيادة حالة التوظيف التام لعناصر الإنتاج لا يمكن تحقيقها في اقتصاد يعاني من أزمت إقتصادية كالاقتصاد الجزائري، وبالتالي تطبيق منهج الإستيعاب تأثيره يكون طفيف على الميزان التجاري الجزائري للنسب الرئيسي والمتمثل في كون الصادرات الجزائرية تتركز أساسا على المحروقات وتأثيراتها تكون خارجية تخضع للعوامل المتحركة في أسعار البترول

إضافة إلى أن العملة الدولية المعتمدة في تسعير المحروقات هي الدولار، والدينار الجزائري ليس له أي تأثير واضح من خلال عمليات التخفيض المطبقة.<sup>1</sup>

إن مختلف التعديلات والإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية بخصوص الدينار الجزائري والتي كانت تهدف أساسا إلى استرجاع القيمة الحقيقية للعملة الوطنية تدريجيا، وذلك بغية تحقيق العديد من الأهداف الإقتصادية والتي من بينها:

\* التقليل من الفارق بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

\* تقريب قيمة الدينار الجزائري من قيمته الحقيقية.

\* تشجيع الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

\* زيادة فعالية الجهاز الإنتاجي للدولة والذي يؤدي بدوره إلى زيادة الصادرات خارج المحروقات وتقليص قيمة الواردات، والذي ينعكس مباشرة على الميزان التجاري للدولة.

وما على الجزائر إلا العمل على تعزيز وتحسين وضعيتها اقتصادها الحقيقي من خلال استغلال الإيرادات الكبيرة وعائداتها من المحروقات.

وخلاصة لما سبق ومن أجل تصحيح الإختلال في الميزان التجاري الجزائري لابد من إستغلال إيرادات العائدات البترولية في إقامة مشاريع استثمارية منتجة من أجل التقليل من فاتورة الواردات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وهذا بدوره مايعزز في الرفع من قيمة العملة المحلية.

**المطلب الرابع: سياسة بنك الجزائر للحد من التقلبات العالمية لسعر الصرف وإعادة التوازن للميزان التجاري.**

إن الجزائر تعتمد بشكل كبير على عائدات البترول، والتي تشكل حوالي 98% من إجمالي الصادرات الجزائرية وهذا مما يجعلها دائما تتحمل نتائج تقلبات سعر الصرف والذي يؤثر بدوره على رصيد الميزان التجاري للدولة، ومنه فإن على الدولة أن تلجأ إلى بعض الإجراءات والتدابير التي يمكن أن تحد أو تقلص على الأقل من حدة هذه التقلبات والمتمثلة فيما يلي:

**أولا: تنويع مناطق الإستيراد**

بإمكان الجزائر أن تقلص من الخسائر الناجمة عن تقلبات أسعار صرف الدولار مقابل الأورو، من خلال قيامها بتحويل وارداتها من منطقة الأورو إلى منطقة أخرى أو تقليصها لكي تتمكن من تخفيض ما يمكن أن تتكبده من خسائر في فروقات الأسعار، خاصة وأن حوالي 50% من واردات الجزائر، مصدرها الإتحاد الأوروبي، إلا أن أغلب الشركات الجزائرية المستوردة من أوروبا لا يمكنها أن تتحرر بسهولة من الإتحاد الأوروبي مما قد لايسمح لها من التخلص من هذه الإلتزامات، وعليه على الجزائر أن تعمل على تنشيط الإنتاج المحلي وخاصة إنتاج الضروريات للمجتمع لتتمكن من مواجهة الطلب الداخلي<sup>2</sup>

<sup>1</sup> دوحى سلمى، مرجع سابق، ص210.

<sup>2</sup> بطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد1، جامعة شلف الجزائر، 2004، ص197، 196.

ثانيا: تنشيط سوق الصرف

وجود سوق صرف متطورة ونشطة في البلد من اليات التطور الإقتصادي. إذ توجه العديد من الإقتراحات التي من شأنها أن تساهم في تنشيط سوق الصرف من أجل مواجهة الآثار المترتبة على تقلبات أسعار الصرف. والتي تتمثل فيما يلي :

1. الحد من نشاط سوق الصرف الموازي: تعتبر الرقابة على الصرف والقيود المفروضة عليه من أهم أسباب نمو سوق الصرف الموازي ويتسع هذا الفارق بين السعيرين بزيادة القيود المفروضة على الصرف، وعليه قامت الجزائر في هذا السياق بالعديد من الإصلاحات التي تخص نظام الصرف والتي ساهمت إلى حد ما في تقريب السعر الموازي والرسمي إلا أنها لم تصل إلى سعر موحد تماما.<sup>1</sup>
2. مواجهة التضخم: وذلك من خلال وضع سياسة نقدية فعالة لمراقبة عرض النقود والتحكم في الكتلة النقدية المتداولة في السوق.<sup>2</sup>
3. تحقيق الأمن والإستقرار السياسي: إن الإستقرار السياسي للبلد يعمل على تحفيز أصحاب رؤوس الأموال على إيداع أموالهم لدى البنوك التجارية بدلا من تهريبها إلى الخارج كما تعمل أيضا على إستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية من أجل الإستثمار في البلد والذي يؤدي بدوره إلى تنشيط السوق الداخلي والذي يؤثر إيجابا في سوق الصرف.<sup>3</sup>
4. التقليل من الضغوطات المفروضة على المتعاملين في سوق الصرف: يعاني المتعاملون في سوق الصرف من العديد من الضغوطات من خلال الرقابة المفروضة على الصرف ومن أجل إعادة الحيوية لسوق الصرف لابد من التخفيف من هذه الضغوطات ومنحهم المزيد من الحرية في تعاملاتهم من خلال تسهيل تداول العملات الأجنبية بيعا وشراء.<sup>4</sup>

ثالثا: جلب العملات الأجنبية

العمل على جلب العملات الأجنبية من خلال مايلي:

- القيام بالإستثمارات الأجنبية غير المباشرة، من خلال بيع الأسهم والسندات المحلية للأجانب للحصول على العملات الأجنبية في حالة حصول عجز في الميزان التجاري .
- بيع العقارات المحلية للأجانب للحصول على النقد الأجنبي.<sup>5</sup>

رابعا: تنويع هيكل إحتياطي الصرف

<sup>1</sup> محمد راتول، مرجع سابق، ص346.

<sup>2</sup> رمضان محمد، الإلتصايط النقدي في ظل الإقتصاد غير الرسمي وقضايا الإصلاح الإقتصادي، مجلة الإستراتيجية والتنمية ، العدد01 ، جامعة مستغانم، الجزائر، جوان ،ص40.

<sup>3</sup> بريري محمد الامين، مرجع سابق، ص247.

<sup>4</sup> دوحى سلمى، مرجع سابق، ص205.

<sup>5</sup> ساكر محمد العربي، محاضرات في الإقتصاد الكلي، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة، 2006 ، ص 120.

إن التقلبات التي تعرفها أسعار صرف العملات تتطلب تنويع هيكل إحتياطي الصرف حيث يجب على الجزائر العمل على تجنب المخاطر التي يمكن أن تنجر عن تراكم إحتياطي الصرف بعملة واحدة وهي الدولار الأمريكي، باعتبارها ذات تقلبات شديدة في سعر صرفها، وعليه هناك مجموعة من الإعتبارات أو القواعد التي تحكم عملية الإختيار بين بدائل الإحتياطات وتتمثل في :

- تركيب هيكل الديون الخارجية من حيث توزيعها ما بين العملات المختلفة المشكلة للديون.
- التوزيع الجغرافي للصادرات والواردات، باعتبار أن النسبة الكبيرة لواردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي.
- لا بد من الأخذ بعين الإعتبار أن يكون توزيع الإحتياطات فيما بين العملات الأجنبية محافظا على القدرة الشرائية للعملة المحلية.

بالإضافة إلى الأخذ بالإعتبار الإستغلال الأمثل وتوظيف إحتياطي الصرف الذي وصل خلال سنة 2013 إلى حوالي 191.866 مليار دولار وتسيير هذا الإحتياطي من أجل المحافظة على القيمة الحقيقية للعملة المحلية وحمايتها من تقلبات أسعار صرف العملات الدولية الرئيسية.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> المرجع نفسه، ص 206.

خاتمة الفصل

لقد توصلنا من خلال دراستنا لهذا الفصل إلى مجموعة من النتائج وهي كالتالي:

- إن هيكل التجارة الخارجية للجزائر يتميز بالتركيز السلعي للصادرات، فهو يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات إذ يمثل أكبر من 95% من إجمالي صادرات الجزائر. بالإضافة إلى الإرتفاع المتزايد في حصيلة الواردات الجزائرية خلال فترة الدراسة.
- أن منطقة الإتحاد الأوروبي هي أهم سوق للصادرات الجزائرية حيث أن أكثر من 50% من صادرات الجزائر توجه نحوه.
- أما هيكل الواردات فهو يتميز بالتركيز المكاني، حيث أن أكثر من ثلثي واردات الجزائر مصدرها الإتحاد الأوروبي
- من خلال دراستنا لحصيلة صادرات وواردات الجزائر خلال فترة الدراسة وجدنا تذبذبا في رصيد الميزان التجاري حيث أنه عرف عجزا خاصة سنة 2014 وذلك نتيجة للأزمة الاقتصادية التي ضربت الإقتصاد الوطني إثر إنهيار أسعار النفط في السوق العالمي.
- كما توصلنا في هذا الفصل إلى معرفة طبيعة العلاقة بين سعر الصرف ومتغيرات الإقتصاد الكلي فنجد أن التضخم يرتبط بسعر الصرف ويؤدي إلى إنخفاض قيمة العملة إذ أن زيادة المعروض النقدي تؤدي إلى إرتفاع الطلب الكلي الفعال وبالتالي إرتفاع المستوى العام للأسعار فتتقصر القوة الشرائية للعملة وهكذا تنخفض قيمتها. كما تؤثر حركة رؤوس الأموال الدولية والمتمثلة في حساب رأس المال والإستثمار الأجنبي المباشر على سعر صرف العملة من خلال العرض والطلب على النقد الأجنبي بحيث أن زيادة تدفق رؤوس الأموال الدولية إلى الداخل تؤدي إلى زيادة عرض النقد الأجنبي على حساب العملة المحلية مما يرفع من قيمة عملة البلد .
- بالرغم من إتباع الجزائر لسياسة تخفيض قيمة العملة حسب نظرية المرونة لكن الصادرات الجزائرية لا تستجيب وذلك نتيجة عدم مرونة الطلب على الصادرات الجزائرية من المحروقات. والنتيجة هي أن تخفيض قيمة الدينار لم يكن له أدنى تأثير على زيادة الصادرات، وهذا نظرا للهيكل الريعي للصادرات الجزائرية والذي يستجيب للمحروقات فقط. كما أن سياسة تخفيض قيمة العملة الخارجية وفقا لأسلوب الإستيعاب تكون لها قيمة علاجية بتصحيح الإختلال في الميزان التجاري، إلا أن هذه السياسة يصعب تحقيقها عمليا على الإقتصاد الجزائري كون هذه السياسة لا تكون فعالة إذا لم تكن مصحوبة بالمرونة من جانب العرض على الصادرات الوطنية وهذا ملا يتوفر في الإقتصاد الوطني.

## 1. الخلاصة العامة للدراسة

انطلاقاً من الدراسة التي قمنا بها يظهر لنا جلياً أن الجزائر كمثيلاتها من الدول النامية تعاني هي الأخرى من عجز في ميزان مدفوعاتها عموماً وميزانها التجاري خصوصاً نظراً إلى خصائص هيكل تجارتها الخارجية والتي تعتبر أحد القطاعات الإستراتيجية التي يقوم عليها الاقتصاد الوطني ويعتمد عليها في تحقيق التنمية والمتمثل في درجة التركيز عالية وعرض غير مرن لصادراتها و كذا التبعية المتزايدة بالنسبة للواردات، كما تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم أدوات السياسة الاقتصادية، وذلك لكونها تشكل إلى جانب السياسات الأخرى آلية فعالة لحماية الاقتصاد الوطني. و بما أن سعر الصرف يلعب دوراً هاماً وله تأثير كبير على هذه النقاط لا بد أن يكون في مستواه الأمثل للمحافظة على استقرار قيمة الدينار يجب الحفاظ على معدل تضخم منخفض ورفع مستوى إحتياجات الصرف .ونستنتج مما سبق أن الجزائر اعتمدت في التصدير على قطاع المحروقات وبنسبة تفوق 95% من إجمالي الصادرات، وهي الوسيلة التي اعتمدها الجزائر على جلب العملة الصعبة.

2. نتائج الدراسة: تم التوصل من خلال دراستنا لهذا الموضوع إلى مجموعة من النتائج النظرية و التطبيقية.

### أ- النتائج النظرية:

- ✓ إن سعر الصرف هو عبارة عن مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، أي انه يعتبر الوسيلة التي تتم على أساسها هذه المبادلة .
- يقوم سعر الصرف على عدة ثلاث وظائف: قياسية، تطويرية، توزيعية.
- ✓ إن سياسة سعر الصرف هي تلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية التي تحدد قيمة عملة محلية أمام مقابلاتها من العملات الأجنبية. فهي تتجسد في مجموعة من التوجهات و التصرفات الفعلية المتبعة من طرف السلطات العمومية في مجال سعر الصرف... الخ، كما تعتبر سياسة اقتصادية تظهر من يوم إلى يوم استقلاليتها عن السياسة النقدية، وهذا من خلال تميزها بأهدافها و أدواتها .
- ✓ تلعب حركة سعر الصّرف دور معدّل ذاتي لإختلال الميزان التجاري تحت سعر صرف مرّن، من خلال توفير ميزة سعرية تنافسية للمنتجات المحلية في حالة العجز والعكس في حالة الفائض، وبالتالي تضمن تصحيح الإختلال.
- ✓ يشترط نجاح سياسة تخفيض قيمة العملة في إمتصاص العجز في الميزان التجاري مرونة سعرية كبيرة للصادرات و الواردات .
- ✓ يمكن أن يكون سعر الصرف وسيلة لإعادة التوازن إلى الميزان التجاري من خلال سياسة تخفيض العملة الوطنية أو سياسة الرقابة على الصرف.

✓ تعتبر سياسة سعر الصرف عامل هام وأساسي لتعديل الميزان التجاري لكنه غير كافي حيث لابد أن يندرج ضمن إستراتيجية إقتصادية كلية شاملة لتحقيق الأثر الإيجابي المرجو منه.

### ب- النتائج التطبيقية:

إنطلاقا من دراسة حالة الجزائر تم التوصل إلى النتائج التالية:

✓ مر نظام الصّرف الجزائري بثلاث مراحل ،نظام الصرف الثابت منذ الإستقلال إلى غاية سنة 1994م ، نظام الصرف الثابت بناء على سلة مرجعية من 1974 إلى غاية 1994م ، و أخيرا نظام التعويم المدار ابتداء من 1995م إلى غاية يومنا هذا .

✓ لقد شهدت مرحلة تثبيت سعر الصرف خلال الفترة 1962 - 1987 نوعا من المبالغة في تقييم الدينار فالقيمة الإسمية كانت أكبر من القيمة الحقيقية للعملة، لكن مع بداية مرحلة إصلاح الصرف سنة 1987 قامت السلطات النقدية بعمليات تخفيض لقيمة الدينار إنطلاقا من تخفيض تدريجي ثم عمليتي تخفيض رسمي سنة 1992 و 1994 حتى إقتربت العملة الوطنية من قيمتها الحقيقية .

✓ تتميز الصادرات في الجزائر بالتركيز على قطاع المحروقات، والتركيز الجغرافي لدول الاتحاد الاروربي نتيجة التبعية الاقتصادية ويعود ذلك لعدة أسباب تاريخية، جغرافية وإقتصادية.

✓ إن إقتصاد الجزائر الذي يعتمد على نسبة أكثر من 95% من صادرات المحروقات، هذا ما جعل منه إقتصادا هشاً يتأثر سريعا بتقلبات أسعار الصرف العالمية خاصة الدولار.

✓ أدى التدهور المفاجئ لسعر البترول إلى دخول الإقتصاد الوطني في أزمة حادة أدت إلى تباطؤ النشاط الإقتصادي وارتفاع تكاليف الصرف.

✓ لاتعد أسعار البترول العامل الوحيد المؤثر في سعر صرف الدينار، فبحكم إرتباط الجزائر مع العالم

الخارجي توجد عدة عوامل خارجية تؤثر في سعر صرف الدينار مثلما أحدثته أزمة اليورو والأزمة

المالية، وأيضا توجد عدة عوامل داخلية تساهم في تغير قيمة الدينار مثل إتباع الجزائر لسياسة توسعية من أجل برامجها التنموية خلال هذه الفترة ، وكذا إرتفاع حصيللة الواردات بسبب إرتفاع الطلب عليها .

✓ إن حركة رؤوس الأموال الدولية تتجسد في حساب رأس المال ويعتبر الإستثمار الأجنبي المباشر شكلا

من أشكال حركة رؤوس الأموال الدولية إذ يؤثر على سعر الصرف عبر قانتي العرض والطلب على

النقد الأجنبي إذ يساهم تدفق رؤوس الأموال داخل الدولة في زيادة عرض العملة الأجنبية على حساب العملة المحلية ومنه إرتفاع قيمة عملة البلد والعكس صحيح.

✓ إن إنخفاض القيمة الحقيقية للدولار يؤدي إلى تآكل القوة الشرائية لعائدات النفط أي التأثير على القوة

الشرائية لإيرادات الجزائر بالتالي تدهور رصيد الميزان التجاري .



- ✓ لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية كبيرة على الاقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات، إذ يعود إرتفاع مداخل الجزائر إلى إرتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجة عن نطاق أثر تخفيض الدينار.
- إن تأثير الصادرات غير النفطية على الميزان التجاري ضعيف بسبب مساهمة الصادرات غير النفطية.
- ✓ إن تخفيض سعر صرف الدينار بموجب أسلوب المرونة الذي نص به صندوق النقد الدولي لم يكن له الأثر الأني على الميزان التجاري. وبالتالي فإن الحجة القائلة بأن الرفع من الصادرات والتخفيض من قيمة الواردات يتطلب تخفيض سعر الدينار هي حجة باطلة عمليا على الأقل بالنسبة للجزائر والدول أحادية مادة التصدير.

### 3. نتائج إختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى:** حيث ورد فيها أن سياسة سعر الصرف فتعبر عن القواعد التي تحكم وتنظم سعر صرف الدولة، وبالتالي فهذه **الفرضية صحيحة** حيث أن سعر الصرف هو مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى، أي أنه هو الوسيلة التي تتم على أساسها هذه المبادلة. أما سياسة سعر الصرف فهي تلك الإجراءات المتخذة من طرف السلطات النقدية التي تحدد قيمة عملة محلية أمام مقابلاتها من العملات الأجنبية فهي سياسة أثبتت إستقلاليتها عن السياسة النقدية من خلال أدواتها وأهدافها .
- الفرضية الثانية:** والتي تنص على وجود علاقة إيجابية في المدى الطويل بين تخفيض سعر صرف العملة المحلية وبين الميزان التجاري حيث أن علاقة سعر الصرف بالميزان التجاري تكمن في أن سعر الصرف يساهم في توازن الميزان التجاري، وهو يقوم بتخليصه من العجز والفائض وتكون هذه العملية عن طريق سياسات تتبعها الدولة ومن بين هذه السياسات وهي سياسة تخفيض قيمة العملة حيث تسمح هذه الأخيرة على الرفع في الصادرات والتقليل من الواردات وهكذا يتوازن الميزان التجاري. **وتم التأكد من صحة هذه الفرضية**
- الفرضية الثالثة:** والتي تنص على إن دراسة تأثير سياسة سعر الصرف على الميزان التجاري ليست بمعزل عن دراسة المتغيرات الأخرى بحيث تؤثر بدورها على حركة الميزان التجاري إذ أن إنخفاض سعر صرف الدينار يؤثر على التضخم فيقلل من اللجوء إلى الواردات مما ينقص من أثر التضخم المستورد، وكذلك يعمل هذا الإنخفاض على تحفيز الصادرات الوطنية ومنه استقطاب رؤوس الأموال الدولية وتحقيق نمو اقتصادي. وقد تم إثبات عدو صحة هذه النظرية وذلك لأن التخفيض لم يساهم في التقليل من أثر التضخم المستورد فمن خلال ماتم التوصل إليه سابقا نجد أن الواردات الجزائرية في إرتفاع مستمر. بالإضافة إلى أن التخفيض أثر سلبا على النمو الإقتصادي وذلك كون الصادرات والواردات الجزائرية لا تستجيب لإنخفاض أسعار الصرف بسبب عدم مرونتها وخاصة وأن الجزائر من البلدان أحادية التصدير .

**الفرضية الرابعة:** والتي تنص على أن سياسة تخفيض سعر صرف الدينار الجزائري تعمل على الرفع في الصادرات والتقليل من الواردات وهكذا يتم الوصول إلى التوازن في الميزان التجاري، وهذا ما ورد في نظرية المرونات ولقد تم التوصل إلى **عدم صحة هذه الفرضية** حيث لم يكن لتخفيض قيمة الدينار الجزائري نتائج إيجابية خاصة فيما يخص الصادرات الجزائرية إذ أن هذه الأخيرة تستجيب لارتفاع أسعار البترول في السوق العالمي خلال السنوات السابقة وهذا ما أدى إلى ارتفاع حجم الصادرات الجزائرية وليس لإنخفاض سعر الصرف كما أن الواردات الجزائرية تعرف تزييدا مستمرا على الرغم من إنخفاض سعر الصرف وهذا ما لا ينطبق مع مضمون الفرضية السابقة .

ومن خلال الدراسة النظرية توصلنا إلى:

#### 4. التوصيات المقترحة:

- ❖ بداية فإن العديد من الأزمات النقدية حدثت بسبب عدم تنسيق السياسات النقدية ما بين الدول مما يؤدي إلى تعارضها، لذي وبهدف الحصول على وضع نقدي دولي مستقر يساعد الجميع يستحسن وضع خطوط عامة للتنسيق بالأخص بالنسبة للعملة المؤثرة ونقصد هنا الدولار الأمريكي ، اليورو و الجنيه الإسترليني .
- ❖ تشجيع الإنتاج المحلي أكثر والاهتمام به و دعمه من أجل التخلص من تبعية الإعتماد على تصدير المحروقات.
- ❖ إن مسألة اختيار نظام سعر الصرف المناسب مسألة معقدة، يجب أن تخضع للظروف الاقتصادية للدول بحيث تخلق تناسقا مع السياسات الاقتصادية الكلية وأن اعتماد سياسة الصرف تتطلب عددا من الرؤى الموضوعية وإلا سيكون لها نتائج سلبية قد تحدث تشوهات تفقد الهدف الرئيسي لهذه السياسة.
- ❖ لا بد من محاولة ضبط مؤشرات الإقتصاد الكلي والتحكم فيها بهدف الحفاظ على التوازن فهذه المتغيرات شديدة الحساسية فأي إجراء أو تعديل يتم على مستواها سوف يؤثر حتما على سياسة سعر الصرف .
- ❖ لا بد من رفع كفاءة المؤسسات الاقتصادية خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف زيادة قدراتها التصديرية، ولا يتم هذا إلا بالتنسيق بين كل الأطراف سواء أفراد أو مؤسسات أو سلطات.
- ❖ يجب الاستفادة من الميزة النسبية التي تملكها الجزائر في بعض القطاعات مثل الفلاحة والصناعات الإستخراجية والصناعات التقليدية وتسطير برامج تضمن تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات لضمان رفع مستوى احتياطي الصرف.
- ❖ لامتني لنجاعة نظام الصرف المتبع أو سياسة الصرف المرسومة ما لم يكن هناك تنوع في مصادر العملة الصعبة من خلال تنوع الصادرات الوطنية ، سواء الصناعية ، الزراعية أو مصادر أخرى

بالإضافة إلى محاولة تنويع وجهات التصدير والإبتعاد عن التركيز على وجهة واحدة "الإتحاد الأوروبي".

- ❖ يجب منح القطاع الخاص عناية خاصة وذلك من خلال زيادة التحفيزات الجمركية والجبائية وتشجيع الإستثمار وتوجيه الفوائض المالية في مشاريع خالقة للثروة .
  - ❖ أن يقوم أصحاب القرار الاقتصادي في الدول النفطية بتحرير عملات هذه الدول من الارتباط بالدولار، ثم يعاد تقييم سعر الصرف وفق مجموعة من العملات الدولية المستقرة، حيث يتم اختيارها حسب العلاقات التجارية مع هذه الدول، وبنفس نسب التبادل التجاري.
  - ❖ إستمرار العمل على توجيه سعر الصرف إلى سعر موحد بين السوق الرسمي والسوق الموازي وهذا لضمان الكتلة النقدية من العملة الصعبة التي يتم التعامل بها في السوق الموازي ولتشجيع الجاليات الجزائرية على تحويل أموالهم داخل البلد عن طريق السوق الرسمي، لتصبح الكتلة النقدية أداة تساهم في رفع الإدخار الوطني، ومن ثم القدرة على الاستثمار ورفع الإحتياطي من العملات الصعبة.
- 5. أفاق البحث :**

نظرا لأهمية الموضوع والرهانات التي يركز عليها يبقى المجال مفتوح للبحث ، فهذا البحث لا يخلو من بعض النقائص لذلك نقترح بعض المواضيع منها:

- \* أثر المتغيرات النقدية على الميزان التجاري في الجزائر .
- \* دور سياسة سعر الصرف في مواجهة الأزمات المالية حالة الجزائر .
- \* التحرير التجاري وسياسة سعر الصرف في الجزائر .